التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2021

التجارة والنقل والسياحة
في ظل جائحة كوفيد-19

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

SESRIC

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2021

التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19

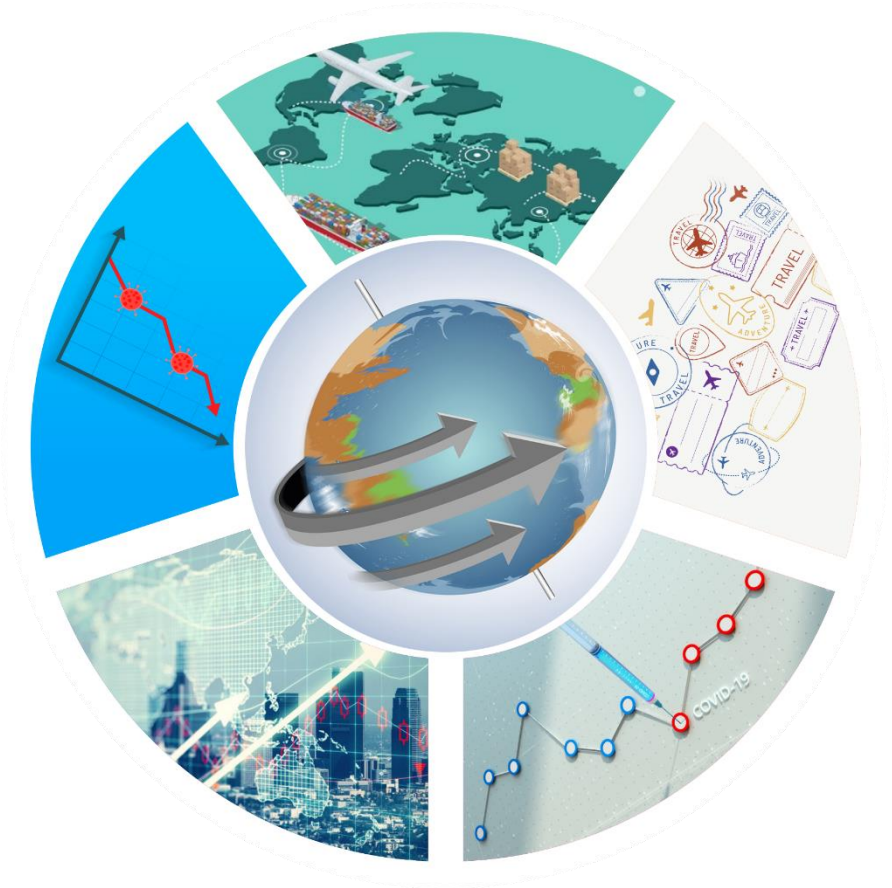

© أكتوبر 2021 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey
الهاتف +90–312–468 6172
الموقع الإلكتروني www.sesric.org
البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة فيه. ولا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2021). التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي: التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19. دراسات التنمية الاقتصادية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

أعد هذا التقرير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بسيسرك تحت الإشراف العام للسيد مزهر حسين، مدير الدائرة. واشتغل على إعداد هذا الإصدار كل من السيد أسد باكملي (منسق الفريق، الفصلين 1 و2)، والسيد كنان بغجي (الجزئين 1.3 و 2.3) والسيد جيم تينتين (الجزء 3.3).

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-13-5

الغلاف من تصميم سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

المختصرات iii

توطئة v

ملخص 2

الفصل 1 : آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق 14

النمو الاقتصادي 15

البطالة 23

التجارة الدولية 26

الاستثمارات 29

الظروف المالية 32

ميزان الحساب الجاري 33

الرصيد المالي 35

الأسعار والتضخم 37

الفصل 2 آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 39

الناتج المحلي الإجمالي 40

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 42

النمو الاقتصادي 43

بنية الناتج المحلي الإجمالي 46

سوق العمل 49

التضخم 52

الرصيد المالي 54

تجارة البضائع 55

التجارة في الخدمات 57

الميزان التجاري 59

التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي 60

ميزان الحساب الجاري 61
الاستثمار الأجنبي المباشر 63
الدين الخارجي 66
الاحتياطات 69
المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات 72
الفصل 3 : التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19 75
1.3. كوفيد-19 والتجارة الدولية 76
التجارة في السلع 76
التجارة في الخدمات 84
الإجراءات على مستوى السياسات التجارية 87
توصيات متعلقة بالسياسات 90
2.3. كوفيد-19 وقطاع النقل 92
التأثير على النقل الجوي 92
التأثير على النقل البحري 99
التأثير على النقل البري والنقل بالسكك الحديدية 104
القضايا المتعلقة بالسياسات لتعزيز المرونة في قطاع النقل 107
3.3. كوفيد-19 وقطاع السياحة 108
تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 109
استجابات مختارة على مستوى السياسات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على السياحة 116
ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات 119
الملحق: تصنيفات البلدان 122
المراجع 124

المختصرات

3V	زيارة وتلقيح وإجازة
AED	درهم الإمارات العربية المتحدة
CCFI	مؤشر الشحنات المعبأة في الحاويات في الصين
COVID-19	مرض فيروس كورونا الذي ظهر في 2019
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
CTK	الحمولة بالطن كيلومتر
DOTS	دائرة إحصاءات التجارية
EPR	نسبة العمالة إلى عدد السكان
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTE	مكافئ دوام كامل
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
IAPH	الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ
IATA	الرابطة الدولية للنقل الجوي
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولي
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFS	الإحصاءات المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية
ITS	النظم الذكية للأسفار
GVCs	سلاسل القيمة العالمية
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LSCI	مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة
MECA	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
NTMs	تدابير غير جمركية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية

OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
RPK	العائد على الراكب لكل كيلومتر
SCFI	مؤشر الشحنات المعبأة في الحاويات في شنغهاي
SDR	حق السحب الخاص
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SITC	التصنيف الدولي الموحد للتجارة
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UIC	الاتحاد الدولي للسكك الحديدية
UK	المملكة المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
UNWTO	منظمة السياحة العالمية
US	الولايات المتحدة الأمريكية
$US	الدولار الأمريكي
USD	الدولار الأمريكي
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WATS	الإحصاءات العالمية للنقل الجوي
WCO	منظمة الجمارك العالمية
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي
WTO	منظمة التجارة العالمية
WTTC	المجلس العالمي للسفر والسياحة

توطئة

يسعدنا للغاية أن نقدم للقارئ الكريم إصدار عام 2021 من تقرير سيسرك الرئيسي "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي"، الذي يعرض ويحلل أحدث التطورات الاقتصادية والتوقعات القصيرة الأجل في الاقتصاد العالمي وتداعياتها على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذا التقرير هو الإصدار السنوي الوحيد المعني بتحليل أداء اقتصادات مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فهو يعرض مجموعة كبيرة من الإحصاءات والمعلومات المقارنة ذات المغزى لفهم أحدث الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية والتحديات الإنمائية في بلدان المنظمة على أفضل نحو.

يمر العالم أجمع بأزمة صحية وإنسانية غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19، التي أثرت سلبا على حياة ملايير الأشخاص وتهدد تقويض جهود عقود من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يبدو أن هذه الأزمة ستنقشع عما قريب، فالجائحة تواصل حصد أرواح الكثيرين في مختلف بقاع العالم، لكن لحسن حظنا توصلت البشرية لإنتاج مجموعة من اللقاحات التي من شأنها أن تساهم في التخفيف من الإصابات بالعدوى وحدتها وتمهيد الطريق للتعافي وعودة الحياة لطبيعتها. كما يعد تسارع وتيرة التلقيح مؤخرا جراء التخفيف من القيود المفروضة على الإمدادات من الأمور الباعثة على التفاؤل. لكن علينا استحضار صعوبة محاصرة الجائحة بالكامل ما لم يتم السيطرة على الفيروس في جميع بقاع العالم. وظهور طفرات ومتحورات جديدة للفيروس يشكل تحديا إضافيا للبلدان، لا سيما التي تفتقد لما يكفي من إمكانات للحصول على اللقاحات وتضعف فيها مستويات تغطية عملية التلقيح، وهذا ما يجعل ملايين الأشخاص المعرضين للإصابة بالفيروس والوفاة يعانون من ظروف صعبة للغاية.

وبالإضافة إلى التداعيات الوخيمة على صحة الناس في جميع بقاع المعمورة، أثارت جائحة كوفيد-19 تبعات اقتصادية ومالية كبيرة. ويبرز التقرير أن عام 2020 شهد تدهور معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي بصورة بالغة في جميع أنحاء العالم، ولم تكن بلدان المنظمة استثناء من هذا الوضع. فبلدان المنظمة لم تتأثر جراء انتشار الجائحة محليا وعواقب ذلك فحسب، بل تأثرت حتى بالتداعيات الاقتصادية الناجمة عن الركود الاقتصادي الكبير الذي طال البلدان المتقدمة. وقبل بداية تفشي الجائحة، كان من المتوقع أن تسجل اقتصادات بلدان المنظمة نموا متوسطه 3.7% في عام 2020، لكن في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة سجلت في واقع الأمر تراجعا بنسبة 1.6%، وهو مع ذلك معدل تراجع معتدل نسبيا بالمقارنة مع معدل 3.2% كنسبة تراجع على مستوى الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 7.1%، وزاد معدل التضخم بصورة حادة وبلغ 9.1%، وارتفع معدل العجز المالي إلى 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 12.5%، بينما انخفضت صادرات البضائع بنسبة 17% وصادرات الخدمات بنسبة 37.6%. ومع ذلك، تشير توقعات هذه السنة إلى آفاق اقتصادية أكثر إشراقا من خلال تسجيل انتعاش على صعيد العديد من المؤشرات، وإن كان بمستويات ضئيلة في بعضها.

ومن خلال التحليل بشكل أعمق، يتناول هذا الإصدار من التقرير تداعيات الجائحة على ثلاثة قطاعات رئيسية في المنظومة الاقتصادية، أي التجارة الدولية والنقل والسياحة، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الأعضاء في

منظمة التعاون الإسلامي. فقد أفضت تدابير الاحتواء التي اعتمدتها البلدان في جميع أنحاء العالم إلى عرقلة السير الطبيعي لسلاسل التوريد وأحدثت صدمات قوية على مستوى العرض والطلب، وهو ما يشكل ضغطا على التدفقات التجارية خاصة في الأشهر الأولى من بداية تفشي الجائحة. كما تسببت هذه التدابير في اختلال توازن كبير على مستوى كل الجوانب المتعلقة بالنقل المحلي والدولي تقريبا، مع تأثر مجال نقل الركاب بمستوى أكبر بسبب إجراءات الإغلاق الحجر الصحي الصارمة والقيود المفروضة على السفر. وفي ظل تراجع الطلب على خدمات السفر إلى أدنى مستوياته على الإطلاق بسبب موجة القيود المفروضة بأساليب وشدة متفاوتة، دخل قطاع السياحة في أكبر أزمة هي الأسوء منذ الحرب العالمية الثانية. ويقدر أن قطاع السياحة العالمي قد فقد ما يتراوح بين خمس وسبع سنوات من النمو، وبالنظر إلى غموض الصورة بخصوص المدى الذي ستظل فيه الجائحة مستمرة، فقد يستغرق الأمر عدة سنوات لبلوغ المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة. ويقترح هذا التقرير مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات بشأن هذه القطاعات الثلاثة لصالح البلدان الأعضاء في المنظمة.

ونجحت العديد من الاقتصادات والمجتمعات بالتدريج في تعزيز قدرتها على التكيف مع الوضع الذي فرضته الجائحة، ولكن مع ظهور سلالات جديدة للفيروس أكثر عدوى، لا يزال غموض كبير يحوم حول مدى تأثير الجائحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد. كما أنه باختلاف حجم تداعيات الجائحة من بلد لآخر وحتى على مستوى البلد الواحد، تتفاوت أيضا مستويات ومسارات التعافي منها، وهذا ما يفضي إلى تسجيل تباينات بين البلدان وتفاقم التفاوتات. والتفاوتات الكبيرة بين البلدان في سرعة التعافي تفضي أيضا إلى تبني سياسات عامة متباينة على صعيد مختلف البلدان، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى آثار غير مرضية. لذلك من المهم للغاية صياغة وتنفيذ سياسات محددة الأهداف ومستلهمة من طبيعةوخصائص كل بلد أو منطقة، لكن إلى جانب ذلك يبقى من الضروري تعزيز عملية تنسيق الجهود والتعاون على الصعيد الدولي لمعالجة القضايا المتعلقة بالتفاوتات ذات الصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة التعافي من آثار الجائحة وما بعد ذلك بهدف تمهيد الطريق أمام فرص لتحقيق التنمية على أسس أكثر توازنا وشمولية واستدامة.

إن إصدار 2021 لتقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي نتاج للاستثمار الكبير في الوقت والجهد والتفاني من قبل فريق الأبحاث في سيسرك. وأود أن أعرب عن تقديري لهم على مساهماتهم القيمة على أمل أن يجد القارئ الكريم هذا التقرير مثيرا للاهتمام ومفيدا وغنيا بالمعلومات.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

ملخص

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي

ساهمت التدابير المختلفة المتخذة لاحتواء جائحة كوفيد-19 بشكل كبير في تسجيل تراجع غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وفي ظل التراجع المستمر لمعدل النمو الاقتصادي العالمي - الذي تراجع إلى 2.8% في عام 2019 بعد أن بلغ ذروته المتمثلة في 3.8% في 2017 - بسبب تحديات كانت قائمة حتى قبل بداية تفشي الجائحة، يقدر في الوقت الراهن أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي قد سجل تراجعا بنسبة 3.2% في 2020. وكان الانكماش في الاقتصادات المتقدمة أكثر حدة بالمقارنة مع الوضع في نظيراتها النامية، بمعدلي 4.6-% و 2.1-% على التوالي. وبعد الانكماش الذي شهده عام 2020، الذي لم يبلغ في حدته ما صورته بعض التوقعات المتشائمة الصادرة في وقت سابق من نفس العام، من المرتقب أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 6% خلال عام 2021، قبل أن يتراجع لنسبة 4.9% عام 2022. وتوفير مزيد من الدعم المالي، والوتيرة السريعة المتوقعة لتغطية اللقاحات وتوسيع نطاقها، والتكيف المستمر لجميع قطاعات الاقتصاد مع طبيعة الحياة الجديدة في ظل تفشي الجائحة كلها عوامل من المتوقع أن تسهم في عملية التعافي والانتعاش. لكن يبقى ثمة قلق متنام بشأن عدم التكافؤ في مستويات التعافي ووجود فوارق كبيرة بين البلدان.

البطالة

مع تفشي الجائحة في كل أنحاء العالم وتأثيرها سلبا على أسواق العمل، تشير أحدث تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن عام 2020 سجل خسارة ما يقارب 8.8% من إجمالي ساعات العمل مقارنة بالربع الأخير من عام 2019 - أي ما يعادل عدد ساعات عمل 255 مليون عامل بدوام كامل على امتداد عام كامل. ووفقا لهذه التقديرات، تراجع إجمالي العمالة في 2020 بمعدل 114 مليونا، بالمقارنة مع إجمالي عام 2019، وذلك نتيجة لفقدان العمال لوظائفهم (33 مليونا) أو التسرب الوظيفي للقوى العاملة (81 مليونا). كما تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة العالمي زاد بنسبة 1.1 نقطة مئوية ليبلغ 6.5% في الإجمالي، وهو أعلى مستوى على امتداد العقود الثلاثة المنصرمة. وبحكم أن التوقعات الحالية تشير إلى أننا على عتبة تسجيل الاقتصاد العالمي لاتعاشة مصحوبة بتحسن في مستويات الإنتاج، فمن المتوقع كذلك أن تتحسن أرقام معدل البطالة العالمي، إذ أنها من المتوقع أن تتراجع في البداية بصورة طفيفة إلى 6.3% في عام 2021 ثم تواصل التحسن حتى تبلغ 5.7% عام 2022. لكن رغم هذا التحسن، سيظل معدل البطالة أعلى من المستوى المسجل عام 2019.

التجارة الدولية

في ظل ما خلفته الجائحة من آثار وتداعيات سلبية غير مسبوقة، تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الدولية قد تراجع بمعدل 8.5% في عام 2020، وهو رقم أقل نسبيا من الأرقام المتوقعة سابقا وذلك راجع للوتيرة السريعة لتعافي قطاع تجارة البضائع في النصف الثاني من العام. فقد ساهمت إجراءات احتواء الجائحة وتدابير الإغلاق المتخذة لمكافحة انتشارها في التأثير سلبا على جانبي العرض والطلب. كما تأثر النقل الدولي وسلاسل القيمة العالمية بشكل ملحوظ جراء عمليات الإغلاق الشامل. وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يزيد حجم التجارة الدولية بنسبة 8.4% خلال عام 2021 و 6.5% في عام 2022 ، وذلك راجع في المقام الأول للوتيرة السريعة المرتقبة للانتعاش على مستوى تجارة البضائع. لكن مع ذلك، من المتوقع أن تظل تجارة الخدمات، لاسيما السفر الدولي، عرضة للتقلبات بالمقارنة مع تجارة البضائع وبطيئة في وتيرة انتعاشها.

الاستثمارات

أثرت حالة عدم اليقين المستمرة التي تحوم حول الوضع المستقبلي للجائحة بشكل كبير على عالم الاستثمارات في جميع أنحاء العالم. فقد تراجعت بشكل تدريجي نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية، مسجلة بذلك 26.3% في 2020 على المستوى العالمي، في حيت تراجعت النسبة إلى 22.0% في البلدان المتقدمة وارتفعت إلى 32.9% على مستوى البلدان النامية. وتشير التقديرات الخاصة بعامي 2021 و 2022 إلى أنه من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تحسنا في هذه النسبة، وذلك راجع لتحسن البيئة المشجعة على الاستثمار بفضل تحسن آفاق الطلب إلى جانب الانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي العالمي فضلا عن حزم الدعم والانتعاش الحكومية السخية في البلدان المتقدمة.

تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية بصورة كبيرة عام 2020 بسبب الجائحة، مسجلا بذلك نفس مستويات المسجل عام 2005. فقد تراجعت بنسبة 35%، أي باتت في حدود 1 تريليون دولار أمريكي بعد أن كانت تناهز 1.5 تريليون دولار في 2019، وذلك راجع في المقام الأول إلى تراجع التدفقات الواردة إلى البلدان المتقدمة، حيث تراجعت هذه التدفقات بمعدل يفوق النصف (58%)، وبلغت 312 مليار دولار أمريكي، بينما تراجعت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية بنسبة 12% فقط لتصل إلى حدود 687 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى مرونة التدفقات الواردة إلى القارة الآسيوية. ويتوقع أن يرتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية مستقبلا بنسبة تتراوح بين 10% و 15% خلال عام 2021، ورغم ذلك يبقى هذا الرقم دون المستوى المحقق عام 2019 بنسبة 25%.

الظروف المالية

في ظل الضغط المترتب عن الجائحة والذي يبدو أنه سيطول نوعا ما، يبقى خطر عدم الاستقرار المالي في العالم جد مرتفع. فقد ساءت الظروف المالية العالمية بصورة كبيرة خلال النصف الأول من عام 2020، بعد أن كانت تتسم نسبيا بالاستقرار على مستوى الأنشطة الاقتصادية العالمية قبل بداية تفشي الجائحة، لكنها سرعان ما أخذت تتحسن تدريجيا بعد ذلك في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء - باستثناء الصين - وذلك بفضل

التدابير الاستثنائية المتعلقة بالسياسات التي دعمت الاقتصاد وساهمت في احتواء المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي. لكن التدابير المتخذة خلال فترة تفشي الجائحة والتي أدت إلى ظروف مالية توفيقية قد تؤدي إلى عواقب غير مقصودة. فالاقتصادات النامية، لا سيما المعتمدة منها لدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، قد تدخل في دوامة ظروف مالية أكثر سوءا ويزيد فيها معدل تدفقات الحوافظ الاستثمارية إلى الخارج بمجرد شروع البلدان المتقدمة في العودة لاعتماد السياسات الاعتيادية والرفع من أسعار الفائدة بسرعة. وفي هذه الحالة، قد تواجه كذلك صعوبات ذات صلة بزيادة مستوى تقلبات العملة.

ميزان الحساب الجاري

ساهمت العوامل المتمثلة في تباطؤ الأنشطة الاقتصادية واختلال التوازن على مستوى سلاسل القيمة العالمية والتوقف المفاجئ للأنشطة السياحية وتدني الطلب في البلدان المتقدمة في رسم المعالم العامة لميزان الحساب الجاري في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة. وتراجع إجمالي الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة بمعدل النصف، مسجلا بذلك 175.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، وذلك راجع في المقام الأول للعجز المالي الكبير الذي تخبطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل، سجلت البلدان النامية في 2020 تحسنا ملحوظا في إجمالي الميزان المالي، الذي حقق فائضا لأول مرة في 2019 بعد أربع سنوات متتالية من العجز، وبلغ بذلك 169.2 مليار دولار أمريكي. وقد ساهمت الفوائض الآخذة في الاتساع في البلدان النامية الآسيوية بصورة كبيرة في تحقيق هذا التحسن.

الرصيد المالي

عملت الحكومات في جميع أنحاء العالم على اتخاذ تدابير غير معهودة على مستوى سياساتها المالية في إطار الاستجابة للتحديات التي فرضتها الجائحة. فقد لجأت لتخصيص حصص أكبر من الميزانية العامة لتعزيز النظم الصحية وتقديم الدعم الطارئ للأسر المعيشية والشركات. لكن هذه الإجراءات، لا سيما في ظل تراجع الإيرادات الضريبية بسبب الركود الاقتصادي، أدت إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة من العجز المالي. فقد ارتفع مستوى العجز المالي الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% المسجل عام 2019 إلى 11.7% في 2020 في البلدان المتقدمة، ومن 4.7% إلى 9.5% في البلدان النامية خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن يشهد عام 2021 تحسنا نسبيا - أكبر إلى حد ما في البلدان النامية - بسبب استمرار الظروف التي يفرضها تفشي الجائحة. لكن بالرغم من ترقب تسجيل مستويات أكبر من التعافي عام 2022، خاصة مع توقف الدعم المرتبط بالجائحة أو التقليص من حجمه وتعافي الإيرادات، يبقى من المستبعد حينها تسجيل تحسن في مستويات العجز وعودة الرصيد المالي لوضعه الطبيعي خلال فترة ما قبل بداية تفشي الجائحة.

الأسعار والتضخم

شهد عام 2020 تراجعا كبيرا في أسعار السلع الأساسية بسب تراجع الطلب العالمي، مع تأثر أسعار النفط بشكل خاص، إذ أنها انخفضت بمقدار الثلث بالمقارنة مع 2019 بسبب التراجع الكبير على مستوى أنشطة السفر والنقل. مع الانتعاش المتوقع على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي في 2021، من المرتقب أن ترتفع أسعار

الطاقة بمعدل النصف تقريبا، لتسجل بذلك نفس مستويات ما قبل الجائحة في 2019. وقد أفضى ضعف الطلب وهبوط أسعار النفط إلى نزول مستوى التضخم العالمي إلى 3.2% في 2020 مقارنة بمستوى 3.5% المسجل في 2019. وهذا التباطؤ في التضخم العالمي منشأه الدول المتقدمة، حيث تراجع متوسط التضخم إلى 0.7% في عام 2020 بعد ن كان مستقرا في حدود 1.4% في العام الذي قبله، في حين أن التضخم في البلدان النامية ظل مستقرا في حدود 5.1% خلال العامين. وفي عام 2021، من المتوقع أن يساهم التعافي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في تحفيز التضخم في البلدان المتقدمة ليبلغ نسبة 1.6%، بينما ينتظر أن تشهد البلدان النامية تراجعا طفيفا في هذه النسبة (4.9%)، مع عودة متوسط التضخم العالمي إلى 3.5%.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الناتج المحلي الإجمالي

طالت الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 كل اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، شأنها شأن معظم اقتصادات العالم. فقد سجل مجموع الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تراجعا بنسبة 5.6%، أي من مبلغ 7.3 تريليون دولار المسجل عام 2019 إلى 6.9 تريليون دولار في 2020. وفي ظل التعافي التدريجي الذي يشهده العالم، من المتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ 7.7 تريليون دولار خلال عام 2021، وهو رقم أعلى من نظيره المسجل عام 2019. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020، وهو معدل أقل بـ0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. وتراجعت حصة بلدان المنظمة أيضا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، أي من 20.6% المسجلة عام 2019 إلى 20.2% عام 2020، وهذا ما يعني أن الركود الاقتصادي كان أكثر حدة في بلدان المنظمة مقارنة مع باقي العالم.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بحكم تراجع مستوى الإنتاجية والزيادة المستمرة في عدد السكان، شهدت جميع أنحاء العالم خلال عام 2020 تراجعا في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية مقارنة بالعام الذي قبله. ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، انخفض المتوسط العالمي بنسبة 4.2%، أي نزل إلى مبلغ 11058 دولارا. ونسبة التراجع كانت أكثر حدة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.4%، أي أنه بلغ مبلغ 3680 دولارا أمريكيا. ورغم أن البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بدورها شهدت تراجعا في هذا النصيب (4.4-%)، إلا أنه ظل الأدنى في بلدان المنظمة، لدرجة أن الفجوة بينها وباقي بلدان العالم زادت اتساعا.

النمو الاقتصادي

سار النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متباطئ على امتداد العقد الماضي من الزمن، واحصر معدل النمو بين 6.0% المسجل عام 2010 و 2.6% في عام 2019، بمتوسط سنوي بلغ 4.3%. وفي ظل الجائحة في عام 2020، انكمش اقتصاد بلدان المنظمة بنسبة 1.6%، لكن من المرتقب أن ينتعش خلال العامين

المقبلين بنسبة نمو تتراوح بين 4.3%و 4.5% - أي بمعدل قريب من متوسط السنوات العشر الماضية. وكان معدل الانكماش المسجل في 2020 معتدلا مقارنة بالمتوسطات العالمية. كما أن ثمة تفاوت من حيث معدلات النمو بين مختلف مجموعات الدخل وفرادى البلدان في منطقة المنظمة. ورغم تسجيل كل مجموعات الدخل الأربع معدلات نمو سلبية عام 2020 بسبب تداعيات الجائحة، إلا أن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع هي التي شهدت انكماشا حادا أكثر من غيرها، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الطلب على النفط وأيضا أسعاره. أما على مستوى فرادى البلدان، فقد سجل 39 بلدا عضوا في المنظمة معدل نمو سلبي خلال عام 2020، وجدير بالذكر أن هذا الرقم لم يتجاوز 11 بلدا فقط في عز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2009. وسجلت ليبيا أكبر معدل انكماش اقتصادي (59.7-%) في عام 2020، ليس فقط على مستوى المنظمة وإنما أيضا على المستوى العالمي، بينما كانت غيانا أسرع الاقتصادات نموا في العالم، بمعدل نمو بلغ 43.4%، وذلك بفضل الشروع في إنتاج النفط بعد اكتشاف احتياطيات نفطية هائلة عرض البحر.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: القيمة المضافة حسب القطاعات

تشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2019 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.2% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 10.0%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.2%). وتشهد حصة قطاع الصناعات غير التحويلية تراجعا تدريجيا في جميع أنحاء العالم على امتداد العقد المنصرم من الزمن، وتعد هذه الحصة أكبر بكثير في مجموعة بلدان المنظمة بالمقارنة مع باقي العالم. فبالنسبة لبلدان المنظمة، بلغت هذه الحصة نسبة 27.8% عام 2010 و 23.2% عام 2019، وهذا ما يجسد تراجعا بنسبة 4.6 نقطة مئوية. ومن جهة أخرى، تبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 14.6% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم قريب إلى حد كبير من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.9%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. ويواصل قطاع الخدمات لعب دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 52.3% من إجمالي القيمة المضافة.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: النفقات

لحدود عام 2019، واصلت نفقات الاستهلاك النهائي (سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة) استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم. وبلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 55.9% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (50.3%)، لكنه أقل من حصة البلدان المتقدمة (60.0%). وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة (13.7%) مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وبلغ متوسط حصة إجمالي تكوين رأس المال 28.1% بالنسبة لبلدان المنظمة، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة. واستأثرت التجارة الدولية في السلع والخدمات بحصة كبيرة في الناتج المحلي

الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد بلغ متوسط حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة المنظمة 32.2% و 30.0%، على التوالي.

سوق العمل

بالنظر إلى ساعات العمل المفقودة، تشير التقديرات إلى أن الجائحة تسببت في فقدان ما يعادل 53.6 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2020، وهذا ما يمثل خمس حجم الخسارات على الصعيد العالمي. وساهم فقدان الوظائف، بسبب ارتفاع معدلات البطالة أو التحول إلى حالة عدم النشاط الاقتصادي، في تراجع نسبة العمالة إلى عدد السكان (EPR) إلى مستوى غير مسبوق عام 2020 بلغ 54.9% على مستوى العالم، وهذا ما يجسد اتساع الفجوة أكثر بين مستوى نمو العمالة والنمو السكاني. فقد تراجعت نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 2.3 نقطة مئوية في 2020، مسجلة بذلك معدل 50.9% (أدنى معدل على الإطلاق استنادا إلى البيانات المتاحة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي) وظلت بذلك دون مستوى باقي العالم. وزاد عدد العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة بأكثر من 4 ملايين شخص، وبذلك بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 49.3 مليون شخص في 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 7.1% في ذلك العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.7 نقطة مئوية عن معدل 6.4% المسجل عام 2019. ورغم تسجيل البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة لمعدلات بطالة مرتفعة، إلا أن المعدل أعلى بكثير في بلدان المنظمة.

التضخم

مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة التي فرضتها الجائحة، انخفض تضخم أسعار المستهلك في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم عام 2020. لكن على عكس معدل التضخم العالمي، الذي تراجع بنسبة 0.3 نقطة مئوية إلى 3.2%، ارتفع التضخم في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة حادة في 2020 مسجلا معدل 9.1% بعد أن كان مستقرا في حدود 7.5% عام 2019. وبحكم تراجع معدل التضخم إلى 0.7% في البلدان المتقدمة و 4.5% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2020. ومن المرتقب أن يستمر هذا المنحى خلال عام 2021 كذلك، بالنظر إلى كون التقديرات تشير إلى إمكانية أن يرتفع التضخم إلى 9.9% في بلدان المنظمة مقابل 3.5% فقط على المستوى العالمي.

الرصيد المالي

أدت التدابير المالية التي اعتمدتها الدول في جميع أنحاء العالم لاحتواء تداعيات الجائحة، إلى جانب تراجع الإيرادات الحكومية بسبب الركود الاقتصادي، إلى تسجيل مستويات عجز غير مسبوقة على صعيد الحكومات. وهذا المستوى المرتفع للعجز المالي لم تسلم منه بلدان منظمة التعاون الإسلامي كذلك، فقد بلغ متوسطه 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بعد أن كان في حدود نسبة 3.6% في العام الذي قبله. وهذه الزيادة في مستويات العجز المالي ناتجة عن الزيادة في مستويات النفقات من الناتج المحلي الإجمالي (من 26.1% إلى 27.7%)

فضلا عما رافق ذلك من تراجع في الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي (من 22.5% إلى 20.1%). وتشير التوقعات الراهنة الخاصة بعام 2021 إلى إمكانية تراجع معدل النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.1% وارتفاع نسبة الإيرادات فيه إلى 20.8%، وهذا ما من شأنه أن يفضي إلى تراجع مستوى العجز في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 5.3%، ومع ذلك يبقى هذا الرقم دون المعدل المسجل في فترة ما قبل بداية تفشي الجائحة.

تجارة البضائع

بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 2.7% في 2019، تراجعت أكثر عام 2020 في ظل تفشي الجائحة بنسبة 7.3%. وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم تسجيل معدلات تراجع كبيرة، لا سيما على مستوى الصادرات. فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع، التي تراجعت بنسبة 5.4% في 2019، مزيدا من الانخفاض بلغ حجمه نسبة 17.0% في عام 2020. وبالمقابل، تراجع حجم واردات البضائع بنسبة 8.3% عام 2020، في أعقاب انخفاضه بنسبة 2.8% في العام الذي قبله. وتبعا لذلك، تراجع حجم الصادرات إلى 1.49 تريليون دولار أمريكي في 2020، واستأثرت بذلك بحصة أقل في إجمالي الصادرات العالمية، أي 8.6% في 2020 مقابل 9.6% في عام 2019. وحتى حجم الواردات الذي تراجع لمبلغ 1.58 تريليون دولار أمريكي جسد حصة جد متدنية في إجمالي الواردات العالمية، حيث انخفض من 9.1% في 2019 إلى 9.0% في عام 2020.

التجارة في الخدمات

أثرت تداعيات الجائحة التي طالت مجال التجارة الدولية على قطاع الخدمات أكثر من قطاع السلع. فقد تراجعت قيمة التجارة العالمية في الخدمات بمعدل الخمس في عام 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، وكان هذا التراجع أكثر حدة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد هوت صادراتها من الخدمات بنسبة 37.6% ولم يتعدى حجمها 279 مليار دولار أمريكي، وبذلك تراجعت حصتها في إجمالي الصادرات العالمية للخدمات إلى 5.6% في 2020 مقارنة حصة 7.2% المسجلة في العام السابق. وعلى نفس المنوال، تراجعت وارداتها من الخدمات بنسبة 28.4% وبلغ حجمها 432 مليار دولار أمريكي، وهذا ما أدى إلى تراجع حصتها في إجمالي الواردات العالمية من الخدمات إلى 9.2% في 2020 بعد أن كانت مستقرة في حدود 10.1% على امتداد السنوات الأربع المنصرمة.

الميزان التجاري

أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، مستوردا صافيا في مجال تجارة السلع في عام 2020، حيث بلغ العجز التجاري 90 مليار دولار أمريكي مقابل فائض قدره 70 مليار دولار أمريكي في العام السابق. ففي 2020 لم يسجل سوى 19 بلدا عضوا في المنظمة فائضا على هذا المستوى. وفي تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة مستوردا صافيا للخدمات. وبلغ العجز الإجمالي لبلدان المنظمة في تجارة الخدمات 152 مليار دولار أمريكي عام 2020، ما يمثل تقريبا نفس معدل العجز المسجل في العام الذي قبله (155 مليار دولار أمريكي). ولم تسجل سوى 8 بلدان أعضاء في المنظمة أرقاما إيجابية من حيث الرصيد في عام 2020 مقابل 13 بلدا في 2019.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

نجم الانخفاض الحاد في إجمالي الصادرات السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (17.0%) في ظل الظروف الوبائية لعام 2020 - في جزء صغير منه - عن انخفاض التجارة بين بلدان المنظمة. فبينما تراجعت صادراتها إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 18.5%، انخفضت الصادرات البينية بدرجة أقل، أي بنسبة 9.5% ليبلغ حجمها 290 مليار دولار أمريكي عام 2020. وبالمثل، ففي العام السابق، زادت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي زيادة طفيفة بنسبة 0.4% على الرغم من انخفاض إجمالي صادراتها بنسبة 5.4%. وهذه التطورات أدت إلى زيادة حصة التجارة البينية في المنظمة في إجمالي المعاملات التجارية لبلدان المنظمة خلال العامين المنصرمين، من 18.1% في 2018 إلى 18.7% في 2019 ثم 19.5% في 2020، وهو أعلى معدل تم تسجيله على امتداد عقد من الزمن.

ميزان الحساب الجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالقيمة الإجمالية، عجزا في الحساب الجاري سنويا منذ عام 2015، باستثناء عام 2018، حيث سجلت فائضا قدره 33 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2020، ارتفع العجز إلى 186 مليار دولار أمريكي، أي 5.7 أضعاف العجز المسجل في العام السابق (32 مليار دولار أمريكي). وبالتالي، بلغت نسبة الزيادة في العجز 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، بعد أن كانت في حدود 0.4% في 2019. وبالنظر إلى أن العجز المسجل في تجارة الخدمات انخفض فعليا بمقدار 3 مليارات دولار أمريكي عام 2020، فإن التراجع في رصيد تجارة السلع (من فائض قدره 70 مليار دولار أمريكي عام 2019 إلى عجز قدره 90 مليار دولار أمريكي عام 2020) قد ساهم بشكل كبير في تعميق العجز على مستوى ميزان الحساب الجاري. وتشير التوقعات إمكانية تراجع حجم العجز لمستوى 48 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل الجائحة حصل تراجع كبير على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة في عام 2020 بمقدار الثلث تقريبا (34.7%)، ومرد ذلك إلى حد كبير انخفاض التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة 58.3% مقابل انخفاض بنسبة 12.1% في البلدان النامية. واتجه مسار التدفقات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي على شاكلة البلدان النامية وتراجعت بنسبة 12.5%، مسجلة بذلك 100 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بمبلغ 114 مليار دولار في 2019. وبذلك ارتفعت حصة بلدان المنظمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة لنسبة 10.0%، وهو أعلى معدل في العقد المنصرم. وسجلت البلدان النامية تراجعا حادا على مستوى الاستثمارات الجديدة (45.1%) بخلاف ما هو عليه الوضع في البلدان المتقدمة (16.4%). وعلى مستوى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان مستوى التراجع كبيرا أيضا، سواء من حيث القيمة أو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها. إذ انخفض عدد المشاريع بنسبة 38.1% إلى 1292 - وهو أدنى مستوى منذ عام 2008 - بينما انخفضت قيمة المشاريع بنسبة 27.4% إلى 98 مليار دولار أمريكي - أقل من 100 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى، استنادا إلى البيانات المتوفرة التي تعود إلى عام 2003. وبلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة قيمة 41.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة تقدر بنسبة 45.3% عن مستواه

المسجل في عام 2016. وخلال فترة الخمس سنوات نفسها، لم تتجاوز نسبة زيادة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة 15.6%، أي بلغت 2.2 تريليون دولار فقط. وبهذا، استضافت دول منظمة التعاون الإسلامي حصة أقل من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020 (5.2%) بالمقارنة مع عام 2016 (6.6%).

الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 69 مليار دولار أمريكي أو 4.1% ليبلغ 1.770 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بالمقارنة مع 1701 مليار دولار أمريكي المسجلة في عام 2018. وقد شكل كل من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة، اللذان توسع نطاقهما بمقدار 60.5 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 7.3%، ليصل إلى 890.4 مليار دولار، المساهم الأكبر في هذه الزيادة واستمرا في كونهما المكون الأكبر لإجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة (50.3%). بينما تراجع ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة، أي الدين الخاص بدون ضمانات، بمقدار 8.1 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 1.4%، ليصل بذلك إلى 562.2 مليار دولار أمريكي. وعموما، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، 1453 مليار دولار أمريكي عام 2019، بزيادة قدرها 52.4 مليار دولار، أو ما يعادل 3.7%،عن العام الذي قبله، واستأثر بحصة 82.0% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. فيما بلغ الدين قصير الأجل قيمة 269.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة قدرها 12.0 مليار دولار، أو 4.7%، عن العام الذي قبله، وظل مستقرا على حصته عند حوالي 15%. وارتفعت ائتمانات صندوق النقد الدولي، وهي أصغر مكونات إجمالي رصيد الدين الخارجي، بنسبة 10.5%، أو ما يمثل 4.6 مليار دولار أمريكي، لتبلغ 48.5 مليار دولار في عام 2019، مشكلة بذلك نسبة 2.7% من إجمالي رصيد الدين الخارجي.

الاحتياطيات الدولية

أبرزت أزمة كوفيد-19 والصدمات المالية المرتبطة بها مجددا الحاجة إلى وجود احتياطي دولي كاف للمساعدة في الحفاظ على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في مواجهة مثل هذه الصدمات. وفي هذا الصدد، نظرا للتفاوت في حجم توافر الاحتياطيات بين البلدان، لم تكن الصدمة بنفس الوقع في مختلف البلدان ولم تدخل هذه الأخيرة غمار الأزمة بنفس الوتيرة. فقد بلغ الإجمالي العالمي للاحتياطيات الدولية ما يقارب 14.5 تريليون دولار أمريكي في 2020، بزيادة قدرها 1.2 تريليون دولار، أو ما يعادل 9.1%، عن العام الذي قبله. وجاء ما يقرب من ثلثي هذه الزيادة (64%) من البلدان المتقدمة، التي زادت احتياطياتها بمقدار 772 مليار دولار أمريكي، أو 13.6%، لتصل إلى 6.4 تريليون دولار أمريكي. في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشير بيانات عام 2020 المتاحة بخصوص 35 دولة عضو إلى انخفاض الاحتياطيات بنسبة 3.2%، أو 47 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع عام 2019.

وبفضل استحداث صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة تعادل حوالي 650 مليار دولار أمريكي في أغسطس 2021، سجلت بلدان المنظمة، بما يتناسب مع حصصها في صندوق النقد الدولي، زيادة بنحو 77 مليار دولار أمريكي في إجمالي احتياطياتها الدولية. وعلى مستوى فرادى البلدان، انعكس هذا الأمر في صورة زيادة في احتياطياتها لعام 2020 بمعدل تراوح بين 2% و 40%.

المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في عام 2019 ما يناهز 168.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1.9 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 1.1%، مقارنة بالعام الذي قبله. فقد زاد حجم التدفقات الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 1.2% ليبلغ مقدار 64.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019 مقارنة بمبلغ 64.0 مليار دولار المسجل في 2018، وواصلت بذلك استئثارها بأكثر من نصف (57.1%) إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى فرادى البلدان النامية (لا يتم الإبلاغ عن ثلث إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى البلد).

وحافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها على امتداد عام 2020 في جميع أنحاء العالم. وعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المسجلة رسميا 646 مليار دولار أمريكي في عام 2020، أي أقل بنسبة 1.2% فقط من إجمالي عام 2019 البالغ 654 مليار دولار أمريكي. وتراجعت التدفقات الواردة إلى بلدان المنظمة بنسبة 1.7% مسجلة بذلك معدل 160 مليار دولار أمريكي، بينما ظلت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة مستقرة عند ما يقرب من 365 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا طفيفا بلغ قدره 0.1%.

التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19

كوفيد-19 والتجارة الدولية

خلف الانتشار السريع لجائحة كوفيد-19 ومجموع التدابير التي اتخذتها الحكومات للسيطرة عليها عواقب بالغة طالت التجارة العالمية. فقد تم تعليق العديد من الأنشطة الإنتاجية، وتعطلت سلاسل القيمة العالمية، وأغلقت العديد من البلدان حدودها في وجه حركة التنقل. وهذا ما أفضى إلى اختلال التوازن على مستوى شبكات التوريد العالمية وتراجع مستوى الطلب على السلع والخدمات. وبينما كانت سلاسل القيمة العالمية الوسيلة الرئيسية التي انتقلت من خلالها آثار الجائحة إلى مجال تجارة السلع العالمية، شكلت القيود المفروضة على التنقل عبر الحدود العامل الرئيسي وراء ركود أنشطة التجارة العالمية في الخدمات.

وتفاوت حجم الآثار المترتبة عن الجائحة من بلد لآخر في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى التجارة الدولية في السلع والخدمات. ومع تفشي جائحة كوفيد-19، تراجعت صادرات السلع بصورة كبيرة، بنسبة 35.6%، خلال الربع الثاني من عام 2020 و 15.6% في الربع الثالث من 2020. وبعد تراجع قيمة إجمالي الصادرات من بلدان المنظمة لثمانية فصول متتالية خلال فترة 2019-2020، لم تعد للانتعاش مرة أخرى سوى خلال الربع الأول من عام 2021. لكن النمو القوي في الصادرات العالمية في شهري مارس 2021 (27.4%) وأبريل 2021 (54.9%) مقارنة بقيمتهما في العام السابق يعكس تسجيل انتعاشة كبيرة في تدفق السلع عبر الحدود. كما كان نمو الصادرات مرتفعا بشكل ملحوظ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مارس (34.4%) وأبريل (80.3%)، متفوقة حتى على معدلات النمو المسجلة على مستوى الصادرات العالمية في كلا الشهرين.

وتماشيا مع هذه الاتجاهات، انخفضت الصادرات البينية أيضا بشكل حاد بنسبة 25.7% في الربع الثاني من عام 2020 وتحول معدل النمو إلى الاتجاه الإيجابي فقط في الربع الأول من عام 2021. وعلى الرغم من التحديات

والقيود المستمرة، تجاوز الحجم الإجمالي للصادرات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي 87 مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة، وهو ما يمثل أعلى قيمة للصادرات الفصلية بين بلدان المنظمة منذ عام 2015.

وبخصوص التجارة في الخدمات، بلغ إجمالي الركود على مستوى الصادرات العالمية للخدمات 20% في عام 2020. لكن تأثير الجائحة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي كان أكثر حدة، ما نتج عنه انخفاض بنسبة 37.6% في صادرات الخدمات. فقد أفضى التراجع الحاد في أهم قطاعين في مجال الخدمات (السفر والنقل) إلى انخفاض حاد في صادرات الخدمات من بلدان المنظمة. فقد تضررت خدمات الأسفار بصورة بالغة وتراجع حجمها في بلدان المنظمة بنسبة 64.4% في 2020 نتيجة للقيود المفروضة على حركة الأشخاص عبر الحدود. كما شهد قطاع النقل، الذي يعتبر أكبر قطاع في مجال التجارة في الخدمات في بلدان المنظمة، انخفاضا في حجمه بأكثر من 33%.

اعتمدت العديد من الحكومات أدوات متنوعة على مستوى السياسة التجارية للاستجابة للتحديات والضغوط المختلفة التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وشمل ذلك كلا من الإجراءات الجمركية وغير الجمركية، إما من أجل تسهيل التجارة أو تقييدها. ومن بين التدابير غير الجمركية البالغ عددها 89 التي نفذتها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان الهدف من 29 منها تسهيل التجارة و 60 منها لتقييد تدفق بعض السلع الأساسية. ومن بين كل هذه التدابير، لا تزال 19 من التدابير الميسرة للتجارة و 35 من التدابير التقييدية سارية المفعول. وبالإضافة إلى التدابير غير الجمركية، اتخذت العديد من البلدان أيضا تدابير جمركية، ولكنها كانت موجهة في الغالب نحو تسهيل التجارة. ويوجد تدبير جمركي تقييدي واحد فقط داخل منظمة التعاون الإسلامي ولا يزال نشطا. وقد اعتمدت بلدان المنظمة 24 تدبيرا جمركيا لتسهيل التجارة، 20 منها لا تزال سارية المفعول.

كوفيد-19 وقطاع النقل

شهد قطاع الطيران انخفاضا كبيرا في الإيرادات، وذلك راجع بشكل أساسي لحالات التوقف المسجلة على مستوى العمليات الدولية. وفي عام 2020، تم الإبلاغ عن خسارة تبلغ حوالي 371 مليار دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات التشغيلية ومن المتوقع أن تظل هذه الخسارة عند حوالي 300 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بالمقارنة مع 2019. انخفض حجم حركة الطيران، الذي يتم قياسه بالعائد على الراكب لكل كيلومتر (RPKs) على الصعيدين الدولي والمحلي، بنسبة 90% في أبريل 2020، وبلغ معدل التراجع التراكمي المسجل في عام 2020 نسبة 65.9% مقارنة مع عام 2019.

على عكس خدمات المسافرين جوا، سجل مجال الشحن الجوي انتعاشا قويا في النصف الثاني من عام 2020، وهذا ما يعني في العموم استئناف التجارة الدولية بعد رفع القيود الأولية التي كانت سارية في معظم الربع الثاني من السنة. وكانت ثلاثة شركات للشحن الجوي من منظمة التعاون الإسلامي ضمن قائمة أفضل عشر شركات للشحن، وعزز مكانتها خلال فترة الجائحة من خلال اتخاذها للتدابير المناسبة.

خلفت جائحة كوفيد-19 أوجها متنوعة من الآثار الزمنية والمكانية على الموانئ في العالم. وكانت الآثار الأولية على الأنشطة الاقتصادية شديدة الحدة، طالت عواقبها غير المعهودة سلاسل التوريد العالمية. وخلال النصف الثاني من عام 2020، شهد حجم التجارة والشحن انتعاشة ملحوظة، مع تأثير خاص للنمو على مستوى استهلاك

السلع المعمرة. وهناك اتجاه تصاعدي في أعداد الأساطيل، حتى خلال فترة تفشي الجائحة. ويبدو أن بلدان المنظمة تحول أزمة الجائحة إلى فرصة تستفيد منها، لأن حصتها على مستوى الأسطول العالمي زادت بشكل طفيف من 7.9% في 2019 إلى 8.1% في 2021.

بالنظر إلى عمليات إغلاق الحدود غير المنسقة وما يرتبط بذلك من حالة عدم اليقين، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي مضاعفة جهود التنسيق من أجل تعزيز قابلية التنبؤ بالتطورات والتنفيذ الفعال للتدابير المتعلقة بالحدود الوطنية في حالات الطوارئ. ومن الجيد كذلك تطوير آليات استراتيجية إقليمية ودولية بغرض تنظيم أنظمة النقل لضمان مرونة سلاسل التوريد والنقل والتجارة لتجنب أي آثار مدمرة قد تتسبب فيها الأوبئة أو ما شابهها من صدمات مستقبلا.

كوفيد-19 وقطاع السياحة

أسفر تفشي جائحة كوفيد-19 عن اختلالات كبيرة في أنشطة السياحة الدولية في جميع أنحاء العالم. وتعتبر منظمة السياحة العالمية هذه الجائحة أسوأ أزمة تضرب قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية. ولوجود روابط وثيقة بين السياحة وعدد من القطاعات، تجاوزت حدة التداعيات السلبية للأزمة ما أشارت إليه التوقعات الأولية، ويتمثل ذلك في الخسائر الكبيرة في الوظائف الجديدة التي تم توفيرها وتقويض مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي.

ولم يسلم قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدوره من التداعيات الوخيمة للجائحة. تشير التقديرات إلى أنه بسبب الجائحة، استقطبت بلدان المنظمة عددا أقل من السياح الدوليين خلال عام 2020 بمعدل 207.4 مليون سائح مقارنة مع المعتاد، وهذا ما نتج عنه خسارة تقدر بقيمة 155.5 مليار دولار أمريكي من حيث عائدات السياحة (عائدات النقد الأجنبي). وهذا الاضطراب على مستوى السياحة أفضى لتراجع كبير يقدر بقيمة 292.6 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 وخسارة 8.6 مليون وظيفة في بلدان المنظمة. كما أثر الوباء بشدة على الأنشطة السياحية فيما بين بلدان المنظمة، بالنظر إلى أن حجم الخسارة بلغ ما يقدر بنحو 56.6 مليار دولار أمريكي بسبب تراجع في عدد السياح فيما بين بلدان المنظمة عام 2020 بمعدل 89 مليون سائح.

وللتخفيف من هذه الآثار السلبية، اعتمدت بلدان المنظمة مجموعة كبيرة من السياسات والتدابير منذ بداية تفشي الجائحة، وتراوح ذلك بين إحداث آليات وطنية لإدارة الأزمات وتقديم حوافز نقدية ومالية. وساهمت عملية بدء إعطاء جرعات لقاح كورونا في العديد من بلدان المنظمة في 2021 في زيادة الآمال بتعافي قطاع السياحة واستئنافه لأنشطته. لكن التوقعات تشير إلى أن التعافي قد يستغرق بضع سنوات، ومن شأن اعتماد بعض السياسات، مثل الاستثمار في عمليات التلقيح ضد كورونا، وتطوير منتجات سياحية جديدة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة، المساهمة في تسريع وتيرة التعافي.

الفصل 1 : آخر التطورات في الاقتصاد العالمي:

الاتجاهات والآفاق

النمو الاقتصادي انكماش في 2020 وتوقعات بانتعاشة قوية في 2021

لا يبدو أن أزمة جائحة كوفيد-19 ستنقشع عما قريب، وليس هناك صورة واضحة بخصوص المدة التي ستظل فيها منتشرة ومدى حدة آثاراها بالرغم من اعتماد مجموعة من التدابير لاحتوائها، مثل فرض قيود على الأسفار المحلية والدولية وفرض حظر التجول والتنقل الجماعي وإغلاق المدارس والأعمال التجارية وحملات الحث على البقاء في المنزل. وإجراءات الاحتواء هذه ساهمت حتما في تسجيل تراجع غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وفي ظل التراجع المستمر لمعدل النمو الاقتصادي العالمي - الذي تراجع إلى 2.8% في عام 2019 بعد أن بلغ ذروته المتمثلة في 3.8% في 2017 - بسبب تحديات كانت قائمة حتى قبل بداية تفشي الجائحة، يقدر في الوقت الراهن أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي قد سجل تراجعا بنسبة 3.2% في 2020 (IMF, 2021a). وتراجعت معدلات نمو مجموعة الاقتصادات المتقدمة، التي سجلت معدلات نمو أقل من الاقتصادات النامية على خلاف المعهود، أكثر من البلدان النامية، وسجلت المجموعتين نسبتي 4.6% و 2.1% على التوالي (الشكل 1.1). وكان لهذا الانهيار الحاد تداعيات سلبية طالت الفئات الأكثر هشاشة من سكان العالم مثل النساء والشباب والفقراء والعمال غير الرسميين وغير المتمتعين بمهارات محددة، والعاملين في القطاعات التي تتميز بضرورة مزاولة الأشخاص لعملهم في تقارب من بعضهم بعضا وهو ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس.

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

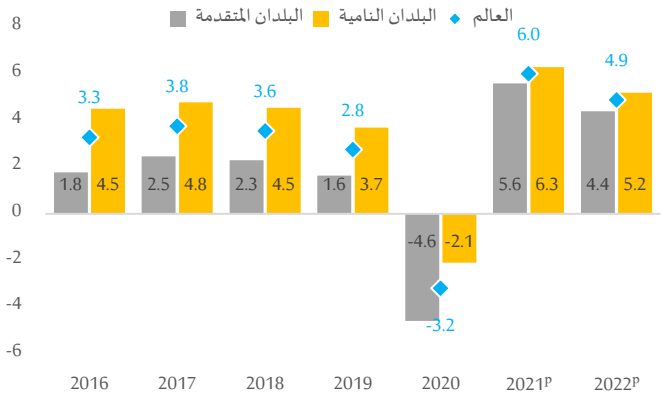

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021؛ صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2021. ملاحظة: P = توقعات

الشكل 2.1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

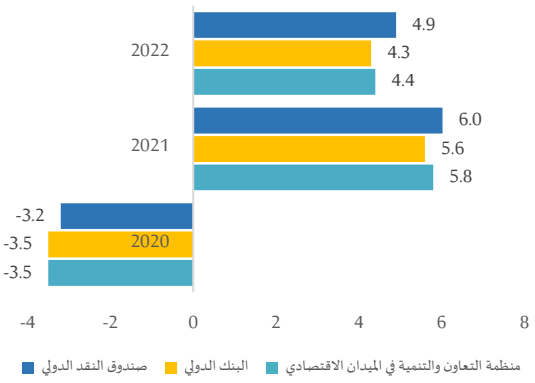

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2021؛ البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2021؛ تقرير الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مايو 2021.

لكن معدل الانكماش في عام 2020 كان أقل من التوقعات السابقة الصادرة في وقت مبكر من نفس العام التي لم تكن تبعث على التفاؤل، مما يشير إلى تحسن معدلات النمو في عدد من المناطق في النصف الثاني من العام بفضل إجراءات الإغلاق الميسرة والاستجابات القوية على مستوى السياسات بالإضافة إلى القدرة على التكيف أكثر مع أساليب العمل الجديدة. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه كان ممكنا أن يبلغ معدل الركود ثلاثة أضعاف ما بلغه لولا السياسات الاستثنائية المتخذة (IMF, 2021b). ووفقا لصندوق النقد الدولي، بعد الانكماش الذي شهده عام 2020، من المرتقب أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 6% خلال عام 2021، قبل أن يتراجع لنسبة 4.9% عام 2022. وصدرت توقعات مماثلة من البنك الدولي (2021a)، الذي يصف النمو العالمي المتوقع في 2021 بأنه "أقوى وتيرة عودة سجلت منذ 80 عاما بعد فترة ركود"، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2021a) بهذا الخصوص (الشكل 2.1). وتوفير مزيد من الدعم المالي، والوتيرة السريعة المتوقعة لتغطية اللقاحات وتوسيع نطاقها، والتكيف المستمر لجميع قطاعات الاقتصاد مع طبيعة الحياة الجديدة في ظل تفشي الجائحة كلها عوامل من المتوقع أن تسهم في عملية التعافي والانتعاش. وبالإضافة إلى ذلك، تعد قوة وجاهزية النظم الصحية الوطنية كذلك من العوامل التي تحدد مستوى قدرة الاقتصادات في جميع أنحاء العالم على الصمود في ظل الأزمة المترتبة عن الجائحة وأيضا معيارا لتقدير الوقت اللازم لتحقيق الانتعاش (IMF, 2020a; SESRIC, 2020a).

الشكل 3.1: عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي

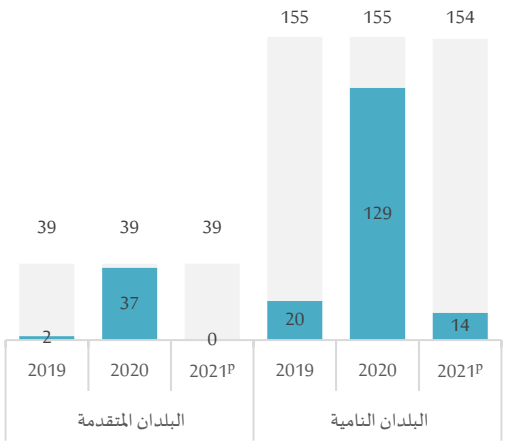

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P= توقعات

لكن جدير بالذكر أن معدلات النمو المرتفعة المتوقعة في عام 2021 هي إلى حد كبير نتيجة لتأثير القاعدة ولا تشير بالضرورة إلى انتعاش مستدام في النشاط الاقتصادي. ونتج عن التراجع الشديد في الإنتاج الذي سجلته البلدان في جميع أنحاء العالم عام 2020 نشأة قاعدة مقارنة من المستوى المنخفض وتأجيل كبير لإنتاج الإحصاءات، وهذا ما أدى إلى تضخم معدلات النمو على أساس سنوي في عام 2021 (UN, 2021). ولذات السبب، يمكن إلى حد ما أن تعزى معدلات النمو الأبطأ نسبيا المتوقعة لعام 2022 إلى انتهاء مفعول تأثير القاعدة.

وحسب صندوق النقد الدولي، لم يسجل سوى 22 اقتصادا حول العالم معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، أي قبل بداية تفشي الجائحة. ومع انهيار الاقتصاد العالمي بسبب الجائحة في عام 2020، شهد 37 من أصل 39 بلدا متقدما و 129 من أصل 155 بلدا ناميا معدل نمو سلبي في ذلك العام على مستوى الاقتصاد. بناء على وتيرة الانتعاش الاقتصادي المستمرة التي بدأت في نهاية عام 2020، تشير التوقعات الخاصة بعام 2021 إلى أن جميع البلدان المتقدمة ستحقق معدلات نمو إيجابية وأن 14 بلدا ناميا فقط ستشهد تراجعا في ناتجها المحلي الإجمالي (الشكل 3.1).

■ مخاوف بشأن الانتعاش غير المتكافئ وبصورة متفاوتة

ورغم كون جميع المنظمات الدولية الثلاث المذكورة أعلاه - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - تتوقع انتعاشة قوية بعد عام 2020، إلا أنها تجتمع على أن ثمة مصدر قلق متعلق بإمكانية أن تتم عملية التعافي على أسس غير متكافئة بحيث تحقق بعض البلدان نموا بوتيرة أسرع بكثير من أخرى. فقد يستغرق الوضع في بعض الاقتصادات سنوات عدة لبلوغ نفس القيم على مستوى الناتج المحلي الإجمالي التي كانت تتمتع بها في فترة ما قبل تفشي الجائحة، لأن تداعيات الجائحة لم تطل مستويات الطلب والعرض على المستوى المحلي فحسب، بل ألحقت أضرارا حتى على صعيد سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية وتدفقات رأس المال وأيضا الأنشطة السياحية (World Bank, 2020). وعلى هذا الأساس، رغم أنه من المرتقب أن يؤدي التعافي إلى عودة معظم بلدان العالم إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل بداية انتشار الجائحة بحلول نهاية عام 2022، سيبقى معدل نمو الاقتصاد العالمي دون المستوى الذي كان عليه في فترة ما قبل الجائحة، وفي العديد من البلدان لن تعود مستويات المعيشة بحلول نهاية عام 2022 إلى المستوى المتوقع قبل ظهور الجائحة (OECD, 2021a).

والوضع المتمثل في التفاوت بين البلدان من مختلف المناطق في وتيرة التعافي مرتبط في الغالب بالاختلافات الكبيرة في وتيرة التلقيح، ومدى دعم السياسة الاقتصادية، فضلا عن عوامل هيكلية مثل الاعتماد على السياحة والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل ظهور سلالات جديدة للفيروس أكثر حدة في العدوى، مثل متحور دلتا، تهديدا لآفاق التعافي في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تبلغ الخسائر في الإنتاج مستويات كبيرة في البلدان التي تعتمد بالدرجة الأولى على السياحة وصادرات السلع والبلدان التي تفتقر لحيز أكبر من السياسات للاستجابة للتحديات. ويشير صندوق النقد الدولي (2021b) إلى أن مسارات التعافي المتفاوتة قد تسهم في توسيع حجم الهوة بين البلدان النامية وغيرها من البلدان فيما يخص مستويات المعيشة، مقارنة بالتوقعات الصادرة في فترة ما قبل الجائحة. ويظهر الشكل 4.1 أن الخسائر التراكمية على مستوى نصيب الفرد من الدخل خلال فترة 2020-2022، تبدو أكثر جلاء في البلدان النامية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، في حين من المرتقب أن تكون الخسائر أقل نسبيا في البلدان المتقدمة.

الشكل 4.1: مراجعات للنمو التراكمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ 2019 * (نقاط مئوية)

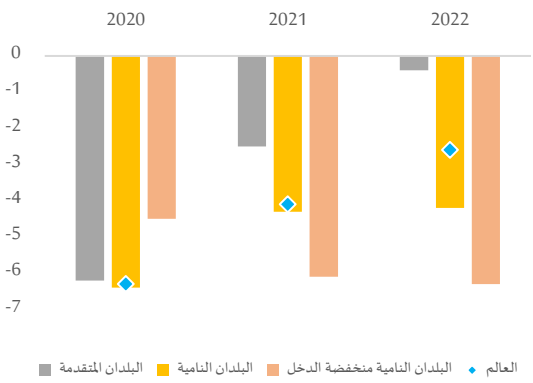

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.
ملاحظة: * بين إسقاطات يناير 2020 وأبريل 2021 للتوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي.

وفي المقابل، عرقلت جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان النامية الجهود المبذولة للحاق بركب البلدان المتقدمة على مستوى نصيب الفرد من الدخل. ومن المقدر أن يتراجع معدل الفرق في نمو نصيب الفرد من الدخل بين البلدان النامية والمتقدمة بمقدار النصف خلال فترة 2020-2022 مقارنة بالعقد السابق (الشكل 5.1)، وهذا يعني أن وتيرة اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من حيث نصيب الفرد من الدخل ستتباطأ بالنظر إلى معدلات النمو المتوقعة. والفوارق بين المناطق بدورها كبيرة. فمن المتوقع أن تشهد البلدان النامية في أوروبا وعلى وجه الخصوص في آسيا تباطؤا في مساعي اللحاق بركب الدول المتقدمة، بينما من المتوقع أن تتوسع الهوة بين المناطق النامية الأخرى، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان المتقدمة.

الشكل 5.1: نمو مستويات الدخل حسب الفرد بالنسبة للبلدان المتقدمة (نقاط مئوية)*

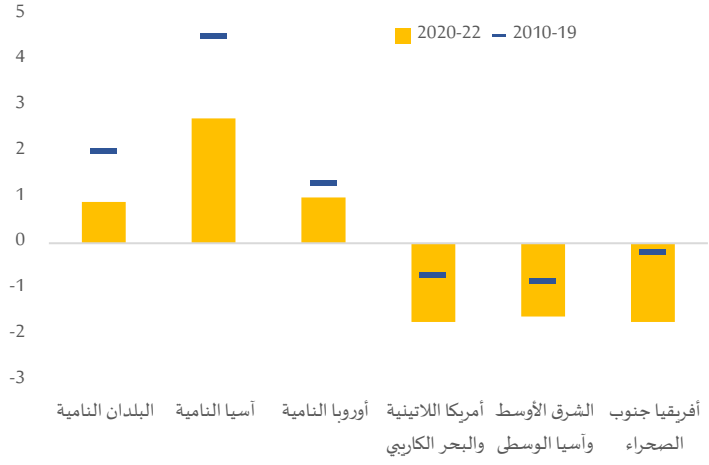

المصدر: تقديرات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: * متوسط الفرق السنوي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

■ تراجعت الاقتصادات المتقدمة بصورة كبيرة، لكن التوقعات تشير لانتعاشة سريعة

بعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة نموا بنسبة 1.6% في 2019، تراجع بنسبة 4.6% خلال عام 2020، وذلك مرده في المقام الأول إلى تفشي الجائحة واختلال التوازن في الاقتصاد العالمي الناجم عنها. لكن بناء على التوقعات التي تشير إلى حصول انتعاشة اقتصادية على الصعيد العالمي، والدعم المالي الأمريكي الإضافي، وتحرير حجم الطلب الهائل المكبوح، والزيادة التدريجية في الأنشطة الاقتصادية على إثر تلقي الأشخاص للتلقيح ضد كوفيد-19، من المرتقب أن يبلغ معدل النمو 5.6% في 2021 و 4.4% في عام 2022 (الشكل 6.1). وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه من بين الاقتصادات المتقدمة، يرتقب أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في 2021 مستوى أعلى من المستوى المسجل في فترة ما قبل بداية تفشي كوفيد-19، بينما لن تتمكن بلدان أخرى من نفس المجموعة من العودة لنفس مستواها المسجل قبل الجائحة إلا في عام 2022.

تجاوز اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الضغوط التي فرضتها الانتخابات، والتي كانت من بين أبرز العوامل المحفزة لحالة عدم اليقين بخصوص آفاق النمو. لكن مع تفشي الجائحة، تراجع معدل نمو الناتج في

الولايات المتحدة من نسبة 2.2% المسجلة عام 2019 إلى 3.5-% عام 2020. وبتعافي الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الجائحة أسرع من باقي البلدان إلى جانب الدعم المالي الكبير، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة تصل إلى 7.0% في عام 2021، متفوقا بذلك على معظم الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى، و 4.9% في عام 2022 (الشكل 6.1). فقد أعلنت الولايات المتحدة عن حزمة دعم مالي كبير لعام 2021 بالإضافة إلى الحجم الكبير للأموال غير المسبوق التي ضختها للاستجابة للوضع في العام الماضي. وبتجاوز حجم الإعفاء الضريبي التراكمي المقدم منذ بداية الجائحة ربع الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن تؤدي الحزمة المالية الجديدة لإدارة بايدن البالغ حجمها 1.9 تريليون دولار أمريكي إلى إعطاء دفعة قوية للنمو خلال فترة 2021-2022 وأن تحدث آثارا إيجابية كبيرة تطال الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة (IMF, 2021b; WorldBank, 2021a).

الشكل 6.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة (%)

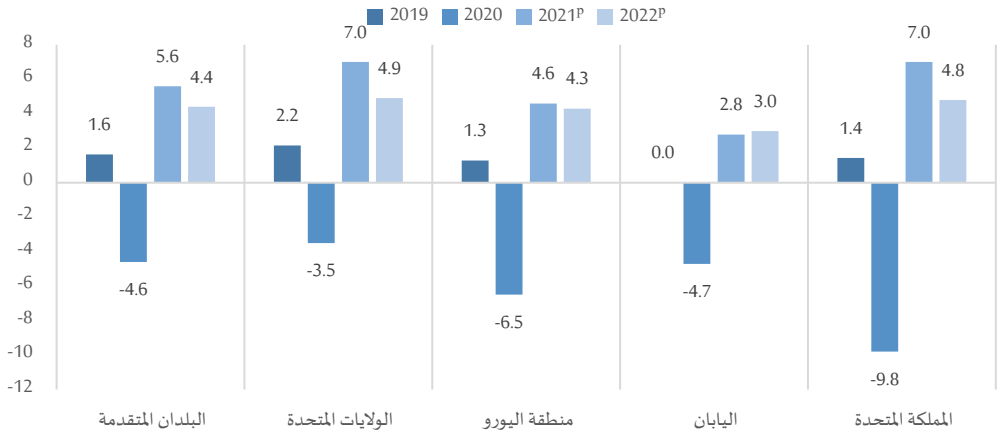

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2021. ملاحظة: P = توقعات

وفي منطقة اليورو، تراجع حجم الاقتصاد بنسبة 6.5% في عام 2020 بعد تسجيل معدل نمو متواضع في العام الذي قبله بلغ 1.3%. ورغم أن العوامل المتمثلة في بطئ وعدم اتساق وتيرة التلقيح ضد كوفيد-19 وفرض قيود صارمة على التنقل بسبب ظهور متغيرات جديدة للفيروس تتسم بسرعة انتشارها ساهمت بصورة كبيرة في عرقلة وتيرة التعافي في النصف الأول من عام 2021، إلا أنه من المرتقب أن تشهد منطقة اليورو انتعاشا قويا خلال النصف الثاني من العام، إلى جانب تسارع وتيرة التلقيح والرفع التدريجي للقيود المفروضة (World Bank, 2021a). وبصورة عامة، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سيبلغ 4.6% عام 2021 وسيتراجع قليلا إلى 4.3% في 2022 (الشكل 6.1)، وهذا يعني أنه من المتوقع أن يظل النشاط في 2022 دون المستويات المسجلة نهاية عام 2019. وسيساهم الانتعاش الذي من المنتظر أن يتحقق على مستوى الأنشطة والتجارة الدولية على نحو أقوى مما كان متوقعا في وقت سابق وصرف منح وقروض صندوق الجيل القادم للاتحاد الأوروبي في التعافي وإن كان بمستويات متفاوتة بين البلدان.

توقف النمو الاقتصادي في اليابان عام 2019 (0.0%) بعد أن بلغ 1.7% في 2017 على إثر التباطؤ الذي شهده النمو الاقتصادي في الأسواق الأوروبية والأمريكية الذي حد من آفاق النمو في الاقتصاد الياباني لقائم على

التصدير. وأثر كذلك انكماش الاقتصاد العالمي خلال 2020 جراء تفشي الجائحة بشكل كبير على نمو الاقتصاد الياباني، وقدر بنسبة 4.7-% في هذا العام (الشكل 6.1). وقد أعلنت اليابان، كما هو الحال في باقي الاقتصادات الكبرى، عن تخصيص دعم مالي كبير لعام 2021، ومن المتوقع أن يعود الاقتصاد الياباني إلى مستويات نشاطه المسجلة نهاية عام 2019 خلال النصف الثاني من العام، حيث سيمكن التراجع الكبير في عدد المصابين بكوفيد-19 من إلغاء إجراءات الإغلاق وسيحفز الدعم المالي تعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية. ومع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات المترتبة عن الطلب العالمي المتزايد، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.8% في عام 2021 و 3.0% في 2022.

وتعد المملكة المتحدة واحدة من أكثر البلدان المتقدمة التي طالتها تداعيات الجائحة بحدة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراوح 10% في 2020 بعد أن كان قد سجل نموا بنسبة 1.4% في عام 2019 (الشكل 6.1). ورغم تسجيل معدلات نمو سلبية على مستوى اقتصاد المملكة المتحدة مطلع عام 2021 بسبب إجراءات الإغلاق المتواصلة في ظل ظهور متغيرات جديدة للفيروس تتسم بسرعة انتشارها، تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد البريطاني سيحقق معدل نمو إيجابي بنسبة 7.0% خلال عام 2021 و 4.8% في عام 2022. وهذا الانتعاش القوي راجع نسبيا لسرعة وتيرة التلقيح ضد الفيروس وتخفيف القيود المفروضة وانتعاش الاستهلاك وضمان وضوح الرؤية بخصوص مستقبل العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بفضل اتفاقية التجارة والتعاون المبرمة حديثا (European Commission, 2021). لكن بالنظر لمعدلات النمو المتوقعة، من المنتظر أن يبلغ النشاط الاقتصادي بالكاد إلى مستواه المسجل في فترة ما قبل الجائحة بحلول عام 2022.

■ البلدان النامية تشهد آفاق نمو متفاوتة

دأبت البلدان النامية على امتداد عقود من الزمن على تسجيل معدلات نمو اقتصادي أسرع، في المتوسط، بالمقارنة مع مجموعة البلدان النامية. لكن متوسط معدل نموها أخذ يتراجع بعد 2017، حتى بلغ مستوى 3.7% في 2019. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات النامية قد

الشكل 7.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية (%)

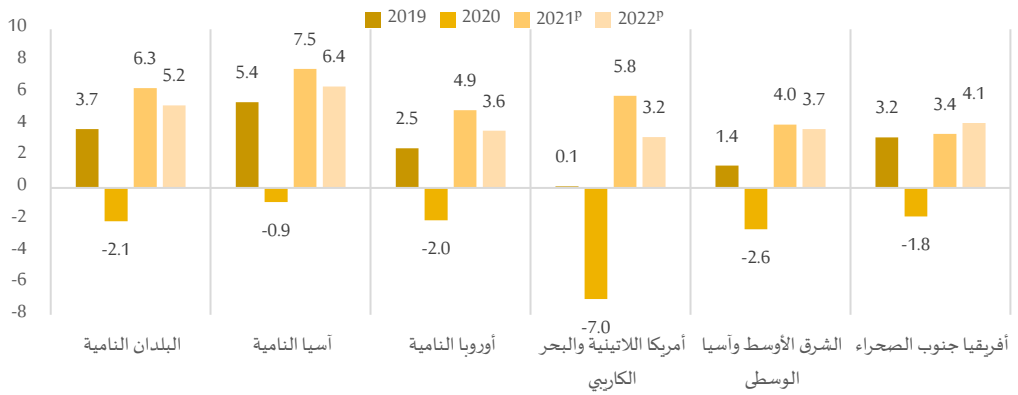

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2021. ملاحظة: P = توقعات

تراجع بنسبة 2.1% في 2020 بسبب الركود على مستوى الأنشطة الاقتصادية جراء تدابير الإغلاق وباقي الإجراءات الرامية لاحتواء الجائحة. ومع الضعف التدريجي لحدة آثار الجائحة واستفادة البلدان من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتحسن معدل الطلب الخارجي، من المتوقع أن يبلغ النمو نسبة 6.3% خلال عام 2021 - وهو أعلى معدل منذ عام 2011 - ثم سرعان ما سيتراجع نسبيا إلى 5.2% في عام 2022 (الشكل 7.1). وغم أن هذا يوحي بأن عام 2021 سيشهد تسجيل نفس مستوى الناتج المحلي الإجمالي المسجل في فترة ما قبل انتشار الجائحة، إلا أنه من المتوقع أن يكون عدد قليل فقط من الاقتصادات الكبرى مصدرا لهذا الانتعاش، طالما أنه من المنتظر أن يكون هامش التعافي في العديد من البلدان الأخرى محدودا بسبب ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس والصعوبات القائمة على مستوى اقتناء اللقاح واستفادة الناس منه فضلا عن نقص الدعم المالي. ومن المتوقع أن تساهم الصين والهند بأكثر من نصف معدل النمو الذي ستحققه البلدان النامية خلال عامي 2021 و 2022. كما ستستأثر كل الصين والهند وروسيا والبرازيل والمكسيك وتركيا بما يقارب ثلاثة أرباع معدل النمو في عام 2021. وفي 2022 لن تتغير قائمة هذه البلدان باستثناء أنه من المحتمل أن تحل إندونيسيا محل البرازيل وتصبح بذلك ثالث أكبر مساهم في إجمالي معدل النمو على مستوى مجموعة البلدان النامية (الشكل 8.1).

الشكل 8.1: أبرز العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية (نقطة مئوية)

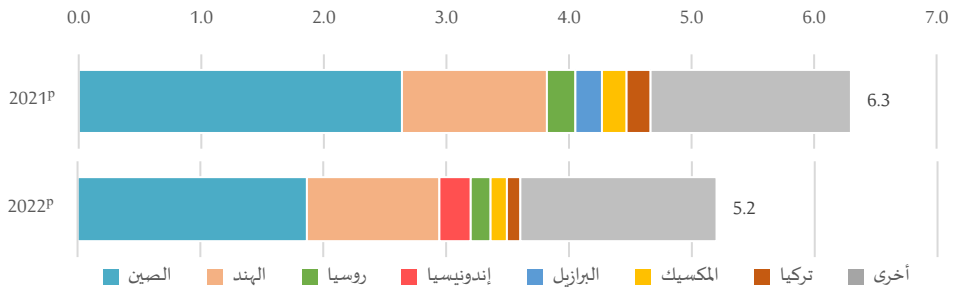

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021؛ صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2021. ملاحظة: P = توقعات

تراجع معدل النشاط الاقتصادي في جميع المناطق النامية خلال عام 2020، لكن كان ثمة تفاوتات كبيرة من حيث حجم هذا التراجع. فقد كانت منطقة آسيا النامية، الأسرع نموا بنسبة بلغت 5.4% في عام 2019، المنطقة الأقل تضررا حيث لم يتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة 0.9% فقط (الشكل 7.1). ومن المتوقع أن يلي هذا الانكماش المسجل في 2020 انتعاشا كبيرا بمعدل نمو يصل لنسبة 7.5% في 2021 و 6.4% في 2022، بمساهمة الصين والهند بأكبر الحصص في هذا الانتعاش. فقد سجلت الصين، التي تعد بمثابة محرك النمو في المنطقة، نموا بنسبة 2.3% في عام 2020 على الرغم من الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة، بعد تسجيلها لنمو بنسبة 6.0% في العام الذي قبله. ومن المنتظر أن تدفع وتيرة التعافي السريعة في الصين، التي تساهم في تحقيقها إجراءات الاحتواء الفعالة والاستثمارات العامة ودعم السيولة، معززة ببوادر ارتفاع الطلب الأجنبي، إلى تحقيق نمو اقتصادي في البلد بنسبة 8.1% في 2021 ثم من المتوقع أن يتراجع إلى 5.7% في عام 2022 بسبب تراجع سياسات دعم الاقتصاد الكلي. وفي الهند، تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 7.3% في عام 2020 بعد أن تراجع النمو لنسبة 4.0% في عام 2019. وما أعاق التعافي هو "أكبر معدل تفشي للجائحة منذ بدايتها" (World Bank,

2021a)، وهذا ما قوض الانتعاشة المسجلة في الأنشطة الاقتصادية وأثر على الهند بأشكال متفاوتة من منطقة لأخرى. لكن بالرغم من هذه الحدة في تفشي الجائحة، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سيحقق نموا بنسبة 9.5% في عام 2021 و 8.5% في عام 2022، ويعزز ذلك سياسات الدعم المتخذة والانتعاش القوي في مجالي الخدمات والتصنيع.

وبعد تسجيل الناتج في أوروبا النامية لمعدل نمو بنسبة 2.5% في 2019، تراجع هذا المعدل بنسبة 2.0% في 2020 بسبب تفشي الجائحة والانكماش الاقتصادي اللاحق الذي شهده الاتحاد الأوروبي - الشريك التجاري الرئيسي للمنطقة بحكم القرب الجغرافي - وهما عاملين أثرا بشدة على قدرات المنطقة التجارية والإنتاجية. ومن المرتقب أن ينمو اقتصاد المنطقة بنسبة 4.9% في عام 2021، ويعود الفضل في ذلك نسبيا للانتعاش في منطقة اليورو المجاورة، ثم يتراجع بعد ذلك إلى 3.6% في 2022 (الشكل 7.1). لكن رغم ذلك تحوم حول الآفاق تحديات بحكم استمرار الاضطرابات الناجمة عن الجائحة، ولا تزال تفاوتات كبيرة قائمة بين البلدان من حيث وتيرة التعافي. وتعد تركيا، إحدى أكبر اقتصادات المنطقة، البلد الوحيد في المنطقة الذي سجل نموا إيجابيا (1.8%) في 2020 ومن المتوقع أن تحقق نموا إضافيا بنسبة 5.8% في عام 2021 بفضل الزخم المتوقع في التجارة الدولية وانتعاش الأنشطة السياحية. وبالمقابل، من المتوقع أن يتراجع اقتصاد بيلاروسيا بنسبة 0.4% إضافية في 2021، بعد أن سبق وانكمش بنسبة 0.9% في 2020.

وسجلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)، التي لم تحرز أي تقدم تقريبا عام 2019، أعلى معدلات التراجع في مجموعة البلدان النامية في 2020 (7.0-%) (الشكل 7.1). ويمكن أن تعزى هذه الصورة لعدد من العوامل الرئيسية، أبرزها التوترات السياسية المستمرة في بعض بلدان المنطقة والتدابير غير الفعالة وغير المجدية للتصدي لتداعيات الجائحة، والتدابير غير الكافية لتطبيع اقتصادات المنطقة (IMF, 2020a). وبعد هذا التراجع المجسد لركود هو الأشد عبر التاريخ، من المتوقع أن ينتعش اقتصاد المنطقة بنسبة 5.8% في عام 2021، حسب ما تشير إليه توقعات صندوق النقد الدولي. والتقدم المتواضع المحرز في عملية التلقيح وتخفيف القيود المفروضة على التنقل وتحسين الظروف الاقتصادية الخارجية التي تشمل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وارتفاع معدل تدفقات التحويلات الواردة والآثار الإيجابية الناتجة عن النمو في البلدان المتقدمة والدعم المالي في الولايات المتحدة كلها عوامل ستساهم في تحقيق هذا الانتعاش (World Bank, 2021a). ومن المتوقع أن يتباطئ النمو في 2022 إلى 3.2% في ظل تراجع الدعم الذي تقدمه هذه العوامل. وحسب هذه التوقعات، قد لا ينمو معدل ناتج هذه المنطقة بحلول 2022 إلا بمعدل يقارب مستواه المسجل في 2019. كما أنه في ظل ضعف حركة السياحة بسبب استمرار القيود المفروضة على الأسفار الدولية، من المتوقع أن تستغرق الاقتصادات المعتمدة على السياحة وقتا أطول من الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية لتحقيق مستويات إنتاج مماثلة لمستويات عام 2019.

وانكمش الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 2.6% عام 2020، بعد أن حقق نموا بنسبة 1.4% في 2019، حيث أدى الهبوط الكبير في أسعار النفط في ظل تفشي الجائحة إلى تدهور معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط. تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي إلى تسجيل انتعاشة بنسبة نمو تبلغ 4.0%

في 2021، تليها انتعاشة إضافية بنسبة 3.7% في 2022 (الشكل 7.1). ومن المتوقع أن يجسد العامل المتمثل في النمو المحتمل في البلدان المصدرة للنفط، المعزز بارتفاع أسعار النفط، الدافع الرئيسي لهذا الانعاش، وهذا من شأنه أن يعوض جزئيا الآثار السلبية للتأخر في طرح اللقاحات، لا سيما في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. فقد انكمش الاقتصاد السعودي، وهو الأكبر في المنطقة، بنسبة 4.1% في 2020، بعد تراجع نموه إلى 0.3% في 2019. وبالموازات مع الطلب المتزايد على الطاقة بسبب الانتعاش الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية نموا بنسبة 2.4% عام 2021 ثم بنسبة 4.8% في 2022، وهذا ما من شأنه أن يمكن من العودة لنفس مستوى الإنتاج المسجل قبل بداية انتشار الجائحة. لكن ليس متوقعا أن تسجل ثلث بلدان المنطقة، التي شهد بعضها تراجعا بمعدلات ثنائية الرقم في 2020، نفس مستويات النشاط الاقتصادي لعام 2019 بحلول نهاية عام 2022.

وسجل الإنتاج في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نموا بنسبة 3.2% في عام 2019، لكنه تراجع بنسبة 1.8% في 2020 بسبب الجائحة (الشكل 7.1). وباستعراض البيانات المتاحة التي يعود تاريخها إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي، يعد هذا أول ركود اقتصادي في المنطقة. ويرتقب أن يتعافى الاقتصاد الإقليمي بمعدل نمو قدره 3.4% في عام 2021 ونسبة نمو إضافية قدرها 4.1% العام المقبل، وهذا التعافي تدعمه الآثار غير المباشرة لانتعاش الأنشطة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك زيادة الطلب الخارجي وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تتعافى البلدان المصدرة للسلع الزراعية والصناعية في وقت وجيز مقارنة بالبلدان المعتمدة على السياحة، إذ أنه من المحتمل أن تبقى أعداد السياح الدوليين الوافدين متدنية حتى تفتح الحدود في وجه الرحلات الدولية بعد يتلقى معظم الناس اللقاحات المضادة لكوفيد-19. وفي هذه المنطقة، التي تعد موطنا للعديد من البلدان الأقل نموا، يعد الفقر وعدم المساواة أكثر المجالات تضررا من الجائحة وتداعياتها المستمرة. فالتقديرات تشير إلى أن عشرات الملايين من الأشخاص في المنطقة قد وقعوا في براثن الفقر المدقع (WorldBank, 2021a).

البطالة الجائحة تلقي بظلالها على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم

أسفرت الجائحة، وما يتعلق بها من إجراءات إغلاق أماكن العمل وباقي التدابير المتخذة في إطار الجهود المبذولة لمحاصرة الفيروس، عن تباطؤ جلي في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وأثرت بصورة بالغة على أسواق العمل. تشير أحدث تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO, 2021a) إلى أن عام 2020 سجل خسارة ما يقارب 8.8% من إجمالي ساعات العمل مقارنة بالربع الأخير من عام 2019 - أي ما يعادل عدد ساعات عمل 255 مليون عامل بدوام كامل على امتداد عام كامل. وما يقرب من نصف الخسارة في ساعات العمل مرده فقدان الوظائف، بينما يتمثل السبب وراء خسارة النصف الآخر في تقليص ساعات عمل من حافظوا على وظائفهم (الشكل 9.1).

الشكل 9.1: تقديرات الخسارة في ساعات العمل والوظائف ودخل العمل في 2020

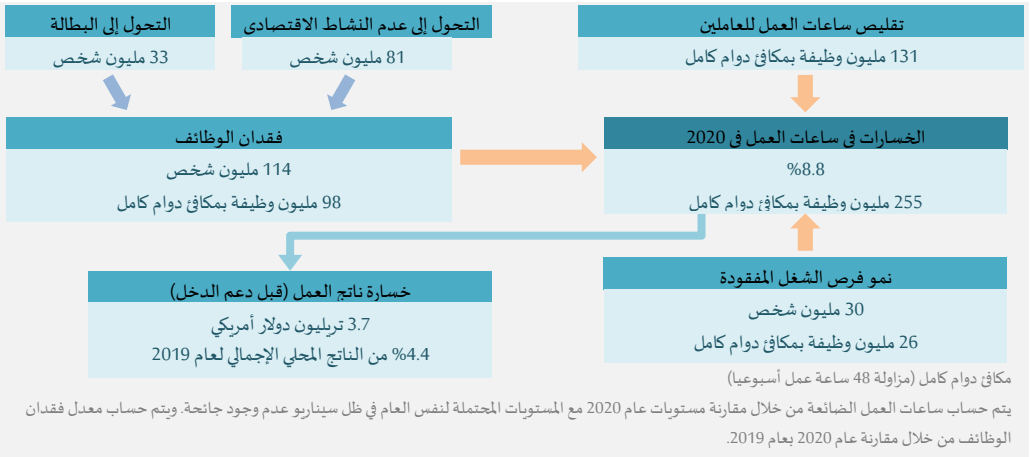

المصدر: منظمة العمل الدولية، تقرير راصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل. الإصدار السابع؛ منظمة العمل الدولية، تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2021. جنيف: منظمة العمل الدولية.

ووفقا لهذه التقديرات، تراجع إجمالي العمالة في 2020 بمعدل 114 مليونا، بالمقارنة مع إجمالي عام 2019، وذلك نتيجة لفقدان العمال لوظائفهم (33 مليونا) أو التسرب الوظيفي للقوى العاملة (81 مليونا). وإلى جانب خسارة 30 مليون فرصة عمل جديدة محتملة في حال لم تظهر الجائحة، فإن هذه الخسارات تدل على أن النقص في الوظائف على المستوى العالمي قد زاد بمقدار 144 مليون شخص خلال عام 2020، وهو ما يعادل 124 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل. ويعزى الجزء المتبقي من الخسارة في ساعات العمل، والذي يقابل 131 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل، إلى تخفيض ساعات عمل الموظفين إما بسبب قصر ساعات العمل أو "صفر" ساعات عمل في ظل نظام الإجازات (ILO, 2021b).

وانعكس إجمالي الخسارات في ساعات العمل على شكل تراجع حاد في دخل العمل في مختلف أنحاء العالم. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن دخل العمل على الصعيد العالمي قبل الأخذ بعين الاعتبار التدابير المعتمدة لدعم الدخل (التحويلات والمزايا الحكومية) - كان أقل بمقدار 3.7 تريليون دولار أمريكي (8.3%) في عام 2020 مقارنة بما كان محتملا أن يكون عليه الوضع في غياب الجائحة. وهذا المبلغ يقابل نسبة 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2019.

تشير التقديرات إلى أن تجليات فقدان الوظائف في عام 2020 تمثلت بشكل رئيسي في ارتفاع معدل عدم النشاط الاقتصادي أكثر من مجرد ارتفاع معدلات البطالة. ويقدر أن معدل البطالة، التي تشكل حصة 29% من إجمالي فقدان الوظائف، قد زاد بمعدل 33 مليون شخص في 2020، إذ ارتفع معدل البطالة بمقدار 1.1 نقطة مئوية وبلغ 6.5%، وهو أعلى مستوى منذ 1991، العام الذي تتوفر البيانات إلى حدوده. وبحكم أن التوقعات الحالية تشير إلى أننا على عتبة تسجيل الاقتصاد العالمي لانتعاشة مصحوبة بتحسن في مستويات الإنتاج، فمن المتوقع كذلك أن تتحسن أرقام معدل البطالة العالمي، إذ أنها من المتوقع أن تتراجع في البداية بصورة طفيفة إلى 6.3% في عام 2021 ثم تواصل التحسن حتى تبلغ 5.7% عام 2022 (الشكل 10.1). وبصورة عامة، لن يكون مستوى التحسن في معدلات البطالة بحلول عام 2022 كافيا لسد الفجوات التي تسببت فيها الجائحة، إذ سيظل معدل

البطالة فوق مستوى عام 2019 وتجاوز عدد العاطلين عن العمل المستوى المسجل في عام 2019 بمقدار 18 مليون.

وأحدثت الانتكاسة الشديدة في الاقتصاد العالمي عام 2020 آثارا سلبية كبيرة على وضع العمالة والأرباح الخاصة ببعض المجموعات مثل الشباب والنساء والعمال ذوي المستوى المتدني نسبيا للتحصيل الدراسي والعمال المهاجرين الموسميين والعمال غير الرسميين. وهذه الفئات، التي تمثل شرائح كبيرة من السكان لا سيما في البلدان النامية، كانت أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية السلبية التي تسببت فيها الجائحة وما تعلق بها من تدابير قصد احتوائها، ووفقا لذلك كانت الأكثر تعرضا للضرر بشكل عام.

الشكل 10.1: معدل البطالة في العالم (%)

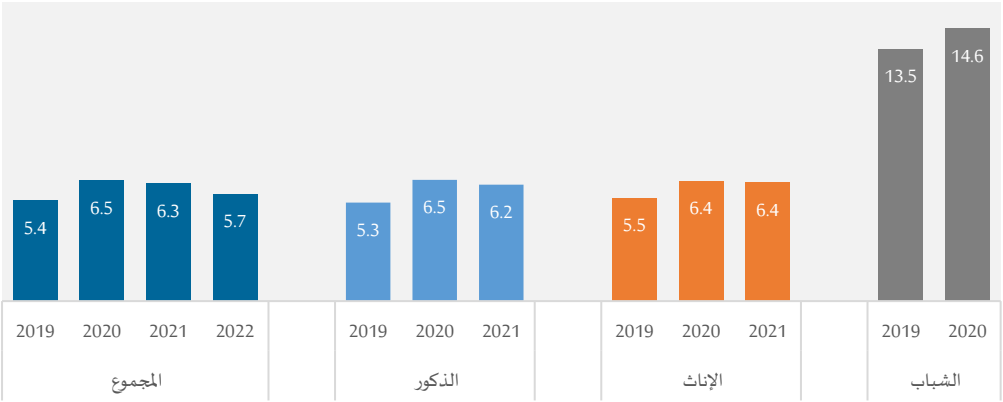

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية؛ تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2021. جنيف: منظمة العمل الدولية.

ومن بين كل الفئات السكانية في العالم، كانت فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة الفئة الأكثر عرضة للخطر، حيث يبلغ معدل البطالة في صفوفهم ثلاثة أضعاف معدل البطالة في أوساط البالغين. فضعف فرص العمل المتاحة أمام الشباب، الأمر الذي كان أصلا يشكل تحديا على الصعيد العالمي، تفاقم بسبب الانهيار الاقتصادي المترتب عن الجائحة. وفي ظل تفشي الجائحة عام 2020، ارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب بمقدار 1.1 نقطة مئوية ليبلغ مستوى قياسي قدر بنحو 14.6% في 2020 (الشكل 10.1). ووفقا لذلك، استأثرت بطالة الشباب، المقدرة بنحو 67 مليون شخص في 2020، بحصة تناهز 30% من إجمالي العاطلين عن العمل.

وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في صفوف الذكور قد ارتفع بمقدار 1.2 نقطة مئوية ليبلغ 6.5% في 2020 وتراجع نسبيا إلى 6.2% في 2021، وبذلك ظل أعلى بكثير من المستوى المسجل في فترة ما قبل الجائحة (الشكل 10.1). وعلى نفس المنوال، يقدر أن معدل البطالة في أوساط الإناث قد ارتفع بنسبة 0.9 نقطة مئوية وبلغ 6.4% في عام 2020، وهذا ما شكل إضافة قدرها 9 ملايين امرأة في عداد العاطلين عن العمل. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في صفوف الإناث لن يتراجع في 2021 وسيظل مستقرا على نسبة 6.4%، ما يعني أن فئة الإناث من السكان ستعاني كثيرا في سوق العمل من الآثار السلبية المطولة للركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وزيادة على ذلك، تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة سواء في صفوف الذكور أو الإناث بمقدار

2.2 نقطة مئوية في عام 2020، والنسبة ظلت أقل بكثير في صفوف الإناث (45.2%) مقارنة بالذكور (72.1%) (ILO, 2021b).

ارتفعت معدلات البطالة في صفوف كل من الذكور والإناث في جميع المناطق في جميع أنحاء العالم خلال عام 2020، ولا سيما في أمريكا الشمالية (الشكل 11.1). لكن معدل البطالة في أوساط الإناث ارتفع بصورة أكبر في جميع المناطق باستثناء آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء. وشهدت كل من أمريكا الشمالية (4.9 نقاط مئوية) والدول العربية (3.0 نقاط مئوية) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (2.5 نقطة مئوية) أبرز مستويات الزيادة. كما سجلت منطقة أمريكا الشمالية (4.2 نقاط مئوية) أعلى زيادة في معدل البطالة في صفوف الذكور، وتلها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (2.2 نقطة مئوية) ثم الدول العربية (1.5 نقطة مئوية).

الشكل 11.1: معدلات البطالة حسب المناطق والجنس (%)

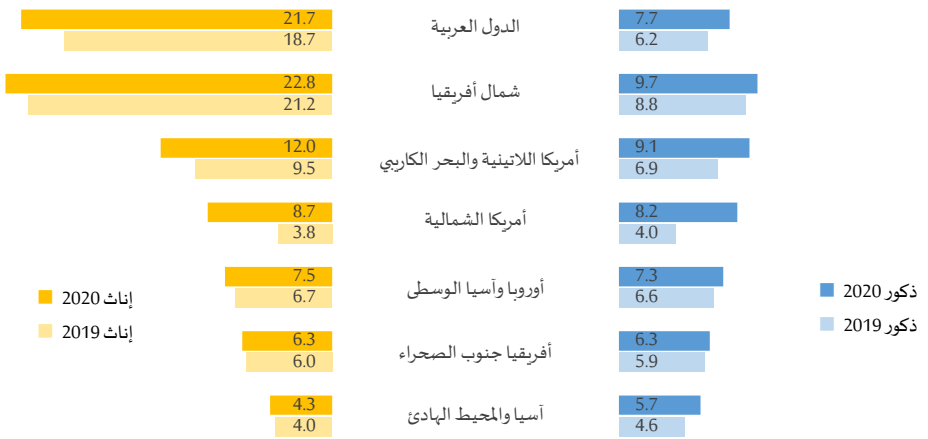

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظة: التصنيف الإقليمي قائم على تصنيفات منظمة العمل الدولية للبلدان. تصنف المناطق حسب الفرق بين معدلات البطالة في صفوف الإناث ونظيرتها في صفوف الذكور في 2020.

بخلاف المناطق المسجلة لمعدلات بطالة منخفضة نسبيا، مثل آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء، فإن المناطق المتقدمة، مثل أمريكا الشمالية، تسجل فوارق بسيطة في معدلات البطالة بين الذكور والإناث. لكن في بعض المناطق النامية، مثل الدول العربية وشمال أفريقيا، تواصل معدلات البطالة في صفوف الإناث تسجيل أرقام تفوق نظيراتها في صفوف الذكور بأكثر من ضعفين، وذلك راجع في المقام الأول لبعض الأعراف الاجتماعية السائدة وخصوصيات كل بلد (SESRIC, 2021). وواضح بجلاء من خلال الشكل 11.1 أنه ليس بالأمر السهل أن تحصل المرأة على عمل في العديد من المناطق النامية في العالم.

التجارة الدولية

تجارة السلع تسجل معدلات أعلى من مستويات ما قبل الجائحة وتجارة الخدمات تحافظ على استقرارها

دفعت الجائحة ببلدان العالم لتقليص حجم تعاملاتها التجارية الدولية بسبب التدابير الرامية لاحتواء الفيروس فضلا عن اختلال التوازن على مستوى سلاسل القيمة العالمية. وحتى قبل بداية تفشي الجائحة، سجل معدل

نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات تراجعا لنسبة 0.9% في عام 2019، ويرجع ذلك أساسا إلى الركود في الاقتصاد العالمي، ومفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أوروبا، إضافة إلى التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. في ظل ما خلفته الجائحة من آثار وتداعيات سلبية غير مسبوقة، تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الدولية قد تراجع بمعدل 8.5% في عام 2020، وهو رقم أقل نسبيا من الأرقام المتوقعة سابقا وذلك راجع للوتيرة السريعة لتعافي قطاع تجارة البضائع في النصف الثاني من العام. فقد ساهمت إجراءات احتواء الجائحة وتدابير الإغلاق المتخذة لمكافحة انتشارها في التأثير سلبا على جانبي العرض والطلب. كما تأثر النقل الدولي وسلاسل القيمة العالمية بشكل ملحوظ جراء عمليات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي (الشكل 12.1.أ) إلى أنه من المتوقع أن يزيد حجم التجارة الدولية بنسبة 8.4% خلال عام 2021 و 6.5% في عام 2022، وذلك راجع في المقام الأول للوتيرة السريعة المرتقبة للانتعاش على مستوى تجارة البضائع. من المتوقع أن يزيد حجم التجارة في السلع بنسبة 9.5% في 2021 - متجاوزا بذلك المستوى المسجل في فترة ما قبل الجائحة (الشكل 12.1.ب) - و 5.6% العام الذي بعده بعد أن كان قد سجل تراجعا بنسبة 5.1% في عام 2020، وبذلك يواصل انتعاشه من الركود الذي تسببت فيه الجائحة بالتزامن مع العودة التدريجية لمزاولة الاقتصادات لأنشطتها بصورة طبيعية.

الشكل 12.1: حجم التجارة العالمية

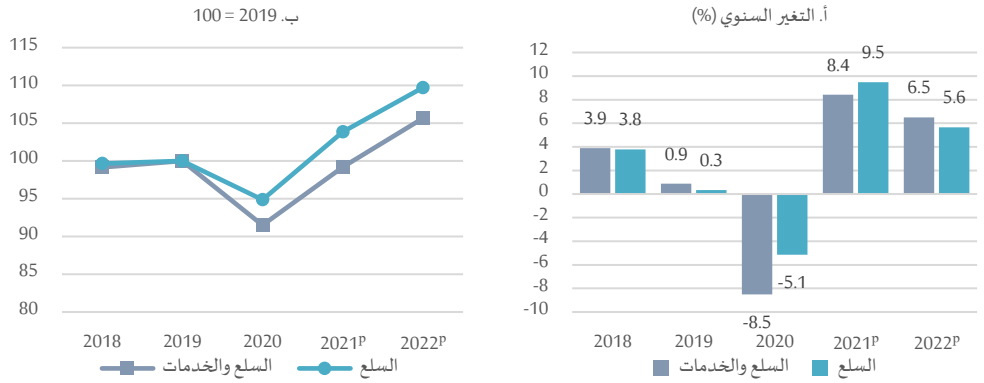

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P = توقعات

تراجعت التجارة من حيث القيمة الإسمية بالدولار الأمريكي بصورة حادة أكثر من التجارة من حيث الحجم في عام 2020، وسجلت جميع المناطق تراجعا على مستوى الصادرات والواردات، وإن كانت بمستويات متفاوتة (الجدول 1.1). وبعد أن سجلت الصادرات العالمية للبضائع نموا سنويا بمعدل متوسطه 3.1% خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2018، تراجعت قيمتها بنسبة 7.5% عام 2020 جراء تأثير الجائحة بعد أن كانت قد شهدت تراجعا بنسبة 2.7% في العام الذي قبله. وأعلى مستوى تراجع هو الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط (27.9-%)، وذلك راجع في الأساس لهبوط أسعار النفط بنسبة الثلث نتيجة ركود الاقتصاد العالمي. وتراجعت الصادرات من آسيا بنسبة معتدلة بلغت 1.4% فقط، وذلك لكون المنطقة لم تتوقف عن تزويد العالم بالسلع الاستهلاكية والإمدادات الطبية خلال فترة تفشي الجائحة. وإلى جانب تراجع حجم عائدات الصادرات في مجموعة من

المناطق، شهد بعضها تراجعا في حجم وارداتها من البضائع أيضا، لا سيما أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (14.4-%) والشرق الأوسط (13.5-%) وأفريقيا (12.5-%).

وتراجعت التجارة في الخدمات التجارية بصورة أكثر حدة من تجارة البضائع. فقد هوت إيرادات الخدمات التجارية، التي سجلت نموا بنسبة 5.5% على أساس سنوي خلال فترة 2010-2018، بنسبة 19.9% في 2020 بعد أن كانت قد سجلت نموا بنسبة 2.1% في العام الذي قبله. ومن حيث الجانب المتعلق بالصادرات، كانت كل من أفريقيا (35.9-%) وأمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي (34.6-%) أكثر المناطق تضررا، حيث تراجع حجم صادرات الخدمات التجارية بمعدل الثلث في عام 2020 مقارنة بعام 2019. أمابخصوص الواردات، فقد شهدت أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أكبر تراجع على مستوى واردات الخدمات التجارية (29.1-%) وتلتها منطقة الشرق الأوسط (28.0-%) ثم أفريقيا (25.8-%). وساهمت الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي بهدف السيطرة على انتشار كوفيد-19، لا سيما القيود المفروضة على الأسفار الدولية، بصورة كبيرة في تراجع حجم التجارة في الخدمات التجارية في جميع أنحاء العالم. وخدمات النقل والسفر والسياحة هي أكثر المجالات تضررا في هذا الصدد.

الجدول 1.1: التغير السنوي في القيم العالمية للتجارة حسب مناطق مختارة (%)

الواردات				الصادرات		
2020	2019	18-2010	المنطقة	2020	2019	18-2010
			السلع			
-7.6	**-2.8**	**3.2**	**العالم**	**-7.5**	**-2.7**	**3.1**
-12.5	-0.5	2.5	أفريقيا	-20.3	-5.5	-0.5
-6.7	-3.8	4.2	آسيا	-1.4	-1.9	3.9
-6.6	-2.9	2.5	أوروبا	-6.6	-2.7	2.9
-13.5	-0.5	2.8	الشرق الأوسط	27.9	-8.8	3.3
-8.1	-1.8	3.6	أمريكا الشمالية	-12.2	-0.6	3.4
-14.4	-5.9	1.4	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	-10.0	-6.3	0.9
			الخدمات التجارية			
-19.9	**2.6**	**5.2**	**العالم**	**-19.9**	**2.1**	**5.5**
-25.8	3.6	2.2	أفريقيا	-35.9	3.8	2.8
-22.2	-0.7	6.9	آسيا	-21.7	3.5	6.2
-14.7	4.9	5.0	أوروبا	-15.9	1.4	5.2
-28.0	1.0	6.0	الشرق الأوسط	-26.9	5.8	10.2
-23.9	3.6	3.5	أمريكا الشمالية	-22.0	1.7	5.0
-29.1	-3.3	3.4	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	-34.6	0.6	4.4

المصدر: بوابة بيانات منظمة التجارة العالمية

من المتوقع أن يشكل الانتعاش الكبير للأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، إلى جانب التخفيف من الإجراءات الرامية لمحاصرة الجائحة ووتيرة التلقيح السريعة والواسعة النطاق، دفعة قوية لتحقيق النمو على مستوى التجارة العالمية. لكن من المتوقع أن تظل التجارة في الخدمات، خاصة السفر الدولي، أكثر عرضة للتقلبات بالمقارنة مع التجارة في البضائع، وبذلك لن تشهد الانتعاش بوتيرة سريعة، وذلك بحكم البطئ في

التخفيف من قيود السفر في ظل الخطر الدائم الذي يشكله تفشي الفيروس بمتحورات وسلالات جديدة، وهو الوضع الذي يزيد كذلك من الخوف العام من السفر. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، تشكل التفاوتات بين المناطق الجغرافية وكذلك الضعف المستمر في تجارة الخدمات وتأخر عملية التلقيح، لا سيما في البلدان الفقيرة، تهديدا للآفاق الإيجابية نسبيا ا على المدى القصير للتجارة العالمية (WTO, 2021). بالإضافة إلى ذلك، ستظل العديد من عوامل الخطر التي كانت قائمة قبل بداية تفشي الجائحة موضع اهتمام وترقب، بما في ذلك التوترات بين الولايات المتحدة والصين، والنزعة الحمائية، في ظل المستويات المرتفعة أصلا للقيود المفروضة على التجارة.

الاستثمارات حالة عدم اليقين تعيق الاستثمارات

أضعفت جائحة كوفيد-19 حوافز الإقبال على الاستثمار، ليس فقط من خلال التقليل من حجم الطلب وإنما أيضا بفرض حالة من عدم اليقين. فقد أثرت حالة عدم اليقين المستمرة التي تحوم حول الوضع المستقبلي للجائحة بشكل كبير على عالم الاستثمارات في جميع أنحاء العالم، خاصة وأن معظم المستثمرين يرجحون كفة الانتظار على الدخول في استثمارات في الأوقات كهذه. ويحذر صندوق النقد الدولي من أن ضعف الاستثمار قد يؤدي إلى مستويات أبطأ من حيث مراكمة رأس المال المادي ويؤثر على الإنتاجية من خلال اعتماد التكنولوجيا بوتيرة بطيئة، وهو الأمر الذي قد ينجم عنه خسائر متواصلة في الإنتاج (IMF, 2021b).

ويبرز الشكل 13.1 أن حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي قد سجلت تراجعا تدريجيا على امتداد السنوات القليلة الماضية، إذ أنها بلغت 26.3% في 2020، وتواصل مجموعة البلدان النامية تسجيل نسبة أعلى من مجموعة البلدان المتقدمة. وعلى عكس ما حصل في عام 2019، يبدو أن التراجع المسجل في عام 2020 منشأه البلدان المتقدمة، وذلك بحكم أن النسبة قد انخفضت بمقدار 0.3 نقطة مئوية في البلدان المتقدمة بينما زادت على نفس النطاق في البلدان النامية. وبذلك، اعتبارا من 2020، تراجعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 22.0% بالنسبة للبلدان المتقدمة وزادت إلى 32.9% في البلدان النامية. وتشير التوقعات الخاصة بعامي 2021 و 2022 إلى أنه من المحتمل أن تشهد كل من البلدان المتقدمة والنامية زيادة في معدلاتها، ومن شأن الاستثمارات أن تشكل عاملا مهما لتعزيز النمو الاقتصادي. ومن شأن تحسن الآفاق المتعلقة بالطلب إلى جانب الانتعاش

الشكل 13.1: حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي (%)

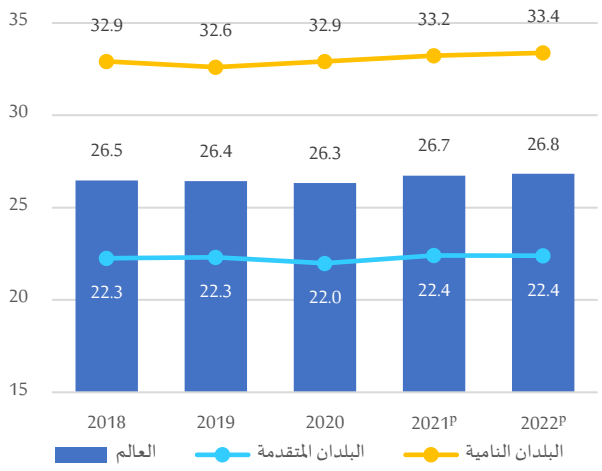

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P = توقعات

المتوقع في النشاط الاقتصادي العالمي تشجيع الإنفاق على الاستثمارات الخاصة. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن يكون لحزم الدعم والتعافي السخية التي تمنحها الحكومات في البلدان المتقدمة خلال فترة تفشي الجائحة نفع فوري على الناتج من خلال تحفيز الطلب وتحسين آفاق الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء. لكن من شأن استمرار المواقف الداعية لتجنب المخاطرة في ظل حالة عدم اليقين المطولة بخصوص المدى الذي ستظل فيه الجائحة مستمرة ومدى صمود القدرات الاحتياطية في بعض القطاعات أن يساهم في تأخير اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات.

شهد عام 2020 تباينا في مستويات الاستثمار بين مختلف المناطق. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي مستوى عال قدره 39.0% في منطقة آسيا النامية، وهذا الرقم لم يتغير منذ العام الماضي. لكن الحصة في كل من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء كانت منخفضة جدا، متمثلة في 17.6% و 22.1%، على التوالي، بعد تراجع بنسبة 1.4 نقطة مئوية عن معدل العام السابق في كلتا المنطقتين.

ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2021a)، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الواردة بصورة شديدة في عام 2020، مسجلة بذلك مستويات مماثلة لمستويات عام 2005 بسبب تداعيات الجائحة. فقد تراجعت بنسبة 35%، أي باتت في حدود 1 تريليون دولار أمريكي بعد أن كانت تناهز 1.5 تريليون دولار في 2019، وذلك راجع في المقام الأول إلى تراجع التدفقات الواردة إلى البلدان المتقدمة، حيث تراجعت هذه التدفقات بمعدل يفوق النصف (58%)، وبلغت 312 مليار دولار أمريكي، بينما تراجعت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية بنسبة 12% فقط لتصل إلى حدود 687 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى مرونة التدفقات الواردة إلى القارة الآسيوية. وبذلك ارتفعت بصورة حادة حصة البلدان النامية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة لتصل لنسبة 69% في 2020 بعد أن كانت في حدود 51% قبل عام واحد فقط (الشكل 14.1).

وسجلت الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر اختلافات كبيرة بين مختل المناطق في 2020 في ظل ظروف الجائحة. فعلى مستوى البلدان النامية، زاد معدل التدفقات الواردة إلى آسيا، أكثر المناطق استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 3.8% ليصل حجمها بذلك 535.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، في الوقت الذي شهدت فيه جميع المناطق الأخرى تراجعا. وبتراجع قدره 15.6% عن معدل عام 2019، بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أفريقيا 39.8 مليار دولار فقط، وآخر مرة سجل هذا المستوى تعود لـ15 سنة خلت. فيما تراجعت التدفقات الواردة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى النصف تقريبا (-45.4%) مقارنة بالعام السابق، حيث انخفضت إلى 87.6 مليار دولار أمريكي. وعلى صعيد البلدان المتقدمة، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أوروبا بنسبة 80% لتصل بذلك 72.5 مليار دولار أمريكي، حيث سجلت معظم الاقتصادات الكبيرة في المنطقة تراجعا كبيرا على هذا المستوى. وتقلص حجم التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 41.7% وبلغ معدل 180.1 مليار دولار، بحيث تراجع حجم التدفقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 105 مليار دولار (40.2%).

الشكل 14.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية

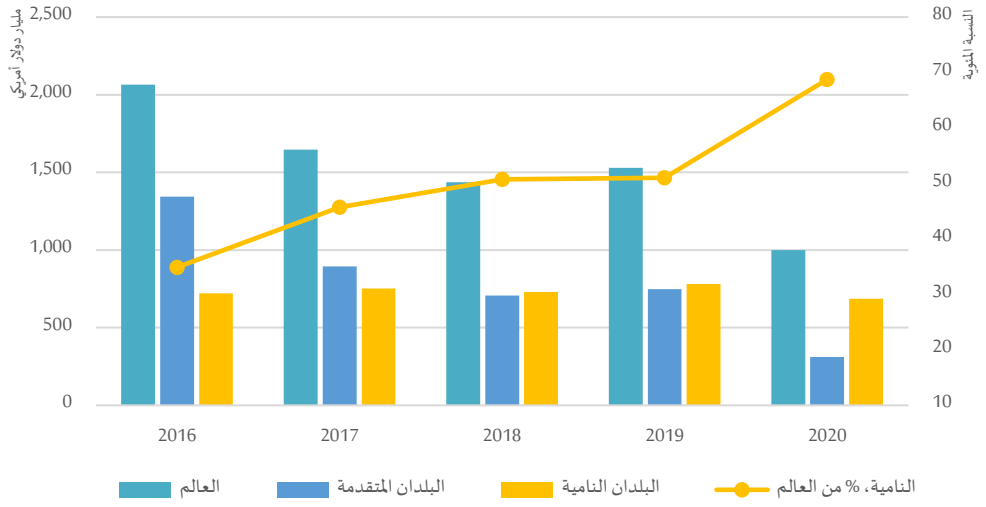

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الجداول المرفقة.

ملاحظة: تشمل البلدان النامية أيضا الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي يصنفها الأونكتاد بشكل منفصل.

ووفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خلفت أزمة الجائحة آثارا سلبية كبيرة على الاستثمارات الجديدة في المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية، التي تعد أكثر أصناف الاستثمار إنتاجية، وهذا ما أثر بشدة على الإنتاج الدولي، وهو العنصر الأساسي المحفز للتنمية والنمو الاقتصادي العالمي. وقد أثر هذا التراجع في الاستثمار بصورة كبيرة على البلدان النامية التي تعتمد كثيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لأغراض التنمية والتصنيع.

ويتوقع أن يرتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية مستقبلا بنسبة تتراوح بين 10% و 15% خلال عام 2021، ورغم ذلك يبقى هذا الرقم دون المستوى المحقق عام 2019 بنسبة 25%. وفي إطار توقعات متفائلة، يمكن لتسجيل زيادة إضافية في عام 2022 أن تمكن من الوصول للمستوى المسجل عام 2019. وتتمثل أبرز العوامل التي من شأنها أن تجسد هذه التوقعات في سرعة وتيرة الانتعاش الاقتصادي، واحتمال انقشاع أزمة الجائحة، والآثار المحتملة لحزم الإنفاق المخصصة لتحقيق الانتعاش على الاستثمار الأجنبي المباشر، والضغوط المتعلقة بالسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر الاتجاه المتزايد صوب اعتماد سياسة التوطين في بعض القطاعات مثل الأدوية والرعاية الصحية والغذاء، التي زادت أهميتها في ظل الجائحة، على تدفقات التجارة الدولية، وسلاسل التوريد العالمية، وبالتالي على تدفقات رأس المال. وبالتزامن مع ذلك، من الممكن تعمل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) على إعادة تموضعها الجغرافي في عملياتها الخارجية على المدى الطويل حتى يتسنى لها التعامل بشكل أفضل مع الأزمات. فقد تلجأ إلى تقصير سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها من أجل توفير الحماية لها ضد حالات اختلال التوازن في سلسلة التوريد، أو تسعى عوضا عن ذلك إلى التنويع الجغرافي لتقليل مستوى التعرض للصدمات المحددة النطاق الجغرافي (OECD, 2020a). ولا شك أن ترتيبات تغيير الأماكن هذه ستسهم في إعادة هيكلة تدفقات رأس المال العالمية.

الظروف المالية ميسرة وداعمة للنمو

في ظل الضغط المترتب عن الجائحة والذي يبدو أنه سيطول نوعا ما، يبقى خطر عدم الاستقرار المالي في العالم جد مرتفع. فقبل تفشي الجائحة، كانت الظروف المالية العالمية مستقرة نسبيا لصالح الأنشطة الاقتصادية العالمية. لكن مع بداية تفشي الجائحة باعتبارها نقطة تحول مطلع عام 2020، ساءت الظروف المالية العالمية بشكل كبير في النصف الأول من العام (الشكل 15.1). فالتوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة لم تؤثر على الآفاق الاقتصادية فحسب، بل أدت أيضا إلى تردي مستوى التوقعات والطموحات وفاقمت حالة عدم اليقين. ومع تفشي كوفيد-19 في كل أنحاء العالم، أخذت أسعار الأصول والسلع التي تنطوي على مخاطر في الانخفاض بسرعة غير مسبوقة، بينما ارتفعت أسعار الأصول الآمنة، مثل الذهب وسندات الخزانة الأمريكية، نظرا لكون المستثمرين يسعون وراء الاستقرار بدلا من الربح خلال الأزمات (IMF, 2020b).

الشكل 15.1: مؤشرات الظروف المالية (الانحرافات المعيارية عن المتوسط)

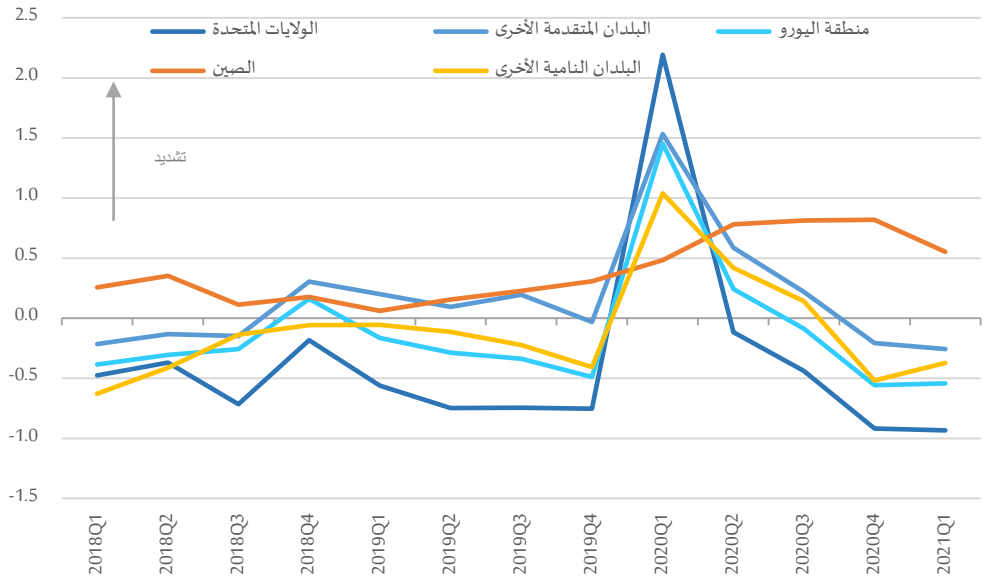

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.

بعد أن سائت الظروف المالية بصورة كبيرة في مارس 2020 في مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية، عادت بعد ذلك لتسجل تحسنا كبيرا - باستثناء الصين - (الشكل 15.1) حيث لقي الاقتصاد دعما من التدابير المتعلقة بالسياسات الاستثنائية،وهذا ما ساهم في التمكن من السيطرة على المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي. لكن مع ذلك، يسترعي صندوق النقد الدولي الانتباه إلى تقييمات الأصول الممتدة ونقاط الضعف المالية المتزايدة باعتبارها "عواقب غير مقصودة" ناتجة عن الإجراءات المتخذة في فترة تفشي الجائحة والتي أدت إلى ظروف مالية تكيفية للغاية. وتشير إلى أن "محاولة إعادة حساب المخاطر في الأسواق وما يرتبط بذلك من تدهور على مستوى الظروف المالية - بسبب الزيادة السريعة والمستمرة في أسعار الفائدة مثلا - قد تتفاعل مع نقاط الضعف هذه، مع

تداعيات على الثقة وتهديد الاستقرار المالي الكلي" (IMF, 2021c)، وهذا ما يدعو للعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب مكامن الضعف وفي نفس الوقت تجنب تشديد الظروف المالية بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال الإشارة إلى التفاوت في مستويات التعافي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يحذر صندوق النقد الدولي من أن الاقتصادات النامية، لا سيما المعتمدة منها لدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، قد تدخل في دوامة ظروف مالية أكثر سوءا ويزيد فيها معدل تدفقات الحوافظ الاستثمارية إلى الخارج بمجرد شروع البلدان المتقدمة في العودة لاعتماد السياسات الاعتيادية والرفع من أسعار الفائدة بسرعة. وفي هذه الحالة، قد تواجه كذلك صعوبات ذات صلة بزيادة مستوى تقلبات العملة.

ميزان الحساب الجاري حجم الفوائض يتقلص في البلدان المتقدمة وينمو في البلدان النامية

ساهمت العوامل المتمثلة في تباطؤ الأنشطة الاقتصادية واختلال التوازن على مستوى سلاسل القيمة العالمية والتوقف المفاجئ للأنشطة السياحية وتدني الطلب في البلدان المتقدمة في رسم المعالم العامة لميزان الحساب الجاري في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة. فقد تراجع إجمالي الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة بمعدل النصف، مسجلا بذلك 175.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، وذلك راجع في المقام الأول للعجز المالي الكبير الذي تخبطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الذي ارتفع من 480.2 مليار دولار إلى 646.4 مليار دولار. وبالمقابل، سجلت البلدان النامية في 2020 تحسنا ملحوظا في إجمالي الميزان المالي، الذي حقق فائضا لأول مرة في 2019 بعد أربع سنوات متتالية من العجز، وبلغ بذلك 169.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تقريبا أربعة أضعاف حجم الفائض المسجل العام السابق. وساهم نمو الفوائض في آسيا النامية - من 130.5 مليار دولار في 2019 إلى 395 مليار دولار في 2020 - بصورة كبيرة في تحقيق هذا التحسن (الجدول 2.1).

الشكل 16.1: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

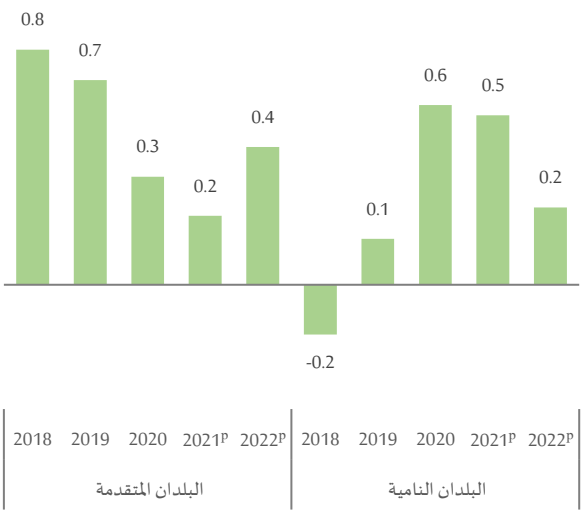

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P = توقعات

كما تراجع حجم فوائض الحساب الجاري في البلدان المتقدمة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لنسبة 0.3% عام 2020 بعد أن كان في حدود 0.7% في العام الذي قبله. فيما سجلت البلدان النامية تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع حجم الفائض الذي لم يكن يتعدى نسبة 0.1% في عام 2019 إلى 0.6% في عام 2020. وتشير التوقعات الراهنة لصندوق النقد الدولي، التي تغيرت كثيرا بسبب الجائحة، إلى أنه من المتوقع أن يتراجع حجم الفوائض بمقدار 0.1 نقطة مئوية في مجموعتي

البلدان المتقدمة والنامية في 2021، قبل أن ترتفع إلى 0.4% في البلدان المتقدمة وتنخفض إلى 0.2% في البلدان النامية في 2022 (الشكل 16.1).

وضمن البلدان المتقدمة، تتواصل معاناة الولايات المتحدة من العجز التجاري، وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز في حسابها الجاري بنسبة 3.1% خلال عام 2020، معززا بذلك المعدل السلبي البالغ 2.2% المسجل في 2019. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في 2021 ويبلغ نسبة 3.9%، ثم يعود لمستواه المسجل في 2020 في عام 2022. بينما حققت ألمانيا واليابان فائضا تجاريا مهما في 2020، وهذا ما مكنهما من تحقيق فائض في الحساب الجاري بنسبتي 7.1% و 3.3% على التوالي. ومن المتوقع أن تحافظ هذه البلدان على مستويات الفائض هذه خلال العامين المقبلين (الجدول 2.1).

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري

	مليار دولار					النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي				
	2018	2019	2020	P2021	P2022	2018	2019	2020	P2021	P2022
العالم (التفاوت العالمي)	334.5	394.2	371.9	330.7	363.9	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4
البلدان المتقدمة	389.5	342.1	175.8	124.3	262.6	0.8	0.7	0.3	0.2	0.4
الولايات المتحدة	-449.7	-480.2	-646.4	-876.4	-733.8	-2.2	-2.2	-3.1	-3.9	-3.1
ألمانيا	292.4	274.1	269.6	327.0	321.0	7.4	7.1	7.1	7.6	7.0
اليابان	176.9	188.1	165.8	195.0	181.0	3.5	3.7	3.3	3.6	3.2
البلدان النامية	-55.0	52.2	196.2	206.4	101.3	-0.2	0.1	0.6	0.5	0.2
آسيا	-49.9	130.5	359.0	236.0	178.0	-0.3	0.6	1.7	1.0	0.7
الصين	25.5	141.3	298.8	273.5	238.4	0.2	1.0	2.0	1.6	1.3
أوروبا	66.9	52.5	1.0	24.2	15.7	1.7	1.3	0.0	0.6	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-131.3	-88.8	8.0	-0.5	-22.0	-2.5	-1.7	0.2	0.0	-0.4
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	103.7	21.0	-111.1	12.9	2.2	2.7	0.5	-3.0	0.3	0.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	-44.4	-63.0	-60.7	-66.2	-72.6	-2.6	-3.7	-3.7	-3.7	-3.7

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P= توقعات

تباين مستوى آثار الصدم المترتبة عن الجائحة على أداء الحساب الجاري للبلدان النامية من منطقة إلى أخرى. فالفوائض في أوروبا النامية، من جهة، التي بلغ حجمها 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 لمتعد قائمة بالمرة في عام 2020، بينما سجلت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عجزا كبيرا بلغ نسبة 3.0% في عام 2020 بعد أن سجلت فائضا بمعدل 0.5% في عام 2019، وذلك راجع في المقام الأول لتراجع حجم أرصدة البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض الطلب على النفط وما يصاحب ذلك من تراجع كبير في أسعاره. ومن جهة أخرى، حفز النمو القوي للصادرات في آسيا النامية زيادة حجم الفوائض إلى 1.7%، وهو رقم أعلى من المعدل المسجل في العام السابق بثلاثة أضعاف. وقد ساهمت الصين في هذا التقدم المحرز، بفضل فائضها الخارجي الطويل الأمد، بمضاعفة حجم فائضها ليصبح في حدود 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كما تحسنت أرصدة الحسابات الجارية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تحول عجز سنة 2019 البالغ 1.7%

إلى فائض في 2020 بمعدل 0.2%. وبالمقابل، ظلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تعاني من عجز متواصل في الحساب الجاري منذ عام 2009، مسجلة لنفس مستوى العجز لعام 2019 البالغ 3.7% في عام 2020، ومن المتوقع كذلك أن يستمر هذا العجز على امتداد العامين المقبلين. وتشير توقعات عام 2021 الخاصة بالمناطق الأخرى إلى أن الفوائض ستشهد تراجعا إلى نسبة 1.0% في آسيا النامية وتختفي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بينما من المرتقب أن تسجل أوروبا النامية فائضا بنسبة 0.6% وتعود منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتسجيل فائض (0.3%) (الجدول 2.1).

الرصيد المالي

العجز الحكومي يسجل مستويات غير مسبوقة

عملت الحكومات في جميع أنحاء العالم على اتخاذ تدابير غير معهودة على مستوى سياساتها المالية في إطار الاستجابة للتحديات التي فرضتها الجائحة. فقد لجأت لتخصيص حصص أكبر من الميزانية العامة لتعزيز النظم الصحية وتقديم الدعم الطارئ للأسر المعيشية والشركات، وهذا ما ساهم كذلك في التخفيف من حجم ركود الأنشطة الاقتصادية. وفي ظل جو يتسم ببلوغ أسعار الفائدة لأدنى المعدلات على الإطلاق، نجحت البلدان التي تتمتع باحتياطيات أقوى وإمكانية أفضل للوصول إلى مصادر التمويل في تنفيذ سياسات دعم مالي ناجحة (IMF, 2021d). لكن هذه الإجراءات، لا سيما في ظل تراجع الإيرادات الضريبية بسبب الركود الاقتصادي، أدت إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة من العجز المالي. وكما هو مبين في الشكل 17.1 ارتفع مستوى العجز المالي

الشكل 17.1: الرصيد المالي الحكومي العام (صافي الإقراض والاقتراض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

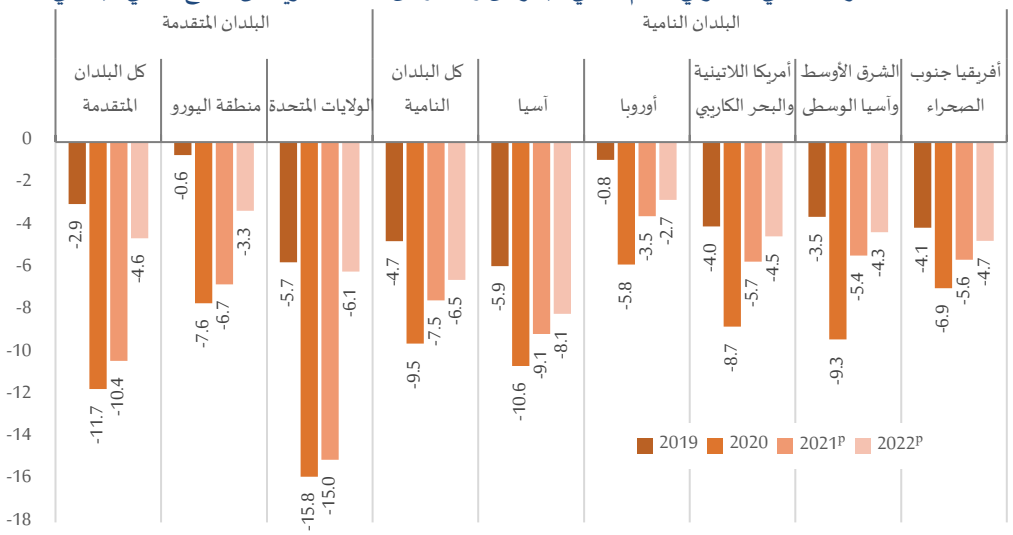

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P = توقعات.

الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% المسجل عام 2019 إلى 11.7% في 2020 في البلدان المتقدمة، ومن 4.7% إلى 9.5% في البلدان النامية خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن يشهد عام 2021 تحسنا نسبيا - أكبر إلى حد ما في البلدان النامية - بسبب استمرار الظروف التي يفرضها تفشي الجائحة. لكن بالرغم من ترقب تسجيل مستويات أكبر من التعافي عام 2022، خاصة مع توقف الدعم المرتبط بالجائحة أو

التقليص من حجمه وتعافي الإيرادات، يبقى من المستبعد حينها تسجيل تحسن في مستويات العجز وعودة الرصيد المالي لوضعه الطبيعي خلال فترة ما قبل بداية تفشي الجائحة.

الشكل 18.1: الدعم المالي الحكومي للاستجابة لتحديات كوفيد-19 في بلدان مختارة (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2020)

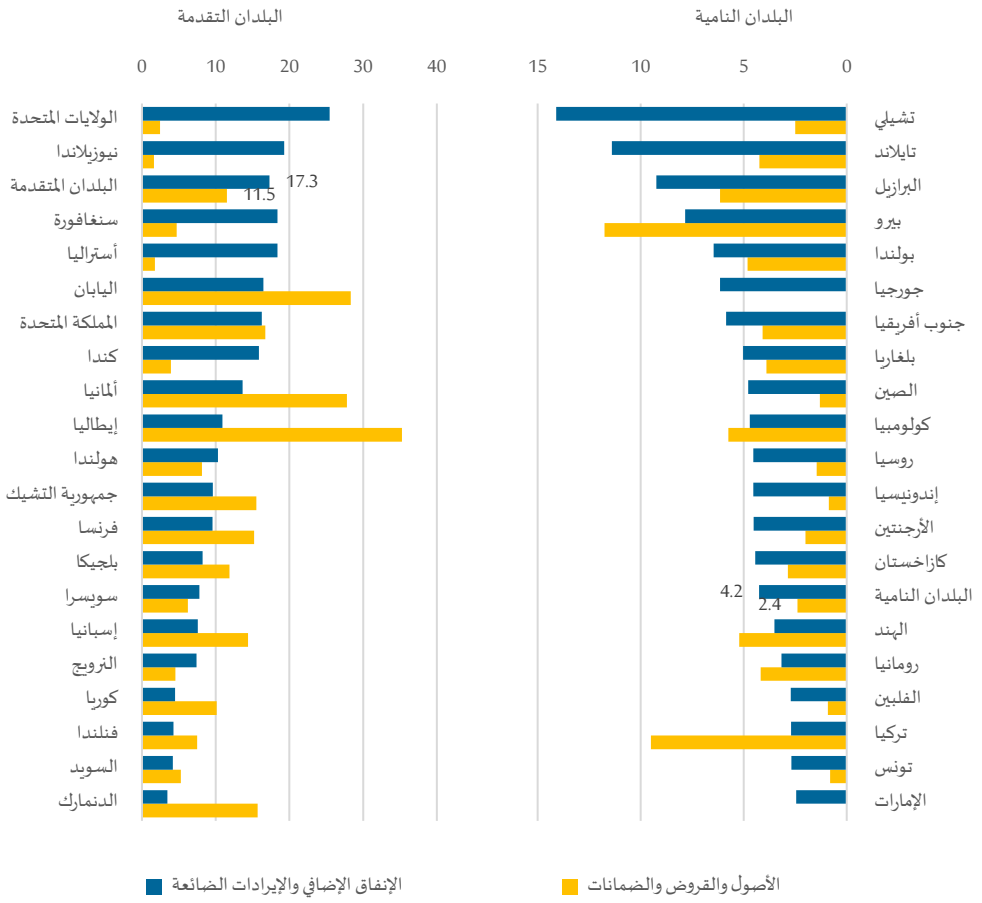

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي: السياسات المالية العامة لمواجهة جائحة كوفيد-19، يوليو 2021.
ملاحظة: البيانات تحيل على الفترة الممتدة بين يناير 2020 و 05 يونيو 2021.

وضمن مجموعة البلدان المتقدمة، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا ماليا ضخما في 2020 بلغ 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجسد زيادة عن نسبة 5.7% المسجلة في العام الذي قبله، ومن المتوقع أن يستقر في حدود 15.0% في 2021 قبل أن يتراجع إلى 4.6% العام المقبل. وارتفع حجم العجز المالي في منطقة اليورو بصورة حادة كذلك من 0.6% المسجل في عام 2019 إلى 7.6% في عام 2020. والعجز المالي في المناطق النامية، الذي مصدره في الغالب تراجع الإيرادات وليس ارتفاع حجم النفقات (IMF, 2021d)، بلغ أعلى مستويات الزيادة في 2020 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 5.8 نقطة مئوية، ليسجل بذلك معدل 9.3%. ويبدو أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي الأقل تأثرا، حيث ارتفع العجز بنسبة 2.9 نقطة مئوية

ليبلغ حجمه 6.9%، في حين شهدت المناطق الأخرى زيادة في العجز تراوحيت بين نسبتي 4.7 و 5.0 نقاط مئوية. ولحدود عام 2020، سجلت منطقة آسيا النامية أعلى معدلات العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (10.6-%) (الشكل 17.1).

تواصل العديد من البلدان توفير الدعم المالي للتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا وتعزيز فرص التعافي منها، لكن حجم وتكوين هذا الدعم يختلف من بلد لآخر. فحسب أرقام صندوق النقد الدولي، من أصل 16.5 تريليون دولار أمريكي الممثلة لإجمالي حجم الإجراءات المالية العالمية التي تصب في مكافحة تداعيات الجائحة التي تم اتخاذها لحدود 05 يونيو 2021، شكل مبلغ 10.4 تريليون دولار نفقات إضافية وإيرادات ضائعة، و 6.1 تريليون دولار عبارة عن قروض حكومية وضمانات وضخ لرأس المال (IMF, 2021e). وكما هو ملخص في الشكل 18.1 ، فاق حجم كلا شكلي الدعم المالي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المخصص في البلدان النامية مقابله في البلدان النامية بحوالي أربعة أضعاف. وبلغت نسبة النفقات الإضافية والإيرادات الضائعة ما يناهز 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، بينما بلغت هذه النسبة 4.2% في البلدان النامية. وعلى نفس النحو، جسد الدعم المقدم على شكل قروض وأسهم وضمانات للتخفيف من تداعيات كوفيد-19 نسبة 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية 2.4%. وعلى مستوى فرادى البلدان، رجحت بعض البلدان كفة تقديم دعم أكبر في شكل نفقات إضافية وإيرادات ضائعة، مثل الولايات المتحدة ونيوزيلندا وشيلي وتايلاند. بينما اختارت بلدان أخرى تقديم دعم أكبر في صورة قروض حكومية وضمانات وضخ رأس المال، مثل إيطاليا وألمانيا وبيرو وتركيا.

الأسعار والتضخم

معدلات التضخم تستقر في 2020 والتوقعات تشير إلى ارتفاع الأرقام في ظل عودة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة

شهدت أسواق السلع الأساسية اضطرابات كبيرة في 2020 بسبب الجائحة وما تعلق بها من تدابير التخفيف التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على معظم السلع الأساسية بسبب التراجع الكبير في معدلات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار. فقد تراجعت أسعار السلع الأساسية بصورة كبيرة بسب تراجع الطلب العالمي، مع تأثر أسعار النفط بشكل خاص، إذ أنها انخفضت بمقدار الثلث (32.7%) بالمقارنة مع 2019. ويتمثل السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الانخفاض في أسعار النفط في الركود الكبير على مستوى أنشطة الأسفار والنقل، التي تستأثر بثلثي حجم استهلاك النفط، نتيجة للإجراءات الرامية للحد من تفشي الجائحة (World Bank, 2020).

ويبرز الشكل 19.1 أن أسعار الطاقة شهدت تراجعا حادا خلال عام 2020 (29.9-%)، إذ أنها انخفضت عن مستويات عام 2016، ويرجع ذلك فيالمقام الأول لتراجع الطلب العالمي على الطاقة. ولا شك أن هذا الأمر قد أسفر عن ظهور تحديات مالية جديدة بالنسبة للعديد من الاقتصادات المصدرة للنفط. ومع الانتعاش المتوقع على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي في 2021، من المرتقب أن ترتفع أسعار الطاقة بمعدل النصف تقريبا (47.5%)، لتسجل بذلك نفس مستويات ما قبل الجائحة في 2019. وسجل حجم الطلب على المعادن، الذي تراجع في البداية جراء الجائحة التي تسببت في إغلاق المصانع، تحسنا خلال النصف الثاني من عام 2020، ومرد ذلك بالأساس الطلب الصيني وانتعاش الانشطة الصناعية العالمية، وأنهت أسعار المعادن العام على وقع زيادة

متواضعة بلغت 3.5% مقارنة بالعام السابق. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار المعادن مستويات أكبر بنسبة 32.1% في 2021 مقارنة بالعام السابق، قبل أن تتراجع بنسبة 4.5% في 2022، وذلك بفضل الدعم الذي يشكله الطلب الكبير غير المنقطع من الصين وكذلك الانتعاش الاقتصادي في باقي مناطق العالم.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل هامشي فقط في عام 2020 (1.7%)، بعد تراجع في 2019 بنسبة 3.1%، على الرغم من القلق السائد بشأن الأمن الغذائي والاضطرابات الأخيرة في سلسلة التوريد الناشئة بشكل رئيسي عن التدابير المتعلقة بالتجارة المتخذة لاحتواء الجائحة وعودة السياسات الحمائية للواجهة. وباتت أسعار الغذاء العالمية تكسب زخما متسارعا وتشير التوقعات إلى أن متوسط أسعار المواد الغذائية سيرتفع بنسبة 32.1% في عام 2021 مقارنة بالعام الذي قبله(الشكل 19.1)، وهذا ما من شأنه مفاقمة التحديات المتمثلة في معاناة ملايين الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي ويهدد بزيادة معدلات الفقر.

الشكل 19.1: الأسعار العالمية للسلع الأساسية
(100 = 2016)

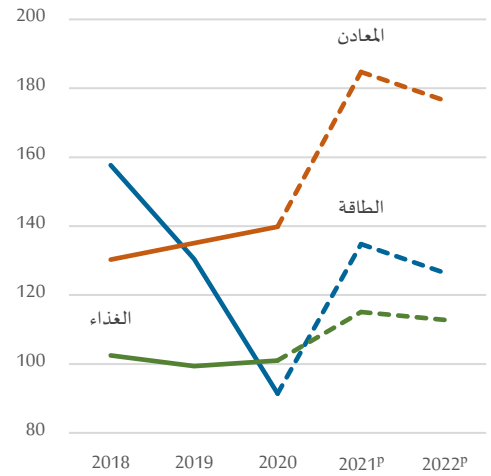

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: P = توقعات

الشكل 20.1: التضخم (%)

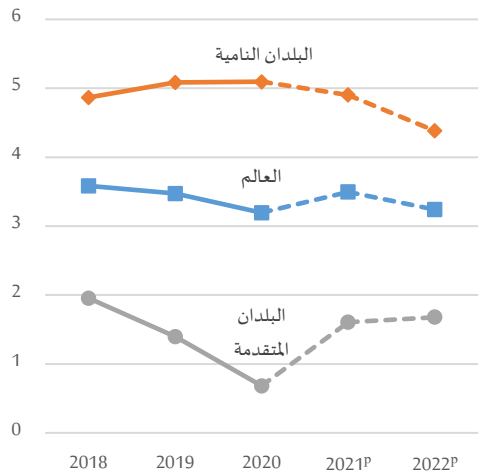

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في أسعار المستهلك (CPI)، P = توقعات.

وقد أفضى ضعف الطلب وهبوط أسعار النفط إلى نزول مستوى التضخم العالمي إلى 3.2% في 2020 مقارنة بمستوى 3.5% المسجل في 2019. وهذا التباطؤ في التضخم العالمي منشأه الدول المتقدمة، حيث تراجع متوسط التضخم إلى 0.7% في عام 2020 بعد أن كان مستقرا في حدود 1.4% في العام الذي قبله، في حين أن التضخم في البلدان النامية ظل مستقرا في حدود 5.1% خلال العامين (الشكل 20.1). لكن من المتوقع أن تسهم العوامل المتمثلة في التعافي على مستوى الأنشطة الاقتصادية الذي يستند إلى الدعم المالي الكبير وارتفاع أسعار جميع السلع تقريبا على إثر تحسن الآفاق مع تعزيز الطلب الخارجي في زيادة حجم التضخم في البلدان المتقدمة، ما يجعله يبلغ نسبة 1.6% في عام 2021. ومع الانخفاض الطفيف المتوقع في التضخم في البلدان النامية (إلى 4.9%)، من المتوقع أن ينتعش التضخم العالمي في 2021 ويبلغ نسبة 3.5%.

الفصل 2 : آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

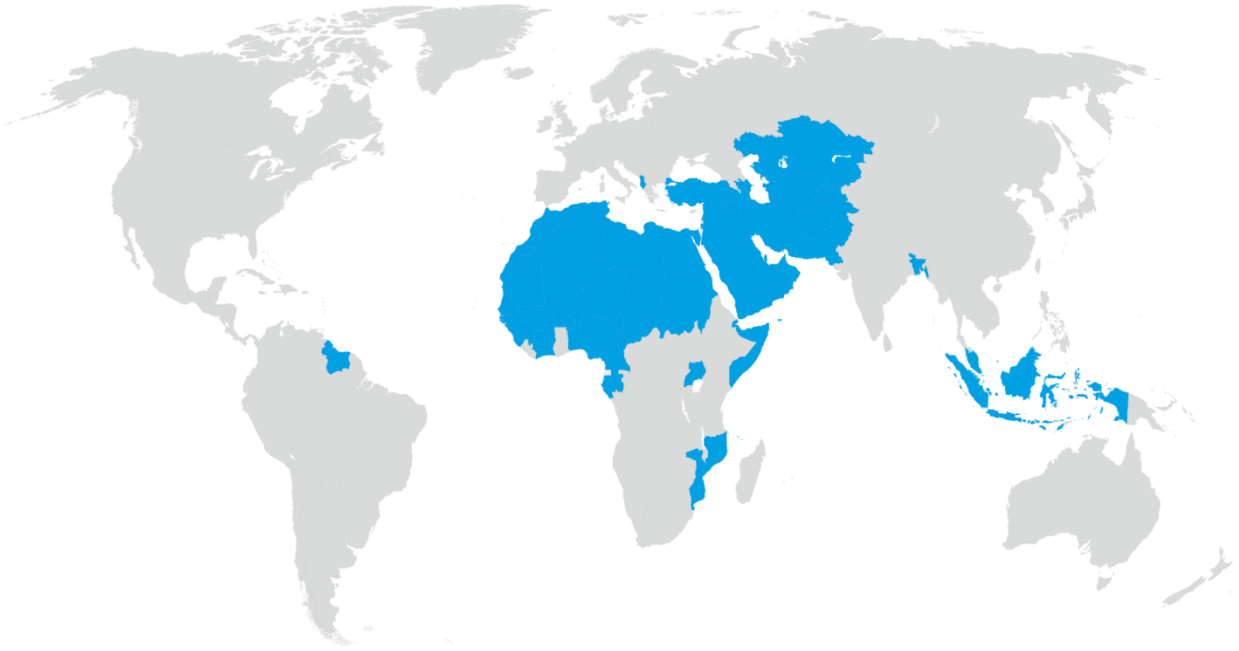

الناتج المحلي الإجمالي تراجع الناتج بنسبة 5.6% إلى 6.9 تريليون دولار أمريكي في 2020

طالت الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 كل اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، شأنها شأن معظم اقتصادات العالم. فقد سجل مجموع الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تراجعا بنسبة 5.6%، أي من مبلغ 7.3 تريليون دولار المسجل عام 2019 إلى 6.9 تريليون دولار في 2020. وفي ظل التعافي التدريجي الذي يشهده العالم، من المتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ 7.7 تريليون دولار خلال عام 2021، وهو رقم أعلى من نظيره المسجل عام 2019. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020، وهو معدل أقل بـ0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. وتراجعت حصة بلدان المنظمة أيضا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، أي من 20.6% المسجلة عام 2019 إلى 20.2% عام 2020، وهذا ما يعني أن الركود الاقتصادي كان أكثر حدة في بلدان المنظمة مقارنة مع باقي العالم (الشكل 1.2.أ).

الشكل 1.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم (بالأسعار الجارية)

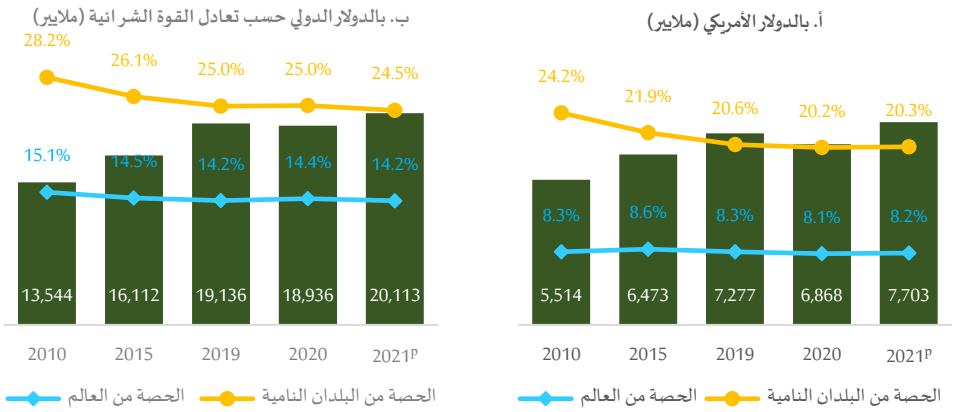

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021.
ملاحظة: P = توقعات، تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة، و 99 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 39 بلدا متقدما.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأسعار الجارية 18.9 تريليون دولار في 2020، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 1.0% مقارنة بالعام السابق، ومع الانتعاش المسجل في 2021 من المتوقع أن يبلغ حجمه 20 تريليون دولار لأول مرة. وبهذا المبلغ، استأثرت بلدان المنظمة بحصة 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019، لكن التوقعات تشير إلى أن هذه الحصة ستعود في 2021 إلى مستواها المسجل في 2019. وظلت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية مستقرا في حدود 25.0%، لكن هذه النسبة مرشحة بدورها للانخفاض بمعدل قياسي في 2021 لتلتسجل بذلك نسبة 24.5% وتواصل الاتجاه في منحى تنازلي طويل الأجل (الشكل 1.2.ب). وبالنظر إلى الحصة المقدرة للبلدان الأعضاء في المنظمة من إجمالي

سكان العالم (24.4%) وسكان البلدان النامية (28.4%) في عام 2020، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمال ، مقدرة سواء بالدولار الأمريكي أو بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، لم ترق بعد للمستويات المنشودة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال جزء كبير من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة مقتصر إلى حد كبير على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط، وهذا ما يعكس فوارق شاسعة على مستوى أحجام الاقتصادات. ففي 2020، استأثرت البلدان الخمسة الكبرى بأكثر من نصف (51.6%) مجموع الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار، بينما بلغت هذه الحصة نسبة 75.6% بالنسبة للبلدان الكبرى العشر (الشكل 2.2.أ). وسجلت إندونيسيا، التي يفوق حجم ناتجها المحلي الإجمالي 1 تريليون دولار، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (15.4%)، تلتها كل من تركيا (10.5%) والمملكة العربية السعودية (10.2%) وإيران (9.3%) ثم نيجيريا (6.3%).

الشكل 2.1: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي، 2020

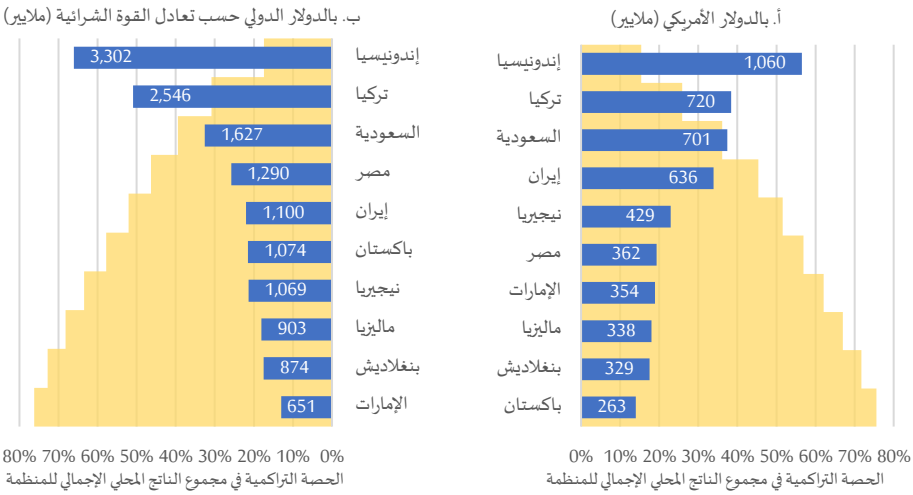

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021.

ويبرز الشكل 2.2 أن البلدان العشر الكبرى حافظت على معدلات مستقرة في حالة التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، رغم أن تصنيف بعض البلدان يتغير بسبب الاختلاف في مستويات القوة الشرائية الناجم عن الفوارق النسبية في الأسعار بين البلدان. وحظيت إندونيسيا مرة أخرى بأكبر اقتصاد، بمبلغ 3.3 تريليون دولار حسب تعادل القوة الشرائية، أي ما يمثل 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2020. واستأثرت كل من تركيا (13.4%) والمملكة العربية السعودية (8.6%) ومصر (6.8%) وإيران (5.8%) إلى جانب إندونيسيا (البلدان الخمس الكبرى) بحصة 52.1% من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة، بينما بلغت هذه الحصة بالنسبة للبلدان العشر الكبرى 76.2% (الشكل 2.2.ب).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجل تراجعا كبيرا

بحكم تراجع مستوى الإنتاجية والزيادة المستمرة في عدد السكان، شهدت جميع أنحاء العالم خلال عام 2020 تراجعا في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية مقارنة بالعام الذي قبله (الشكل 3.2). ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، انخفض المتوسط العالمي بنسبة 4.2%، أي نزل إلى مبلغ 11058 دولارا. ونسبة التراجع كانت أكثر حدة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.4%، أي أنه بلغ مبلغ 3680 دولارا أمريكيا. ورغم أن البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بدورها شهدت تراجعا في هذا النصيب (4.4-%)، إلا أنه ظل الأدنى في بلدان المنظمة، لدرجة أن الفجوة بينها وباقي بلدان العالم زادت اتساعا (الشكل 3.2.أ).

الشكل 3.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021.
تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة، و 99 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 39 بلدا متقدما.

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

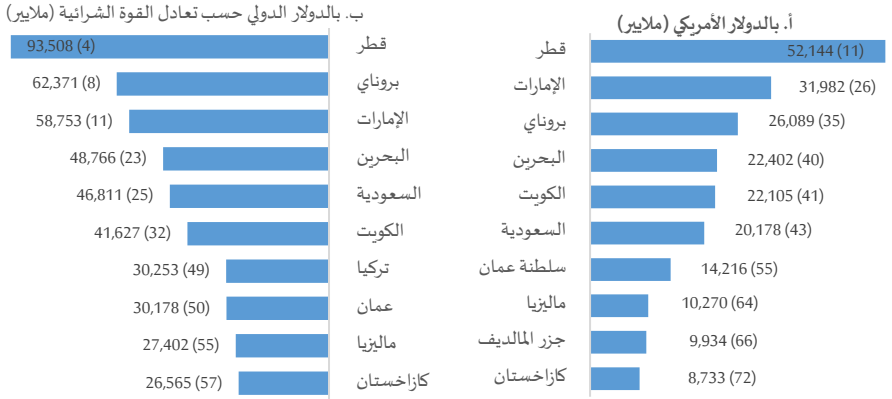

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021.
ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى التصنيف العالمي للبلد المعني من بين 194بلدا.

وعلى أساس تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 17222 دولارا في عام 2020، بمعدل تراجع بلغ 3.3% مقارنة بالعام لذي قبله. وفي بلدان المنظمة، انخفض بنسبة 2.9%، مسجلا بذلك متوسطا قدره 10145 دولارا، ويكون بذلك هذا المتوسط دون نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث تراجع بنسبة 2.2% إلى 12069 دولارا (الشكل 3.2.ب).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت دولة قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وصنفت في المرتبة 11 عالميا بقيمة تجاوزت 52 ألف دولار أمريكي. وهذه القيمة أعلى بـ14 ضعفا من متوسط المنظمة و بـ159 ضعفا من أدنى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل من أعضاء المنظمة، وهذا يدل على وجود تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء. وتلى قطر بترتيب تنازلي كل من الإمارات العربية المتحدة وبروناي والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وعمان وماليزيا وجزر المالديف وكازاخستان (الشكل 4.2.أ). وجدير بالملاحظة أن ستة من هذه البلدان العشر تقع في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالوقود الأحفوري. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، ظلت قائمة البلدان هذه ثابتة باستثناء أن تركيا حلت محل جزر المالديف. وتغير توعا ما ترتيب البلدان، مع استمرار قطر على رأس القائمة حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 93 ألف دولار وصنفت رابعة على المستوى العالمي (الشكل 4.2.ب).

النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراجع بنسبة 1.6%

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

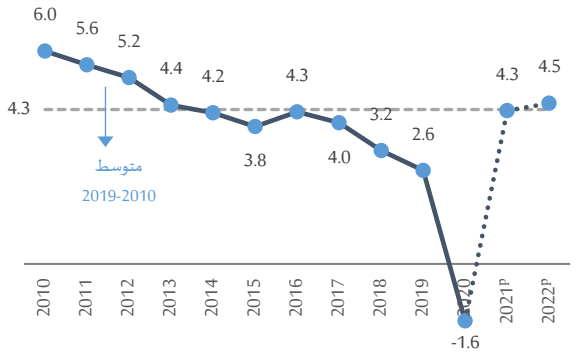

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021؛ صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2021.
ملاحظة: P = توقعات، تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

سار النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متباطئ على امتداد العقد الماضي من الزمن، واحصر معدل النمو بين 6.0% المسجل عام 2010 و 2.6% في عام 2019، بمتوسط سنوي بلغ 4.3%. وفي ظل الجائحة في عام 2020، انكمش اقتصاد بلدان المنظمة بنسبة 1.6%، لكن من المرتقب أن ينتعش خلال العامين المقبلين بنسبة نمو تتراوح بين 4.3%و 4.5% - أي بمعدل قريب من متوسط السنوات العشر الماضية (الشكل 5.2). وكان معدل الانكماش المسجل في 2020 معتدلا مقارنة بالمتوسطات العالمية. وكما ورد في الفصل السابق، تقلص حجم الاقتصادات النامية بنسبة 2.1% والاقتصادات المتقدمة بحدة أكبر بلغت نسبة 4.6%، بينما انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% (راجع الشكل 1.1).

كما أن ثمة تفاوت من حيث معدلات النمو بين مختلف مجموعات الدخل (الشكل 6.2). ورغم تسجيل كل مجموعات الدخل الأربع معدلات نمو سلبية عام 2020 بسبب تداعيات الجائحة، إلا أن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع - البلدان الغنية بالموارد - هي التي شهدت انكماشا حادا (4.7-%) أكثر من غيرها، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الطلب على النفط وأيضا أسعاره. وبتسجيل الاقتصاد لمتوسط نمو يقدر بنسبة 3.4% خلال فترة 2010-2019 في هذه المجموعة، فإنه من المتوقع أن ينتعش خلال العامين المقبلين وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من الوتيرة المسجلة في مجموعات الدخل الأخرى. وسجلت الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى متوسط نمو اقتصادي أعلى (5.4%) خلال السنوات العشر السابقة للجائحة مقارنة بباقي المجموعات، وتراجعت بنسبة 2.3% في عام 2020. ويرتقب أن تشهد انتعاشة قوية من خلال تسجيل نمو بنسبة 7.0% في عام 2021. وفي المقابل، كان معدل الركود في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى محدود نسبيا (0.3-%). ويتوقع أن يعاود النمو ارتفاعه في هذه البلدان بمعدل 3.6% في 2021 و 4.8% في 2022، وهما رقمان أكبر من المتوسط المسجل في فترة 2010-2019 البالغ 4.2%. وتسجل البلدان منخفضة الدخل نموا بمعدلات أبطأ نسبيا (2.5% خلال فترة 2010-2019) مقارنة بمجموعات الدخل الأخرى، وهذا ما يشير إلى وجود فجوة مع بلدان المنظمة الأكثر ثراء. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل انكماشها (2.1-%) أكثر حدة من معدل البلدان المتوسطة الدخل بشكل عام (1.0-%)، ومعدلات النمو المتوقعة في 2021 و 2022 أقل من البلدان المتوسطة الدخل.

الشكل 6.2: النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%)

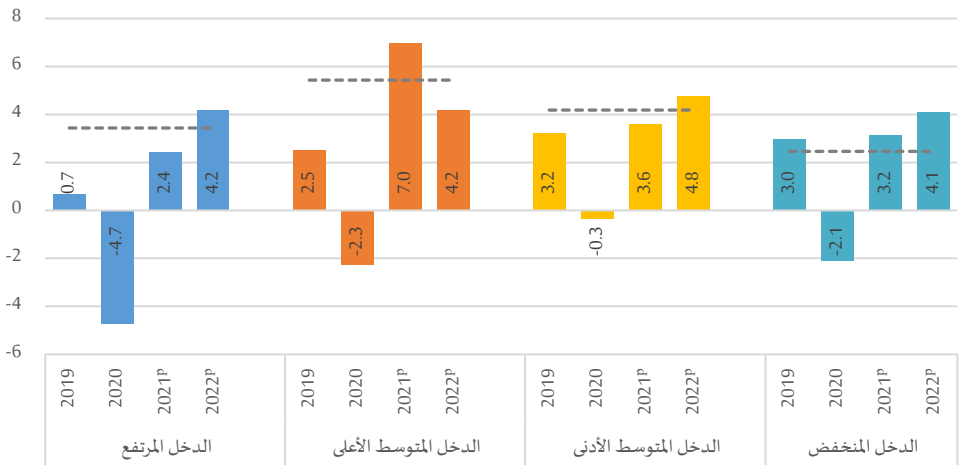

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021، وصندوق النقد الدولي، آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2021.

ملاحظة: P = توقعات، وتمثل الخطوط المتقطعة متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة 2010-2019 بالنسبة لكل مجموعة دخل.

راجع الملحق (ب) للاطلاع على تصنيف بلدان المنظمة حسب الدخل.

والجدير بالملاحظة هو أنه من المتوقع أن تحقق جميع مجموعات الدخل في 2021، باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل، مستوى إنتاج مماثل للمستوى المسجل قبل ظهور الجائحة وربما أفضل منه. وينتظر أن تحقق البلدان المرتفعة الدخل هذا المستوى بحلول عام 2022، ولكن بتسجيل معدل زيادة في الناتج بنسبة 1.6% فقط مقارنة بمستواه في عام 2019. وتشكل معدلات النمو البطيئة نسبيا في البلدان المرتفعة الدخل فرصة أمام

الشكل 7.2: عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي المسجلة لمعدلات نمو سلبية

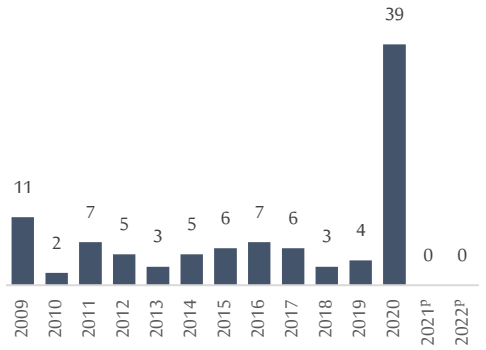

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021.
ملاحظة: P = توقعات، تغطية البيانات: 55 بلدا لأعوام 2011 و 2021 و 2022، و 56 بلدا بالنسبة لباقي الأعوام.

البلدان المتوسطة الدخل للحاق بركب البلدان المرتفعة الدخل، لكن حجم التفاوت في الدخل مع بلدان المنظمة ذات الدخل المنخفض سيظل يتوسع باستمرار.

أما على مستوى فرادى البلدان، فقد سجل 39 بلدا عضوا في المنظمة معدل نمو سلبي خلال عام 2020، وجدير بالذكر أن هذا الرقم لم يتجاوز 11 بلدا فقط في عز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2009. وعلى امتداد السنوات المتخللة لهذه الفترة، تراوح عدد بلدان المنظمة المسجلة لمعدلات سلبية في النمو الاقتصادي بين بلدين وسبعة بلدان. وتشير التقديرات الراهنة إلى أنه من المتوقع أن تسجل جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدل نمو إيجابي خلال عام 2021 والعام الذي بعده (الشكل 7.2).

فقد سجلت ليبيا أكبر معدل انكماش اقتصادي (59.7-%) في عام 2020، ليس فقط على مستوى مجموعة بلدان المنظمة وإنما أيضا على المستوى العالمي، وذلك راجع لمجموعة من العوامل والاسباب مثل تفشي جائحة كوفيد-19 والصراعات الداخلية الهبوط الكبير لأسعار النفط. وتقلص اقتصاد جزر المالديف بنسبة الثلث (32.2-%)، ومرد ذلك في المقام الأول الانخفاض الحاد في أنشطة السفر والسياحة بسبب القيود المفروضة على الاسفار الدولية في ظل تفشي الجائحة. ومن بين باقي بلدان المنظمة المسجلة لركود اقتصادي كبير نسبيا، هناك لبنان وسورينام وفلسطين والعراق وتونس والكويت وجمهورية قيرغيزستان والمغرب (الشكل 8.2.أ).

الشكل 8.2: اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الأكثر ركودا وأسرعها نموا في 2020 (%)

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021؛ صندوق النقد الدولي، آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2021.

وبالمقابل، علت غيانا قائمة بلدان المنظمة التي نجحت من تسجيل نمو إيجابي في عام 2020 على الرغم من الآثار السلبية للجائحة. فعلى إثر بدء إنتاج النفط بعد اكتشاف احتياطيات نفطية كبيرة في عرض البحر، سجل اقتصاد غيانا نموا بنسبة 43.4% في 2020، وهذا ما جعله الاقتصاد الأسرع نموا في العالم في ذلك العام. وسجلت غينيا معدل نمو بلغ 5.2%، تلها طاجيكستان بنسبة 4.5%، وبنغلاديش بنسبة 3.8%، ثم مصر بنسبة 3.6%. وبدورها نجحت كل من إيران وكوت ديفوار وبنين وتركيا وأوزبكستان في الانضمام لنادي الاقتصادات العشر الأسرع نموا في مجموعة المنظمة خلال عام 2020 (الشكل 8.2.ب).

بنية الناتج المحلي الإجمالي

شكل قطاع الخدمات على الأقل نصف إجمالي القيمة المضافة في 34 بلد عضو في منظمة التعاون الإسلامي

تعطي تركيبة الناتج المحلي الإجمالي صورة عامة بخصوص البنية العامة للاقتصادات. فأحدث البيانات المتاحة لعام 2019 تشير إلى أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.2% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 10.0%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.2%) (الشكل 9.2). وقطاع الزراعة يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل حصتها في القيمة المضافة إلى 60% في الصومال وسيراليون، و 51% في غينيا بيساو، و 40% في النيجر ومالي. وشهدت حصة قطاع الصناعات غير التحويلية تراجعا تدريجيا في جميع أنحاء العالم على امتداد العقد المنصرم من الزمن، وتعد هذه الحصة أكبر بكثير في مجموعة بلدان المنظمة بالمقارنة مع باقي العالم. فبالنسبة لبلدان المنظمة، بلغت هذه الحصة نسبة 27.8% عام 2010 و 23.2% عام 2019، وهذا ما يجسد تراجعا بنسبة 4.6

الشكل 9.2: القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (% من الإجمالي)

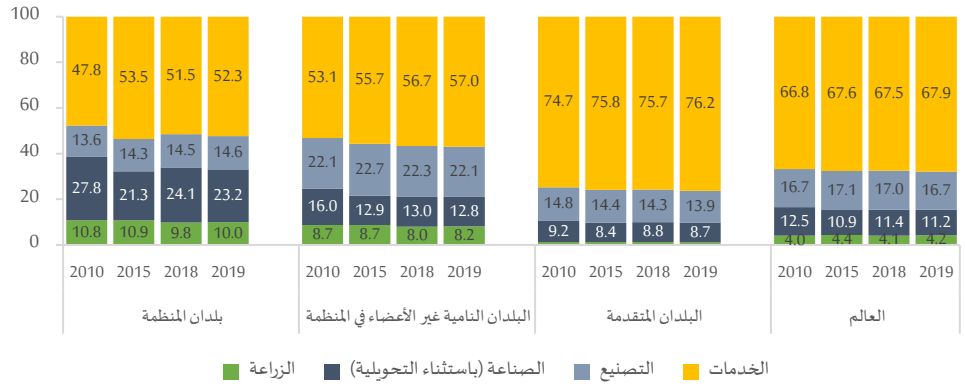

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 116 بلدا غير عضو في المنظمة، و 38 بلدا متقدما.

نقاط مئوية. ويواصل القطاع استئثاره بحصة كبيرة من إجمالي القيمة المضافة في البلدان الأعضاء المنخرطة بشكل كبير في استخراج النفط والغاز، مثل ليبيا (63%) والعراق (50%) وبروناي (48%) وأذربيجان (48%) وقطر (47%).

ومن جهة أخرى، تبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 14.6% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم قريب إلى حد كبير من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.9%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. ويستأثر القطاع بحصة 47% من إجمالي القيمة المضافة في تركمانستان وما بين 20% و 24% في 7 بلدان أعضاء أخرى (طاجيكستان وماليزيا وأوزبكستان وإندونيسيا وتركيا وبنغلاديش والأردن).

الشكل 10.2: مساهمة مختلف القطاعات في نمو القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

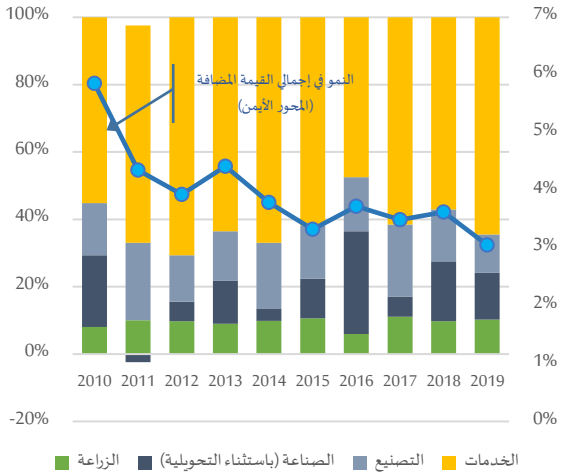

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015 - مستمدة من قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.
ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

ويواصل قطاع الخدمات لعب دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 52.3% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك، تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستحوذ على ثلاثة أرباع إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 57.0% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 67.9% على الصعيد العالمي. وتبلغ هذه الحصة أعلى مستوياتها في بلدان المنظمة في جيبوتي (87%) ولبنان وجزر المالديف (81%) وفلسطين (70%) والأردن (67%)، في حين أنها تبلغ على الأقل 50% في 29 بلدا عضوا في المنظمة.

وكان قطاع الخدمات، الذي نما بمتوسط سنوي قدره 4.7% خلال فترة 2010-2019، بدوره من القطاعات الرئيسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة، باستئثاره في الغالب بأكثر من نصف معدل النمو في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الشكل 10.2). وفي عام 2019، كان قطاع الخدمات مصدرا لثلثي حجم النمو في إجمالي القيمة المضافة (2.0 نقطة مئوية من معدل النمو البالغ 3.1%). وساهمت القطاعات الأخرى بقدر متكافئ تقريبا، مبعدل تراوح بين 0.3 و 0.4 نقطة مئوية.

ويبرز تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات أن نفقات الاستهلاك النهائي (سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة) واصلت استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم (الشكل 11.2). وفي 2019 بلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 55.9% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (50.3%)، لكنه أقل من حصة البلدان المتقدمة (60.0%). وبلغت هذه النسبة 105% في اليمن و 100% في سيراليون، وهذا ما يوحي بجلاء بأن نسبة كبيرة من الطلب المحلي الخاص خصص للسلع والخدمات المستوردة. وفي أربع بلدان أخرى أعضاء في المنظمة، وهي غينيا بيساو وأفغانستان وفلسطين وجزر القمر، فاقت هذه النسبة معدل 90% كذلك، ولكنها بلغت مستويات متدنية قدرت بـ11% في تركمانستان و 20% في بروناي.

وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وفي 2019، بلغ متوسط هذه الحصة حوالي 13.7% في بلدان المنظمة و 15.9 في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 17.4% في الدول المتقدمة. وسجلت أعلى نسبة من بين بلدان المنظمة في ليبيا (37%)، تلتها الكويت (26%) وبروناي (25%) وعمان (25%) وأفغانستان (24%)، بينما بلغت النسبة أدنى المستويات في نيجيريا وبنغلاديش (6%).

يعتبر إجمالي تكوين رأس المال، والذي يطلق عليه أيضا "الاستثمار"، من المؤشرات الهامة لحجم الاقتصاد لأنه يعكس القيمة الإجمالية للإضافات إلى الأصول الإنتاجية، الموجهة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. وبالتالي، فإن تسجيل حصة كبيرة من إجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، لأن الاستثمار في الوقت الحاضر يؤدي إلى إنتاج أكبر في المستقبل. ويظهر الشكل 11.2 أن هذه الحصة تميزت بالاستقرار على امتداد العقد الماضي من الزمن، وبلغ متوسطها بالنسبة لبلدان

الشكل 11.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (% من الإجمالي)

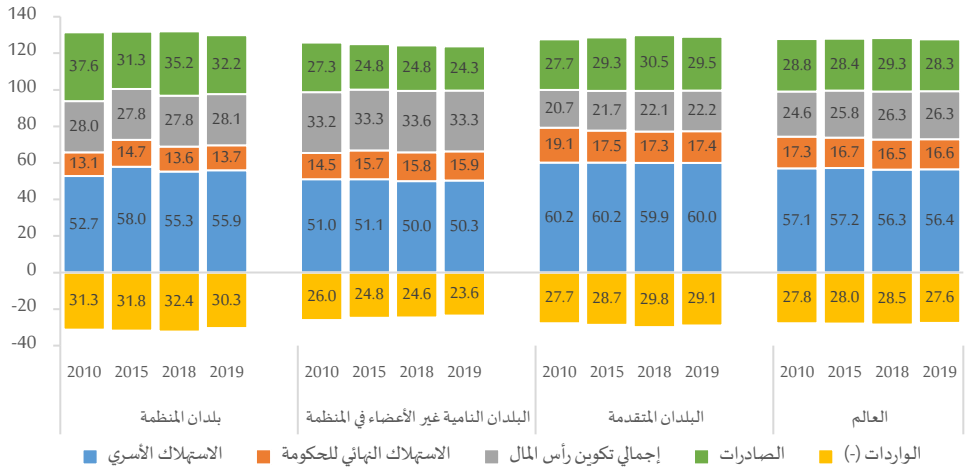

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 115 بلدا غير عضو في المنظمة، و 38 بلدا متقدما.

المنظمة في 2019 ما يقدر بنحو 28.1%، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (33.3%)، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة (22.2%). وفي تركمانستان، استأثر إجمالي تكوين رأس المال بنصف الناتج المحلي الإجمالي (50%)، وهو أعلى معدل في مجموعة بلدان المنظمة وثاني أعلى رقم على الصعيد العالمي. وتلى تركمانستان في التصنيف العالمي كل من جزر المالديف (48%) وجيبوتي (47%) وموزمبيق (46%).

واستأثرت التجارة الدولية - في السلع والخدمات - في 2019 بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد تراجعت حصة الصادرات في بلدان المنظمة بنسبة 3 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق وبلغت في المتوسط 32.2%، بينما بلغت ذات الحصة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة 24.3% و 29.5% في البلدان المتقدمة. كما انخفضت حصة الواردات بمعدل نقطتين مئويتين لتصل إلى 30.3% في مجموعة بلدان المنظمة، لكنها رغم ذلك ظلت أعلى من المتوسط المسجل في مجموعة البلدان النامية ومجموعة البلدان المتقدمة (الشكل 11.2). ومن بين بلدان المنظمة، سجلت جيبوتي أعلى حصة من الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، وصنفت خامسة على المستوى العالمي بنسبة 150%. وبلغت هذه الحصة 92% في الإمارات العربية المتحدة، و 77% في البحرين، و 74% في تركمانستان، و 69% في جزر المالديف، في حين أنها بلغت 50% أو أكثر في 8 بلدان أعضاء أخرى. وبخصوص حصة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي، صنفت كذلك جيبوتي (179%) الأولى، ليس فقط على مستوى المنظمة وإنما أيضا على الصعيد العالمي. وبلغت هذه الحصة 78% في جزر المالديف، و 76% في موزمبيق، و 68% في الإمارات العربية المتحدة، و 66% في جمهورية قيرغيزستان، وأكثر من 50% في 8 بلدان أعضاء أخرى.

سوق العمل

معدل البطالة يقفز لنسبة 7.1%

أحدثت الجائحة حالة اختلال توازن غير مسبوقة في أسواق العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو الحال أيضا في باقي مناطق العالم. فقد ساهمت التحديات المترتبة عن أزمة الجائحة في تفاقم النقص القائم أصلا على مستوى فرص العمل حتى في حالة لم تظهر الجائحة. بالنظر إلى ساعات العمل المفقودة، تشير التقديرات إلى أن الجائحة تسببت في فقدان ما يعادل 53.6 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2020، وهذا ما يمثل خمس حجم الخسارات على الصعيد العالمي (راجع الشكل 9.1). وثلاثة أرباع هذه الخسارة حصلت في عشر بلدان أعضاء في المنظمة التي تتميز بالكثافة السكانية، وهي إندونيسيا وبنغلاديش وباكستان ونيجيريا وتركيا ومصر وماليزيا والمغرب وأوغندا وإيران (الشكل 12.2).

وساهم فقدان الوظائف، بسبب ارتفاع معدلات البطالة أو التحول إلى حالة عدم النشاط الاقتصادي، في تراجع نسبة العمالة إلى عدد السكان (EPR)[1] إلى مستوى غير مسبوق عام 2020 بلغ 54.9% على مستوى العالم، مقارنة بنسبة 57.6% في العام الذي قبله (الشكل 13.2)، وهذا ما يجسد اتساع الفجوة أكثر بين مستوى نمو العمالة والنمو السكاني.

[1] تسجيل ارتفاع في نسبة العمالة إلى السكان يعني أن نسبة كبيرة من سكان البلد يزاولون عملا، في حين أن انخفاضها يدل على أن نسبة كبيرة من السكان لا تشارك مباشرة في الأنشطة ذات الصلة بالسوق، لأنهم إما عاطلون عن العمل أو خارج دائرة القوى العاملة بالأساس.

الشكل 12.2: عدد الوظائف المفقودة بسبب جائحة كوفيد-19 في 2020 (مكافئ دوام كامل، بالآلاف)

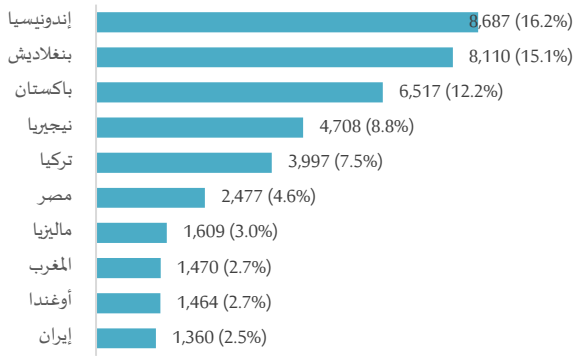

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظة: ساعات العمل المفقودة بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 معبر عنها بالوظائف بمكافئ دوام كامل (FTE)، بناء على 48 ساعة من العمل في الأسبوع. تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية (2021b)، من المتوقع أن ترتفع نسبة العمالة إلى عدد السكان بنسبة 1 نقطة مئوية لتبلغ بذلك معدل 55.9% في 2021 ثم معدل 56.6% في 2022، لكن رغم ذلك يبقى هذا المعدل دون المستوى المسجل في 2019. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعت هذه النسبة بمعدل 2.3 نقطة مئوية في 2020، مسجلة بذلك معدل 50.9% وهو أدنى معدل على الإطلاق استنادا إلى البيانات المتاحة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بينما كان المعدل مستقرا نسبيا على امتداد عقدين من الزمن قبل ظهور الجائحة. ورغم كون البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بدورها سجلت تراجعا في نسبة العمالة إلى عدد السكان، إلا أنها حافظت على مستوى أعلى من المتوسط العالمي. ونتيجة لذلك، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان المنظمة دون المعدلات المسجلة في باقي العالم (الشكل 13.2).

الشكل 13.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان

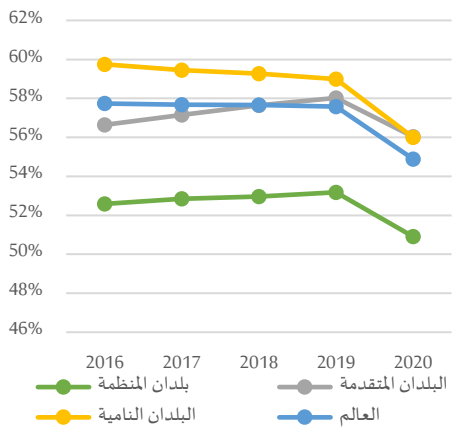

الشكل 14.2: معدل البطالة

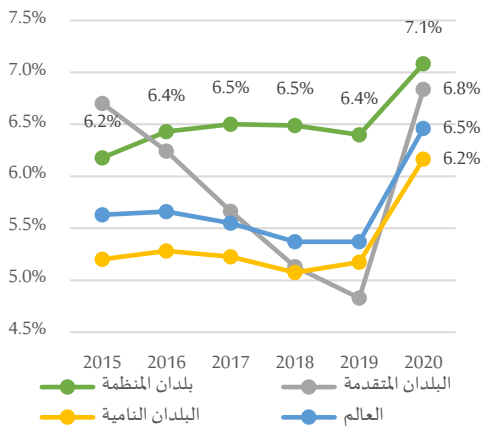

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2020.

تغطية البيانات: 57 بلدا من بلدان المنظمة، و 94 بلدان نامية غير أعضاء في المنظمة، و 38 بلدا متقدما.

ومع تحول منحى الجائحة من مجرد أزمة صحة عامة إلى أزمة عمالة، دخل ملايين الأشخاص في جميع مناطق منظمة التعاون الإسلامي دوامة البطالة خلال عام 2020. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، زاد عدد العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة بأكثر من 4 ملايين شخص، وبذلك بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 49.3 مليون شخص في 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 7.1% في ذلك العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.7 نقطة مئوية عن معدل 6.4% المسجل عام 2019. ورغم تسجيل البلدان المتقدمة (+ 2.0 نقطة مئوية) والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (+ 1.0 نقطة مئوية) لمعدلات بطالة مرتفعة، إلا أن المعدل أعلى بكثير في بلدان المنظمة.

الشكل 15.2: معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: 2019 مقابل 2020

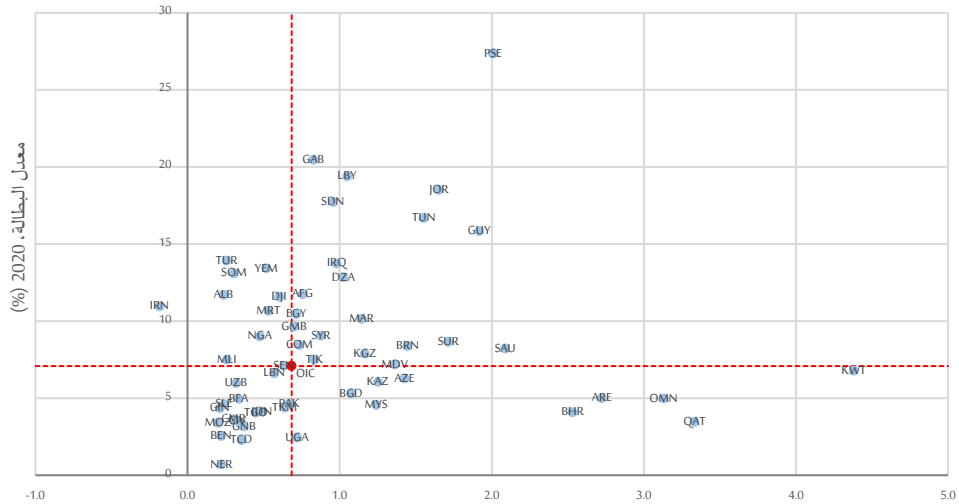

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2020.

ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان.

تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن عام 2020 شهد ارتفاعا في معدل البطالة في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستثناء إيران (الشكل 15.2). وسجلت أعلى معدلات الزيادة في البلدان الأعضاء الواقعة في منطقة الشرق الأوسط. فقد شهدت الكويت زيادة قدرها 4.4 نقاط مئوية، تلتها قطر (3.3)، وعمان (3.1)، والإمارات العربية المتحدة (2.7)، والبحرين (2.5)، ثم المملكة العربية السعودية (2.1). لكن رغم هذه الزيادات الكبيرة، ظل معدل البطالة في هذه البلدان - باستثناء المملكة العربية السعودية - دون متوسط منظمة التعاون الإسلامي. وبلغ معدل البطالة، الذي يسجل مستويات متفاوتة جدا بين بلدان المنظمة، مستوى عال جدا في فلسطين (27.3%)، وتلتها الغابون (20.5%) وليبيا (19.4%) والأردن (18.5%) ثم السودان (17.7%). وبالمقابل، سجلت النيجر أدنى معدلات البطالة (0.7%) (ثاني أدنى معدل في العالم بعد كمبوديا)، تلتها كل من تشاد (2.3%) وأوغندا (2.4%) وبنين (2.5%) وغينيا بيساو (3.2%).

التضخم ارتفع التضخم لنسبة 9.1% في الوقت الذي يتراجع فيه على الصعيد العالمي

مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة التي فرضتها الجائحة، انخفض تضخم أسعار المستهلك - الذي يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI) - في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم عام 2020. لكن على عكس معدل التضخم العالمي، الذي تراجع بنسبة 0.3 نقطة مئوية إلى 3.2%، ارتفع التضخم في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة حادة في 2020 مسجلا معدل 9.1% بعد أن كان مستقرا في حدود 7.5% عام 2019. وبحكم تراجع معدل التضخم إلى 0.7% في البلدان المتقدمة و 4.5% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2020. ومن المرتقب أن يستمر هذا المنحى خلال عام 2021 كذلك، بالنظر إلى كون التقديرات تشير إلى إمكانية أن يرتفع التضخم إلى 9.9% في بلدان المنظمة مقابل 3.5% فقط على المستوى العالمي (الشكل 16.2.أ).

الشكل 16.2: معدل التضخم (المتوسط السنوي لأسعار المستهلك)

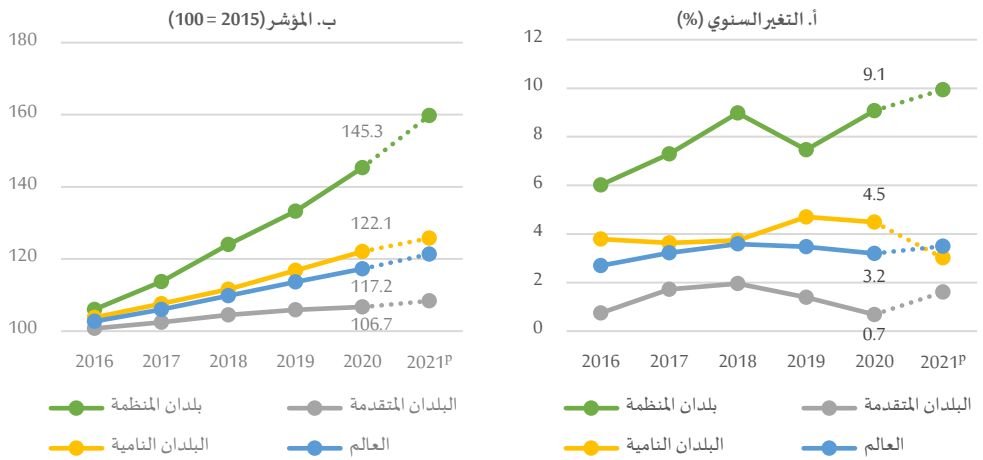

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2021.

ملاحظة: P = توقعات. يتم حساب متوسطات المجموعات كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالسعر الجاري للدولار الدولي استنادا إلى تعادل القوة الشرائية. وتستثنى فنزويلا من مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة، و 91 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 39 بلدا متقدما.

ومع ما تم تسجيله من معدلات تضخم على امتداد فترة 5 سنوات من 2016 إلى 2020، بلغ متوسط أسعار المستهلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2020 معدلا أعلى بنسبة 45.3% مقارنة بعام 2015، وهو الرقم الذي كان أعلى بكثير من متوسط الزيادة على الصعيد العالمي البالغ 17.2%. وخلال نفس الفترة، ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 22.1% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وفقط بنسبة 6.7% في البلدان المتقدمة (الشكل 16.2.ب).

الشكل 17.2: البلدان العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب معدل التضخم، 2020

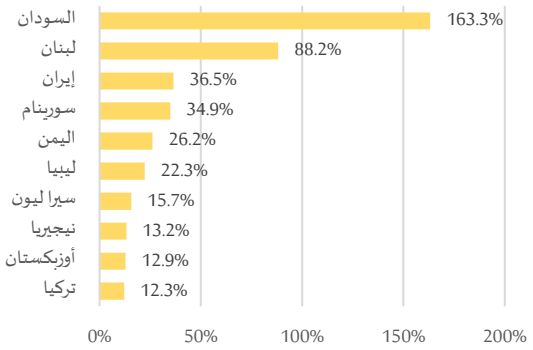

الشكل 18.2: أكثر العوامل المساهمة في التضخم، 2020 (نقاط مئوية)

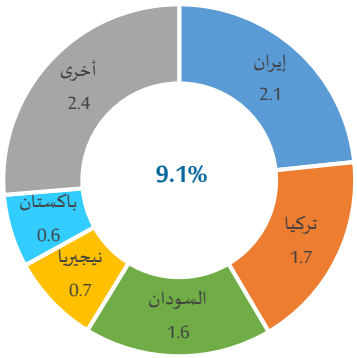

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.
ملاحظة: متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة.

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدل تضخم بلغ 163.3% في 2020، وهو ثالث أعلى معدل في العالم بعد فنزويلا وزيمبابوي. وتلت هذه البلدان كل من لبنان وإيران وسورينام واليمن، وكلها ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى معدلات التضخم في العالم، وتكمل كل من ليبيا وسيراليون ونيجيريا وأوزبكستان وتركيا قائمة البلدان العشر ذات أعلى معدلات التضخم في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 17.2). وفي عام 2020، سجلت مجموعة من بلدان المنظمة معدلات تضخم سلبية كذلك، وهو ما يشير إلى انخفاض في متوسط أسعار المستهلك السنوية مقارنة بالعام السابق. وهذه البلدان، ومعظمها من الشرق الأوسط، هي قطر (-2.7%) والبحرين (-2.3%) والإمارات العربية المتحدة (-2.1%) وجزر المالديف (-1.6%) وماليزيا (-1.1%) وعمان (-0.9%) وفلسطين (-0.7%). وبصورة عامة، كانت كل من إيران وتركيا والسودان ونيجيريا وباكستان - بحكم ثقلها في المنظومة الاقتصادية للمنظمة - أكثر البلدان مساهمة في متوسط معدل التضخم في مجموعة المنظمة في عام 2020 (9.1%)، إذ استأثرت بحصة تقرب من ثلاثة أرباع المعدل (الشكل 18.2).

الشكل 19.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

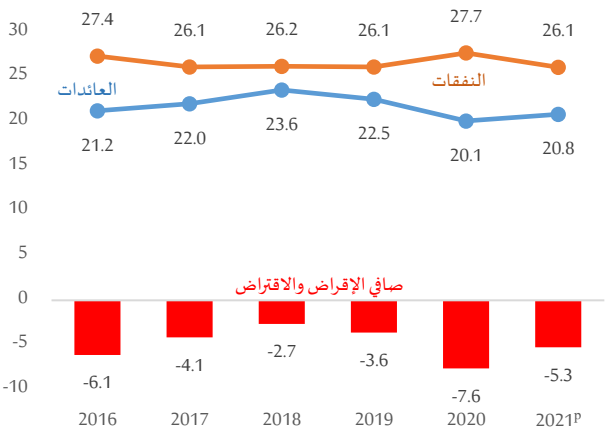

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.
تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة (53 بلدا للتوقعات المتعلقة بعام 2021)

الرصيد المالي فقط 4 بلدان في المنظمة هي التي تتمتع بفائض في رصيدها المالي في 2020

وكما تمت الإشارة في الفصل السابق، أدت التدابير المالية التي اعتمدتها الدول في جميع أنحاء العالم لاحتواء تداعيات الجائحة، إلى جانب تراجع الإيرادات الحكومية بسبب الركود الاقتصادي، إلى تسجيل مستويات عجز غير مسبوقة على صعيد الحكومات (راجع الشكل 17.1 أعلاه). وهذا المستوى المرتفع للعجز المالي لم تسلم منه بلدان منظمة التعاون الإسلامي كذلك، فقد بلغ متوسطه 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بعد أن كان في حدود نسبة 3.6% في العام الذي قبله. وهذه الزيادة في مستويات العجز المالي ناتجة عن الزيادة في مستويات النفقات من الناتج المحلي الإجمالي (من 26.1% إلى 27.7%) فضلا عما رافق ذلك من تراجع في الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي (من 22.5% إلى 20.1%). وتشير التوقعات الراهنة الخاصة بعام 2021 إلى إمكانية تراجع معدل النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.1% وارتفاع نسبة الإيرادات فيه إلى 20.8%، وهذا ما من شأنه أن يفضي إلى تراجع مستوى العجز في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 5.3%، ومع ذلك يبقى هذا الرقم دون المعدل المسجل في فترة ما قبل بداية تفشي الجائحة (الشكل 19.2).

الشكل 20.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: 2019 مقابل 2020 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.

ملاحظة: تعذر عرض ليبيا وسورينام على الرسم البياني بسبب كبر قيمتيهما. البيانات الخاصة بعامي 2019 و 2020، على التوالي، تبلغ 24.0-% و 103.0-% بالنسبة لليبيا و 21.2-% و 16.9-% بالنسبة لسورينام. راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان.

وفي عام 2020، فقط 11 بلدا[2] من أصل 55 بلدا عضوا في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات هي التي شهدت تحسنا في رصيدها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق، وفقط 4 بلدان هي التي سجلت فائضا (موريتانيا وتشاد وقطر وتركمانستان) (الشكل 20.2). وفي 2019 بلغ عدد بلدان المنظمة المسجلة لفائض 8 بلدان، وهي أذربيجان وقطر والكويت وموريتانيا والغابون وتوغو والعراق والإمارات العربية المتحدة.

[2] السودان وسورينام وجزر القمر وتشاد وباكستان وغامبيا ولبنان وتركمانستان وموريتانيا وتركيا ومصر، بترتيب تنازلي حسب حجم التحسن.

وفي البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات البضائع والسلع الأساسية، يمكن أن يُعزى التدهور في الأرصدة المالية إلى حد كبير إلى الاضطرابات في أسواق السلع الأساسية، حيث انخفضت الأسعار بشكل حاد بسبب تراجع الطلب العالمي، مع تأثر أسعار النفط بشكل خاص بسبب الركود الكبير في الأنشطة ذات الصلة بمجالي الأسفار والنقل. والبلدان التي شهدت أكبر تراجع في رصيدها المالي هي ليبيا والعراق وجزر المالديف وأذربيجان والكويت. ففي عام 2020، بلغ العجز المالي نسبة 103.0% من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، تلتها جزر المالديف (21.4%) والعراق (19.8%) والبحرين (18.3%) وبروناي (17.7%) وسلطنة عمان (17.3%).

وبخصوص الدعم المالي المخصص للتخفيف من تداعيات الجائحة، تشير البيانات المتاحة إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، قدمت دعما محدودا نوعا ما نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد بلغ متوسط الدعم على شكل الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة، مقارنة بنسبة 17.3% في البلدان المتقدمة و 4.2% في البلدان النامية. وعلى نفس النحو، جسد الدعم المقدم على شكل قروض وأسهم وضمانات للتخفيف من تداعيات كوفيد-19 نسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة، بينما بلغت هذه النسبة 11.5% في البلدان المتقدمة و 2.4% في البلدان النامية (الشكل 21.2). وعلى مستوى فرادى البلدان، بلغ الدعم على شكل الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة أعلى مستوى في جزر المالديف بنسبة 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها غينيا بيساو (6.7%) وتوغو (6.2%) وجمهورية قيرغيزستان (6.1%) وتشاد (5.8%). وكانت البلدان الأكثر منحا للقروض والأسهم والضمانات هي تركيا (9.5%) والمغرب (4.6%) وماليزيا (3.5%) وكازاخستان (2.9%) ووأذربيجان (2.7%).

الشكل 21.2: الدعم المالي الحكومي للاستجابة لتحديات كوفيد-19 (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2020)

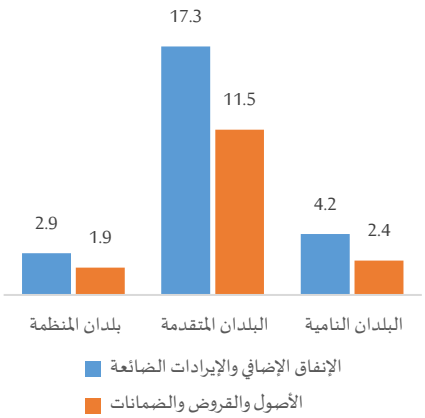

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي: السياسات المالية العامة لمواجهة جائحة كوفيد-19، يوليو 2021.
ملاحظة: البيانات تحيل على الفترة الممتدة بين يناير 2020 و 05 يونيو 2021. تغطية البيانات: 52 بلدا من بلدان المنظمة، و 92 بلدان نامية غير أعضاء في المنظمة، و 37 بلدا متقدما. متوسطات مجموعات البلدان مرجحة حسب الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 استنادا إلى تعادل القوة الشرائية.

تجارة البضائع

مزيد من التراجع في الصادرات والواردات بنسبتي 17.0% و 8.3%، على التوالي

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي (إحصاءات وجهة التجارة - DOTS)، بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 2.7% في 2019، تراجعت أكثر عام 2020 في ظل تفشي الجائحة بنسبة 7.3%. وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم تسجيل معدلات تراجع كبيرة، لا سيما على مستوى الصادرات. فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع، التي تراجعت

بنسبة 5.4% في 2019، مزيدا من الانخفاض بلغ حجمه نسبة 17.0% في عام 2020. وبالمقابل، تراجع حجم واردات البضائع بنسبة 8.3% عام 2020، في أعقاب انخفاضه بنسبة 2.8% في العام الذي قبله. وتبعا لذلك، تراجع حجم الصادرات إلى 1.49 تريليون دولار أمريكي في 2020، واستأثرت بذلك بحصة أقل في إجمالي الصادرات العالمية، أي 8.6% في 2020 مقابل 9.6% في عام 2019. وحتى حجم الواردات الذي تراجع لمبلغ 1.58 تريليون دولار أمريكي جسد حصة جد متدنية في إجمالي الواردات العالمية، حيث انخفض من 9.1% في 2019 إلى 9.0% في عام 2020. ومقارنة بأداء البلدان النامية، تراجع كذلك حجم صادرات وواردات بلدان المنظمة بصورة حادة عام 2020، بالنظر إلى أن حصة بلدان المنظمة من إجمالي صادرات وواردات البلدان النامية بدورها تراجعت، من 23.7% إلى 21.0% في الحالة الأولى ومن 23.6% إلى 23.2% في الحالة الثانية (الشكل 22.2).

الشكل 22.2: التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

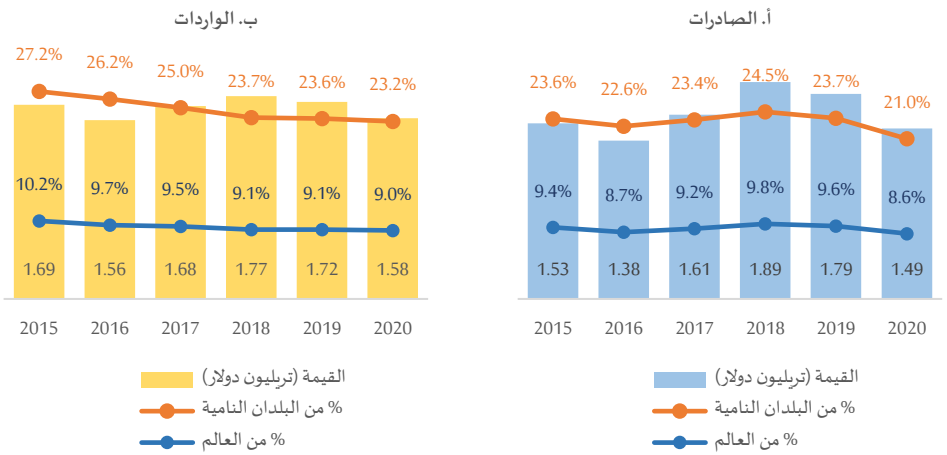

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS).

ملاحظة: تقيم الصادرات على أساس البيع بشرط التسليم على متن السفينة (FOB)، فيما تقيم الواردات على أساس السعر الشامل للتكلفة والتأمين ومصاريف الشحن (CIF).

تغطية البيانات: 57 بلدا من بلدان المنظمة، و 116 بلدان نامية غير أعضاء في المنظمة، و 37 بلدا متقدما.

أما من حيث حصص البلدان الأعضاء منفردة في إجمالي حجم مجموعة المنظمة من صادرات البضائع، يلاحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي هذه الصادرات منحصر في عدد قليل من البلدان الأعضاء فقط (الشكل 23.2أ). ففي عام 2020، استأثرت الدول الخمس الأكثر تصديرا في المنظمة بنسبة 62.8% من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء مجتمعة، في حين استأثرت الدول العشر الأولى بنسبة 78.7%. و كانت ماليزيا أكبر دولة مصدرة في المنظمة عام 2020 بحجم صادرات سلع قيمته 234 مليار دولار وحصة 15.7% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (186 مليار دولار، 12.5%) والمملكة العربية السعودية (180 مليار دولار، 12.1%) وتركيا (170 مليار دولار، 11.4%) ثم إندونيسيا (164 مليار دولار، 11.0%). وبالإضافة إلى ذلك، صنفت كل من العراق وقطر وكازخستان ونيجيريا وعمان ضمن قائمة بلدان المنظمة العشر الأكثر تصديرا خلال عام 2020.

الشكل 23.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في مجال التجارة الدولية في السلع، 2020 (مليار دولار أمريكي)

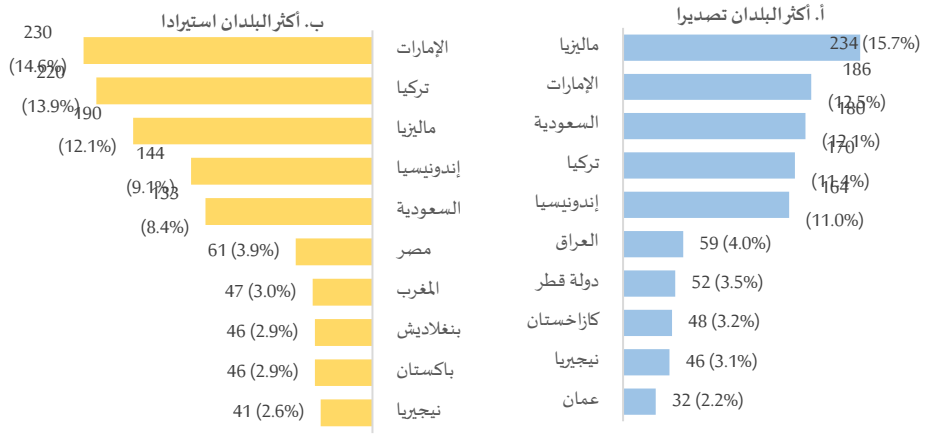

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS).

ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

ومثلما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت واردات البضائع لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان خلال 2020. وكما هو مبين في الشكل 23.2 .ب، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان الأكثر استيرادا بمعاملات بلغ حجمها 230 مليار دولار، أي ما يمثل 14.6% من إجمالي الواردات لمنطقة المنظمة. وتلتها كل من تركيا (220 مليار دولار، 13.9%) وماليزيا (190 مليار دولار، 12.1%) وإندونسيا (144 مليار دولار، 9.1%) ثم المملكة العربية السعودية (133 مليار دولار، 8.4%). وعلى نفس النحو، هذه البلدان الخمس الأكثر استيرادا تستأثر بحصة 58.1% من إجمالي واردات المنظمة من البضائع، بينما بلغت حصة البلدان العشر الأكثر استيرادا للبضائع 73.4%، التي تضم بالإضافة إلى البلدان الخمس السالفة الذكر كل من مصر والمغرب وبنغلاديش وباكستان ونيجيريا.

التجارة في الخدمات بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتأثر بصورة أكثر حدة من الجائحة

أثرت تداعيات الجائحة التي طالت مجال التجارة الدولية على قطاع الخدمات أكثر من قطاع السلع. فتشير أرقام منظمة التجارة العالمية إلى أن قيمة التجارة العالمية في الخدمات قد تراجعت بمعدل الخمس في عام 2020 مقارنة بالعام الذي قبله. وكان هذا التراجع أكثر حدة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد هوت صادراتها من الخدمات بنسبة 37.6% ولم يتعدى حجمها 279 مليار دولار أمريكي، وبذلك تراجعت حصتها في إجمالي الصادرات العالمية للخدمات إلى 5.6% في 2020 مقارنة حصة 7.2% المسجلة في العام السابق (الشكل 24.2.أ). وعلى نفس المنوال، تراجعت وارداتها من الخدمات بنسبة 28.4% وبلغ حجمها 432 مليار دولار أمريكي، وهذا ما أدى إلى تراجع حصتها في إجمالي الواردات العالمية من الخدمات إلى 9.2% في 2020 بعد أن كانت مستقرة في حدود 10.1% على امتداد السنوات الأربع المنصرة (الشكل 24.2.ب).

الشكل 24.2: التجارة في الخدمات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

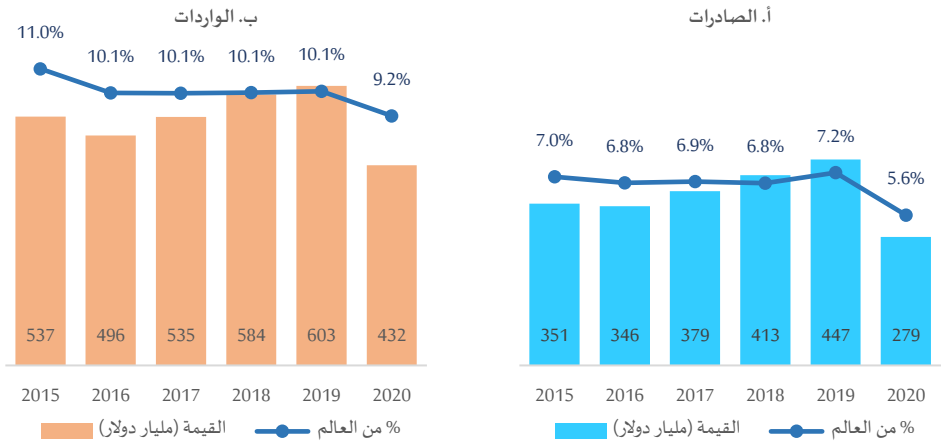

المصدر: منظمة التجارة العالمية، بوابة البيانات.

ومثلما هو الحال بالنسبة لتجارة السلع، فقد تمركزت التجارة في الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل من البلدان في عام 2020. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة في الخدمات، بقيمة 62.1 مليار دولار من صادرات الخدمات وحصة 22.2% من إجمالي صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، تلتها كل من تركيا (34.9 مليار دولار، 12.5%) وماليزيا (21.9 مليار دولار، 7.8%) وقطر (19.4 مليار

الشكل 25.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في مجال التجارة الدولية في الخدمات، 2020 (US$، مليار)

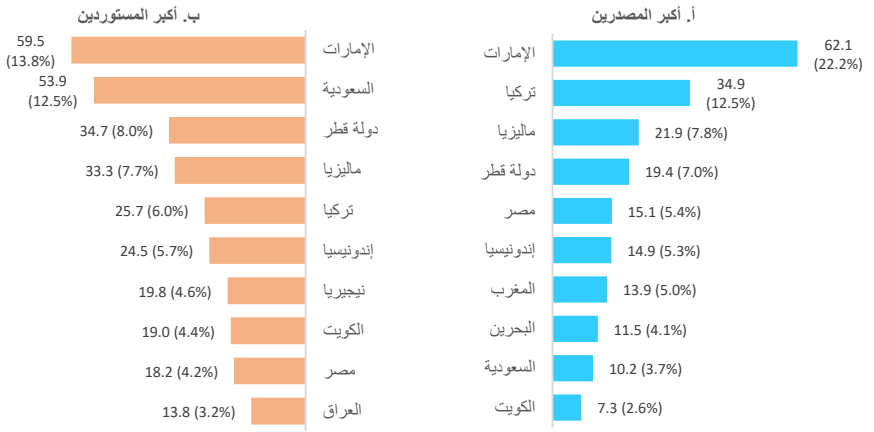

المصدر: منظمة التجارة العالمية، بوابة البيانات.

ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تغطية البيانات: 48 بلدا عضوا في المنظمة.

دولار، 7.0%) ثم مصر (15.1 مليار دولار، 5.4%) (الشكل 25.2.أ). وشكلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة 54.9% من الإجمالي. بالنسبة لأكبر عشرة بلدان مصدرة التي شملت أيضا إندونيسيا والمغرب والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 75.6%. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي المستورد الأول أيضا، حيث سجلت 59.5 مليار دولار أمريكي شكلت 13.8% من إجمالي واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (53.9 مليار دولار، 12.5%) وقطر (34.7 مليار دولار، 8.0%) و ماليزيا (33.3 مليار دولار، 7.7%) ثم تركيا (25.7 مليار دولار، 6.0%) (الشكل 25.2.ب). وفي حين أن أكبر خمس مستوردين يمثلون 48.0% من الإجمالي، وصلت هذه الحصة إلى 70.0% بالنسبة لأكبر عشر بلدان التي تضم بالإضافة إلى الخمس الأولى كل من إندونيسيا ونيجيريا والكويت ومصر والعراق.

الميزان التجاري

تعتبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مستوردة صافية في كل من تجارة السلع والخدمات.

تشير التحليلات المتعلقة بتجارة السلع والخدمات المذكورة أعلاه إلى أن بلدان المنظمة لا تضطلع بدور كاف في التجارة العالمية. ومع حدوث انخفاض نسبي في تدفقاتها التجارية التي لوحظت في عام 2020، ظلت مساهمتها في التدفق العالمي للسلع والخدمات دون إمكاناتها. فمستويات القدرة غير الكافية في مجال التصنيع والخدمات والاعتماد الكبير على صادرات السلع الأساسية والسلع الأولية تجعلها أكثر عرضة لتداعيات الصدمات العالمية - كما في حالة الوباء الحالي - وأقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية لكي تصبح مصدرة صافية للسلع والخدمات على حد سواء.

الشكل 26.2: الميزان التجاري الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي ($US، بالمليارات)

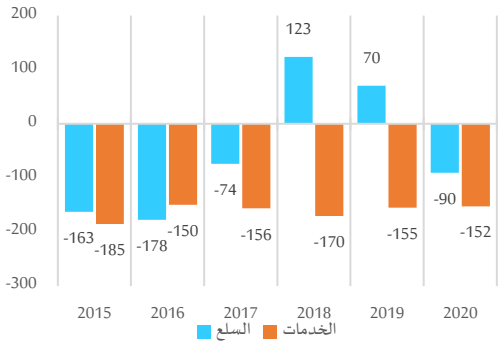

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي؛ بوابة البيانات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وقد أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، مستوردا صافيا في تجارة السلع في عام 2020، حيث بلغ العجز التجاري 90 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع فائض قدره 70 مليار دولار أمريكي في العام السابق (الشكل 26.2). وعلى الصعيد الفردي، سجل كل من تركيا (50 مليار دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (44 مليار دولار أمريكي) ومصر (34 مليار دولار أمريكي) وباكستان (24 مليار دولار أمريكي) والمغرب (22 مليار دولار أمريكي) أكبر عجز. وفي المقابل، سجلت 19 دولة فائضا عام 2020، وكان أكبرها السعودية (48 مليار دولار أمريكي)، تلتها ماليزيا (44 مليار دولار أمريكي) وقطر (26 مليار دولار أمريكي) والعراق (23 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (20 مليار دولار أمريكي).

وفي تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة مستوردا صافيا للخدمات خلال الفترة قيد النظر. وبلغ العجز الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في تجارة الخدمات 152 مليار دولار أمريكي عام 2020، ما يمثل تقريبا نفس

الشكل 27.2: تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

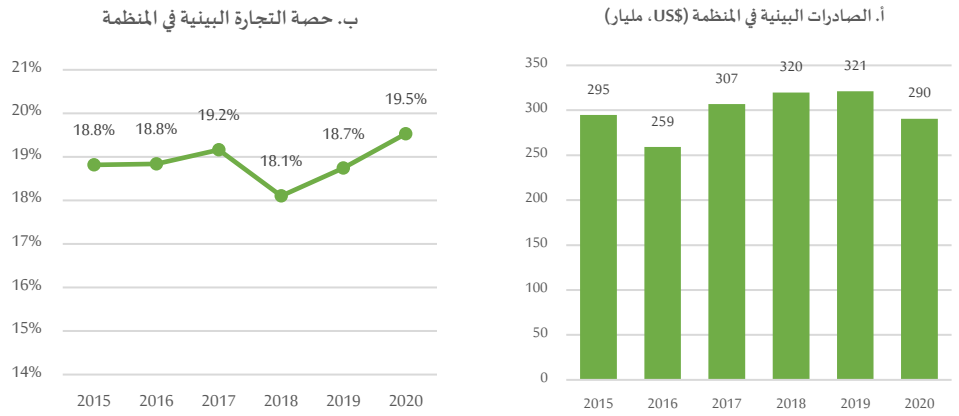

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي.

العجز المسجل في العام السابق (155 مليار دولار أمريكي) (الشكل 26.2). ومن أصل 48 دولة تتوفر عنها البيانات، أبلغت ثماني بلدان فقط[3] عن توازن إيجابي في عام 2020، بالمقارنة مع 13 دولة في عام 2019.ووصلت قيم الفائض إلى 9.2 مليار دولار في تركيا، تلتها المغرب بـ6.8 مليار دولار والإمارات بـ2.6 مليار دولار. وفي المقابل، وصل العجز إلى 44 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، تلتها نيجيريا بـ16 مليار دولار وقطر بـ15 مليار دولار.

التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

بلغت حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوى مع انهيار التجارة

نجم الانخفاض الحاد في إجمالي الصادرات السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (17.0%) في ظل الظروف الوبائية لعام 2020 - في جزء صغير منه - عن انخفاض التجارة بين بلدان المنظمة. ففي حين تقلصت صادراتها إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 18.5%، انخفضت الصادرات البينية بدرجة أقل، بنسبة 9.5% لتبلغ 290 مليار دولار أمريكي في عام (الشكل 27.2.أ). وفي العام السابق، زاد حجم الصادرات فيما بين بلدان المنظمة بنسبة طفيفة بلغت 0.4% على الرغم من انخفاض إجمالي صادراتها بنسبة 5.4%. وتُرجمت هذه التطورات إلى زيادة حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة لدول المنظمة في العامين الماضيين، من 18.1% في 2018 إلى 18.7% في 2019 و 19.5% في 2020، وهو أعلى معدل تم تحقيقه في العقد الماضي (الشكل 27.2.ب). لكن هذا النمو البطيء في تدفقات التجاة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي العشري (OIC-2025).

[3] تركيا والمغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين وألبانيا وجزر المالديف وتوغو وغامبيا.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر مصدر للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة في عام 2020. بحيث بلغ إجمالي صادرات البلاد إلى البلدان الأعضاء الأخرى 47.4 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 16.3% من إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تلتها كل من تركيا (43.7 مليار دولار، 15.1%) والمملكة العربية السعودية (43.3 مليار دولار، 14.9 %) وإندونسيا (20.2 مليار دولار، 6.9%) ثم ماليزيا (19.3 مليار دولار، 6.6%). واستحوذت البلدان الأربعة الأولى فقط على أكثر من نصف (53.2%) إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، بينما وصلت هذه النسبة إلى 76.0% للعشر بلدان الأولى (الشكل 28.2.أ).

الشكل 28.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في تجارة السلع البينية في المنظمة، 2020

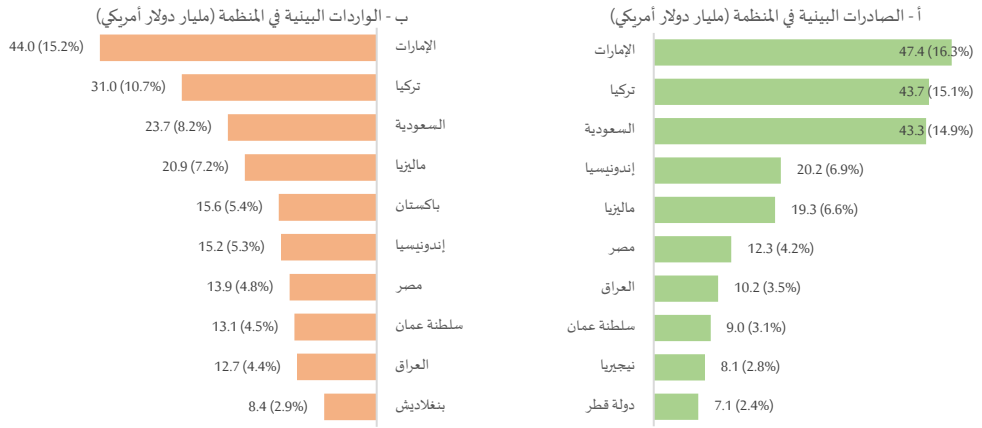

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي.
ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

فيما يتعلق بالواردات البينية في منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أيضا أكبر مورد من البلدان الأعضاء الأخرى في المنظمة في عام 2020. بحيث بلغ إجمالي واردات البلاد من البلدان الأعضاء الأخرى 44.0 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 15.2% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تلتها كل من تركيا (31.0 مليار دولار، 10.7%) والمملكة العربية السعودية (23.7 مليار دولار، 8.2 %) وماليزيا (20.9 مليار دولار، 7.2%) ثم باكستان (15.6 مليار دولار، 5.4%). واستحوذت هذه البلدان الخمسة التي تعتبر أكبر المستوردين معا على 46.7% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 بينما وصلت هذه النسبة إلى 68.5% للعشر بلدان الموردة الأولى (الشكل 28.2.ب).

ميزان الحساب الجاري — اتسع نطاق العجز ليصل إلى 186 مليار دولار أمريكي

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالقيمة الإجمالية، عجزا في الحساب الجاري سنويا منذ عام 2015، باستثناء عام 2018، حيث سجلت فائضا قدره 33 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2020، ارتفع العجز إلى 186 مليار دولار أمريكي، أي 5.7 أضعاف العجز المسجل في العام السابق (32 مليار دولار أمريكي). وبالتالي، بلغ العجز في 2020 نسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة من 0.4% المسجلة في 2019 (الشكل 29.2).وبالنظر

الشكل 29.2: إجمالي رصيد الحساب الجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

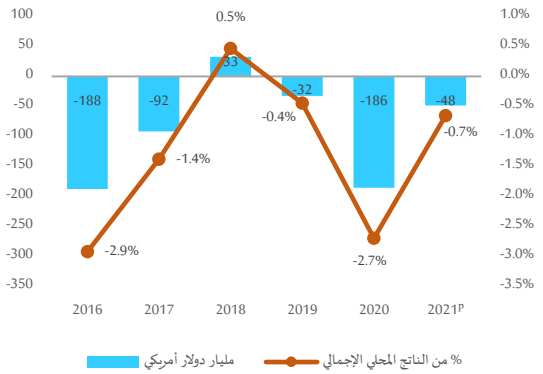

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.
تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

إلى أن العجز المسجل في تجارة الخدمات انخفض فعليا بمقدار 3 مليارات دولار أمريكي عام 2020، كما هو موضح في الشكل 26.2 أعلاه، فإن تدهور ميزان تجارة السلع (من فائض قدره 70 مليار دولار أمريكي عام 2019 إلى عجز قدره 90 مليار دولار أمريكي عام 2020) ساهم بشكل كبير في اتساع نطاق العجز على مستوى الحساب الجاري. واستشرافا للمستقبل، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تضييق نطاق العجز ليصل إلى 48 مليار دولار أمريكي أو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت تركيا أكبر عجز في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في عام 2020، حيث بلغ 36.7 مليار دولار أمريكي. تلتها العراق (25.5) ونيجيريا (15.8) والجزائر (15.1) والمملكة العربية السعودية (15.0) ثم مصر (11.2) (الشكل 30.2.أ). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ العجز 60.7% في موزمبيق، و 24.4% في جزر المالديف، و 17.5% في السودان، و 15.0% في سيراليون، و 14.8% في العراق (الشكل 30.2.ب)، بينما بلغ أيضا 10% أو أكثر في 13 دولة أخرى في منظمة التعاون الإسلامي[4].

الشكل 30.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر عجز في الحساب الجاري، 2020

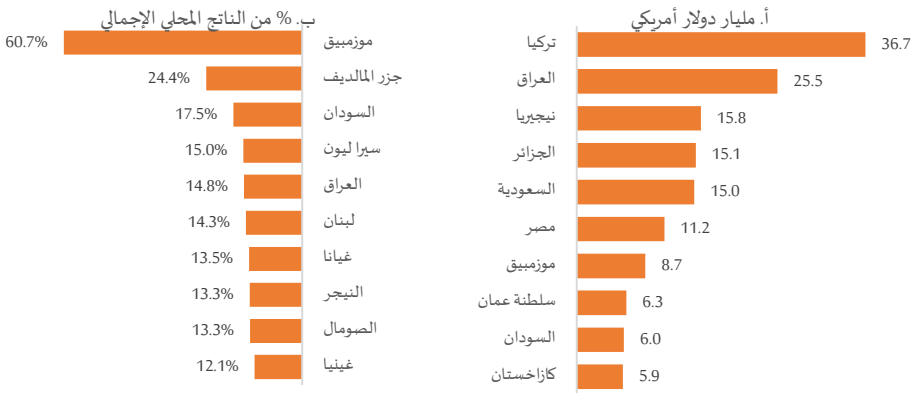

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.

[4] موريتانيا وليبيا والسنغال وألبانيا والجزائر والبحرين وغينيا بيساو وعمان بالإضافة إلى تلك المعروضة في الشكل .30.2.ب.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى 10%

في ظل الجائحة حصل تراجع كبير على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة في عام 2020 بمقدار الثلث تقريبا (34.7%)، ومرد ذلك إلى حد كبير انخفاض التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة 58.3% مقابل انخفاض بنسبة 12.1% في البلدان النامية. واتبعت التدفقات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي مسارا مشابها للدول النامية وانخفضت بنسبة 12.5%. ويجدر الإشارة إلى أن الانخفاض السنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية كان أقل حدة خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008/2009، بنسبة -21.9% في عام 2008 و -16.8% في عام 2019 (الشكل 31.2). فمع اندلاع الأزمة في البلدان المتقدمة، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها بنسبة 38.9% في عام 2008، بينما زادت التدفقات نحو البلدان النامية ودول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 14.2% و 13.3% على التوالي. ومع استشراء الأزمة إلى البلدان النامية، تقلصت التدفقات إلى العالم النامي بشدة في عام 2009، حتى بمعدلات أعلى مما كانت عليه في عام 2020.

الشكل 31.2: التغير السنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمات: 2008/2009 مقابل 2020

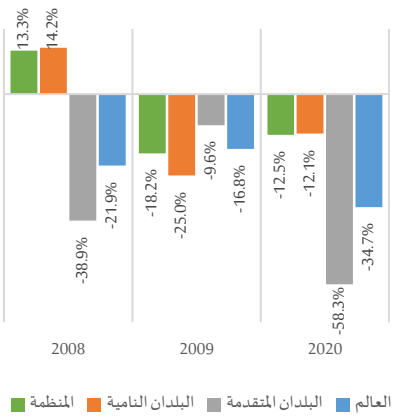

الشكل 32.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي

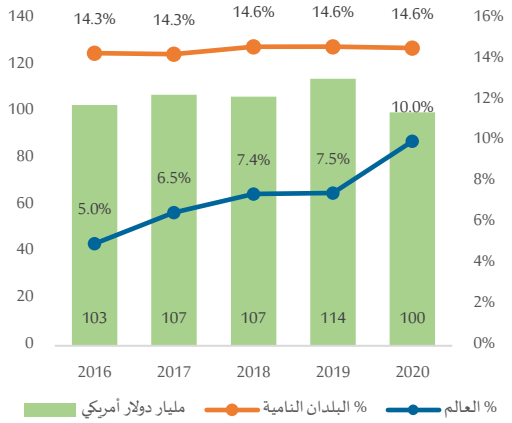

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الجداول المرفقة.

تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. تشمل البلدان النامية أيضا الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي يصنفها الأونكتاد بشكل منفصل.

ومع الانخفاض المعتدل المسجل عام 2020، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان منظمة التعاون الإسلامي 100 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بالمقارنة مع 114 مليار دولار أمريكي في عام 2019 (الشكل 32.2). وأدى النمط المرون بشكل أكبر في التدفقات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي وإلى البلدان النامية ككل إلى زيادة حصتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2020.وبينما وصلت حصة البلدان النامية إلى 69%، ارتفعت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 10.0%، وهي أعلى نسبة سُجلت في العقد الماضي. وقد

تم قياس حصة بلدان المنظمة في التدفقات إلى البلدان النامية عند 14.6% في عام 2020 وظلت تقريبا دون تغيير في فترة الخمس سنوات الماضية بسبب الاتجاهات الموازية في التدفقات نحو المجموعتين.

وتراجعت الاستثمارات التأسيسية[5]، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بفضل ما تمنحه من زيادة النمو وفرص العمل، بنسبة 33.3% على مستوى العالم لتصل إلى مستوى منخفض قياسي بلغ 564 مليار دولار أمريكي في عام 2020. ومع ذلك، أظهرت الاستثمارات الجديدة بالمقارنة مع الأنماط المتداولة في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، انخفاضا حادا في البلدان النامية (45.1%) بخلاف ما هو عليه في البلدان المتقدمة (16.4%). وعلى مستوى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان الانخفاض كبيرا أيضا، من حيث القيمة وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها (الشكل 33.2). إذ انخفض عدد المشاريع بنسبة 38.1% إلى 1292 - وهو أدنى مستوى منذ عام 2008 - بينما انخفضت قيمة المشاريع بنسبة 27.4% إلى 98 مليار دولار أمريكي - أقل من 100 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى، استنادا إلى البيانات المتوفرة التي تعود إلى عام 2003. وبناء عليه، استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث عدد المشاريع بنسبة 10.0% من الإجمالي العالمي المسجل عام 2020، بالمقارنة مع 11.4% في عام 2019، في حين ارتفعت حصتها في الإجمالي للبلدان النامية من 26.3% إلى 28.1%. ومن حيث قيمة المشاريع، ازداد نصيبها في كل من الإجمالي العالمي وإجمالي البلدان النامية، من 15.9% إلى 17.3% ومن 26.9% إلى 35.5% على التوالي.

الشكل 33.2: المشاريع الاستثمارية التأسيسية المعلن عنها والموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي

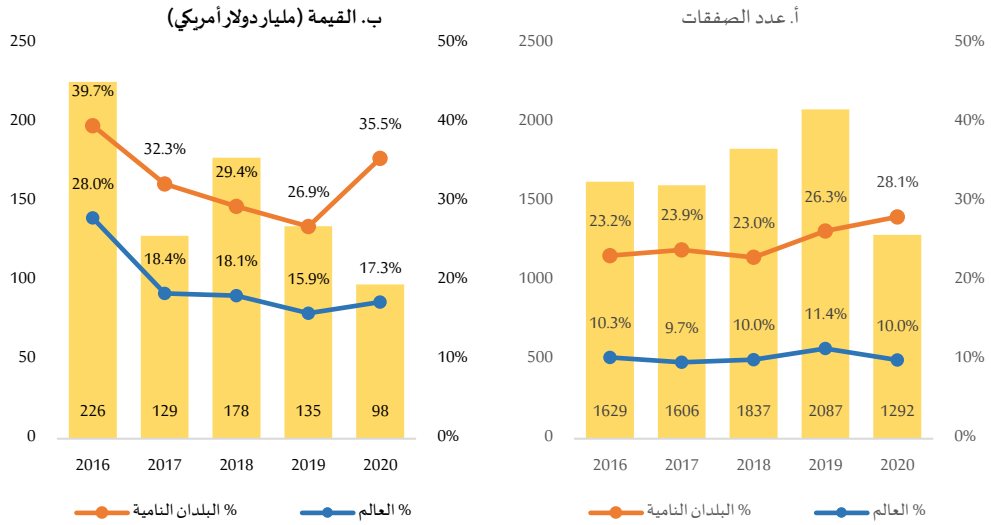

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الجداول المرفقة.

[5] شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدأ الشركة الأم مشروعا جديدا في بلد أجنبي عن طريق إنشاء مرافق تشغيلية جديدة من الأساس بدلا من شراء منشأة موجودة في ذلك البلد. هذه الأنواع من الاستثمار ضرورية لتنمية القدرة الإنتاجية والبنية التحتية ولآفاق الانتعاش المستدام (UNCTAD, 2021a).

مع التطورات المذكورة أعلاه، وصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 41.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة 45.3% عن مستواه المسجل في عام 2016. وفي نفس فترة الخمس سنوات، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15.6% فقط لتصل إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بينما زادت بنسبة الثلث (32.3%) في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة النصف (53.8%) في البلدان المتقدمة (الشكل 34.2). وبهذا، استضافت بلدان منظمة التعاون الإسلامي حصة أقل من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020 (5.2%) بالمقارنة مع عام 2016 (6.6%). وواصلت البلدان المتقدمة استضافة الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، التي بلغت حصتها 69.4% في عام 2020.

الشكل 234.2: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ($US، تريليون)

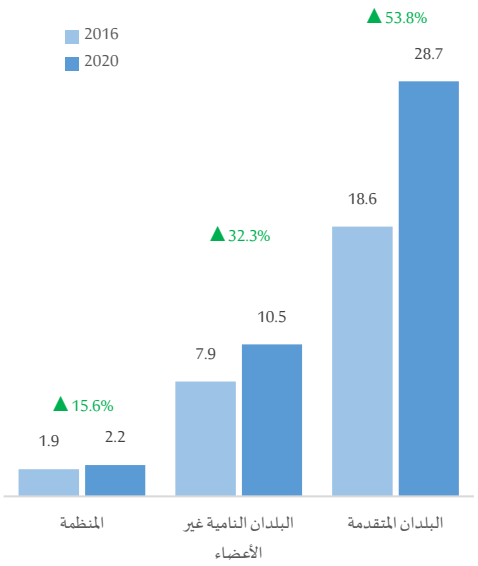

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الجداول المرفقة.
تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

وكما هو الحال مع مجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية الأخرى، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وأرصدته، أيضا، مستوى مرتفعا من التركيز فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع توجيه معظم التدفقات باستمرار إلى عدد قليل منها فقط. وشكلت التدفقات الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (19.9 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (18.6 مليار دولار أمريكي) وحدهما 38.5% من إجمالي التدفقات الوافدة إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020. ووصلت هذه النسبة إلى 57.7% بالنسبة للدول الخمس الأولى و 74.8% بالنسبة للدول العشر الأولى (الشكل 35.2.أ).وفي حالة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، استضافت البلدان الخمسة الأولى، اعتبارا من عام 2020، 47.0% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي بينما استأثرت البلدان العشر الأولى بنسبة 70.8% (الشكل 35.2.ب). وباستئثارها بمبلغ 242 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.2% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين بلدان المنظمة. تلتها إندونيسيا (240 مليار دولار أمريكي، 11.1%)، وتركيا (212 مليار دولار أمريكي، 9.8%)، وماليزيا (174 مليار دولار أمريكي، 8.0)، وكازاخستان (151 مليار دولار أمريكي، 7.0%).

الشكل 35.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 2020 (US$، مليار)

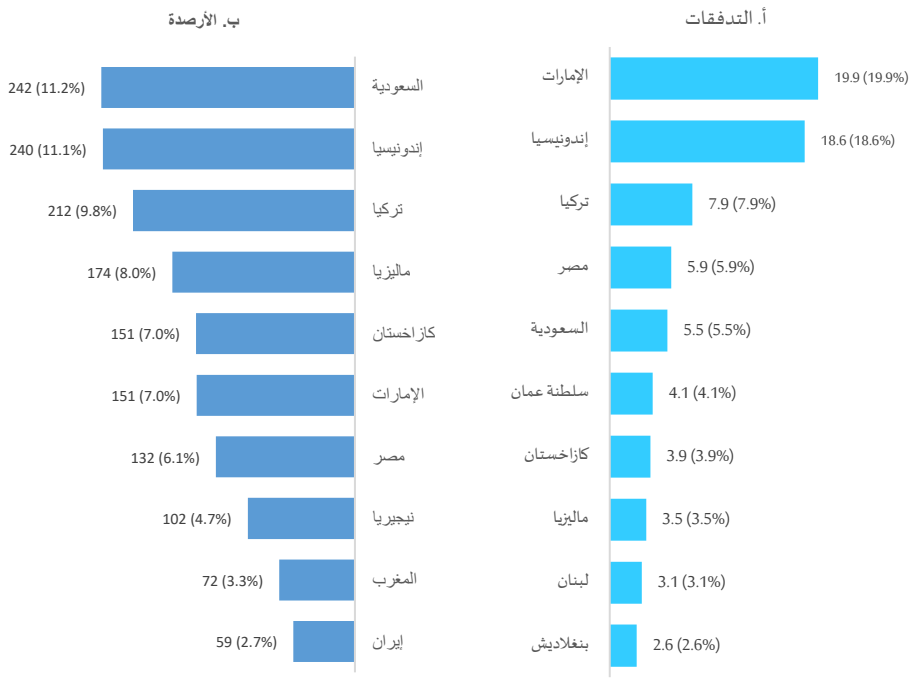

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الجداول المرفقة.
ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي بنسبة 4.1% إلى 1.77 تريليون دولار أمريكي في عام 2019

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 69 مليار دولار أمريكي أو 4.1% ليبلغ 1.770 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بالمقارنة مع 1701 مليار دولار أمريكي المسجلة في عام 2018. وقد شكل كل من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة، اللذان توسع نطاقهما بمقدار 60.5 مليار دولار أمريكي أو 7.3% ليصل إلى 890.4 مليار دولار أمريكي، المساهم الأكبر في هذه الزيادة واستمرا في كونهما المكون الأكبر لإجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 36.2). وفي حين شكّل هذا النوع من الديون حوالي ثلث إجمالي رصيد الدين الخارجي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دخلت هذه النسبة في اتجاه تنازلي في السنوات التالية، وبعد أن وصلت إلى 42.6% في عام 2014، ارتفعت بشكل مطرد ووصلت إلى 50.3% في عام 2019.

الشكل 36.2: رصيد الديْن الخارجي لدول المنظمة حسب المكونات

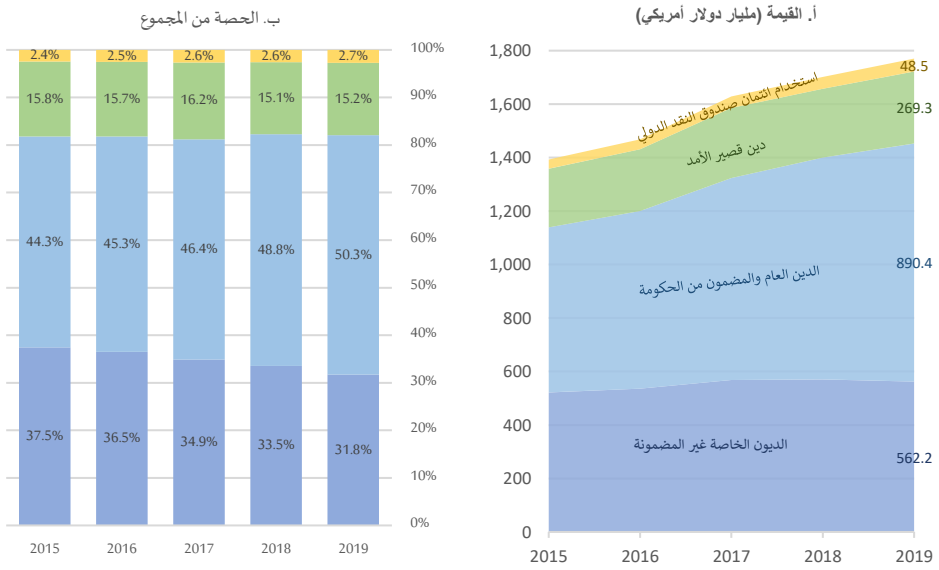

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

تغطية البيانات: 45 بلدا عضوا في المنظمة.

وانخفض الدين الخاص بدون ضمانات بمقدار 8.1 مليار دولار أمريكي أو 1.4% ليصل إلى 562.2 مليار دولار أمريكي. وباعتباره ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي، فقد بلغت حصته 31.8% في عام 2019، متراجعا من 37.5% المسجلة عام 2015. وبشكل عام، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يتألف من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1,453 مليار دولار أمريكي عام 2019، بزيادة 52.4 مليار دولار أمريكي أو 3.7% عن العام السابق، وشكل 82.0% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. وقد بلغ الدين قصير الأجل 269.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة قدرها 12.0 مليار دولار أمريكي أو 4.7% عن العام السابق، وحافظ على حصته عند حوالي 15%. وكانت قروض صندوق النقد الدولي، التي تعتبر أصغر عنصر في إجمالي رصيد الدين الخارجي، المكون الذي زاد بشكل نسبي. وبالمقارنة مع عام 2018، فقد ارتفعت بنسبة 10.5% أو 4.6 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 48.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وتشكل 2.7% من إجمالي رصيد الدين الخارجي.

الشكل 37.2: مديونية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2019

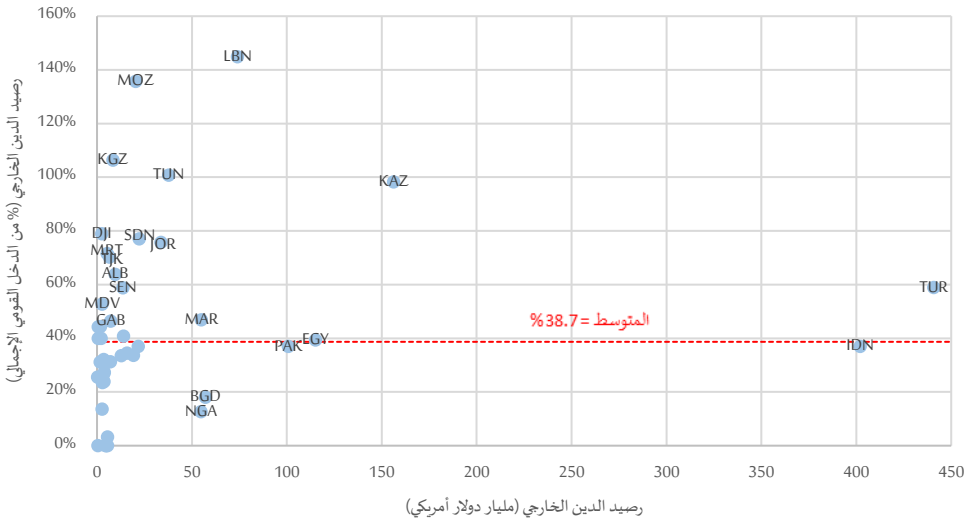

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 45 بلدا عضوا في المنظمة.

من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لإندونيسيا بالقيمة الاسمية (بمقدار 22.5 مليار دولار أمريكي) خلال 2018/2019. تلتها مصر وباكستان بزيادة قدرها 14.9 مليار دولار و 7.3 مليار دولار على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجلت 10 بلدان من أصل 45 تتوفر عنها بيانات تخص ديونها انخفاضا في رصيد ديونها خلال نفس الفترة، وهي لبنان وتركيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وألبانيا والجزائر وأفغانستان وغيانا. واعتبارا من عام 2019، ظلت تركيا الدولة العضو الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي من حيث القيمة الاسمية حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي 441 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 24.9% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات. تلتها إندونيسيا (402 مليار دولار أمريكي)، وكازاخستان (156 مليار دولار أمريكي)، ومصر (115 مليار دولار أمريكي)، ثم باكستان (101 مليار دولار أمريكي) (الشكل 37.2). وشكلت تركيا وإندونيسيا معا ما يقرب من نصف (47.6%) إجمالي الديون الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2019.

ومن حيث عبء الدين فيما يتعلق بالحجم الاقتصادي لبلد معين، شكلت لبنان أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مديونية في عام 2019، حيث بلغ رصيد ديونها الخارجية ما يقرب من 1.5 ضعف الدخل القومي الإجمالي (GNI)، وبشكل أدق بلغت نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي 144.9%. تلتها موزمبيق (135.7%)، وجمهورية قيرغيزستان (106.4%)، وتونس (100.8%)، ثم كازاخستان (98.3%) (الشكل 37.2). وبلغ متوسط نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي 38.7% لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2019، بزيادة 0.4 نقطة مئوية عن العام السابق. وسجلت السودان أكبر زيادة في النسبة بمقدار 10.7 نقطة مئوية، تلتها تونس (9.3) وغينيا بيساو (6.9) وباكستان (6.7) ثم موزمبيق (6.4).

في ظل مواجهة جائحة كوفيد-19، تبنت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي حزم تحفيز اقتصادية كبيرة للحد من آثار الوباء وحماية الشركات والأسر المتضررة. وتواجه بعضها قيودا كبيرة في تنفيذ حزم تحفيزية فعالة بسبب خسائر في الإيرادات وانخفاض احتياطياتها. كما أدت الاضطرابات المالية المسجلة في الأسواق المالية العالمية إلى هروب رؤوس الأموال، وعكس التدفقات الاستثمارية، وخفض قيمة العملات. وإلى جانب الخسائر الكبيرة في الإيرادات، أصبحت خدمة الديون صعبة خاصة بالنسبة للحكومات، مع ارتفاع احتمالية الإفلاس وزيادة الإخفاقات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد إجمالي الديون الخارجية في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي بسبب الإنفاق العام الضخم للتصدي للوباء.

الاحتياطات

تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة لزيادة الاحتياطيات بمقدار 77 مليار دولار أمريكي

عند تفشي أزمة كوفيد-19، واجهت البلدان النامية تدفقات غير مسبوقة لرأس المال، مدفوعة بمبيعات أصول الحافظة من قبل المستثمرين الأجانب (OECD, 2020b)، وهو نمط معتاد يقوم بموجبه المستثمرون الدوليون بتحويل رأس المال إلى الوطن أو الاستثمار في أصول أكثر أمانا خلال فترات عدم اليقين. واعتمد صناع السياسات على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة، بما في ذلك الاستفادة من الاحتياطيات الدولية، للتعامل مع أزمة الوباء وما يرتبط بها من عدم الاستقرار المالي. وفي مواجهة حالات نقص السيولة بالدولار على الصعيد العالم، تدخلت بعض البنوك المركزية في البلدان النامية في سوق الصرف الأجنبي لدعم انخفاض قيمة العملات، وأنشأت العديد من البنوك المركزية أو وسعت خطوط المبادلة لتحسين احتياطياتها من العملات الأجنبية.

وتعتمد القدرة على استخدام الاحتياطيات الدولية في أوقات الأزمات على هوامش الأمان التي يتم تعزيزها بمرور الوقت، فضلا عن احتياجات التمويل. لذلك، أبرزت أزمة كوفيد-19 والصدمات المالية المرتبطة بها مجددا الحاجة إلى وجود احتياطي دولي كاف للمساعدة في الحفاظ على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في مواجهة مثل هذه الصدمات. وفي هذا الصدد، نظرا للاختلافات القائمة في توافر الاحتياطيات بين البلدان، لم يكن وقع الصدمة موحدا عبر البلدان ولم تدخل هذه الأخيرة الأزمة بنفس الطريقة.

بلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية العالمية[6] 14.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 1.2 تريليون دولار أمريكي أو 9.1% عن العام السابق (الشكل 38.2). وجاء ما يقرب من ثلثي هذه الزيادة (64%) من البلدان المتقدمة، التي زادت احتياطياتها بمقدار 772 مليار دولار أمريكي، أو 13.6%، لتصل إلى 6.4 تريليون دولار أمريكي. وفي البلدان النامية، زادت الاحتياطيات بمقدار 423 مليار دولار أمريكي، أو 5.6%، لتصل إلى 8.0 تريليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، زادت البلدان المتقدمة حصتها في الاحتياطيات العالمية من 42.5% المسجلة في عام 2019 إلى 44.3% في عام 2020، بينما استمرت البلدان النامية في الاحتفاظ بالجزء الأكبر.

[6] يشمل إجمالي الاحتياطيات حيازات الذهب النقدية وحقوق السحب الخاصة (SDRs) واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي (المركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي) وحيازات العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية.

الشكل 38.2: إجمالي الاحتياطيات، بما في ذلك الذهب (تريليون دولار أمريكي)

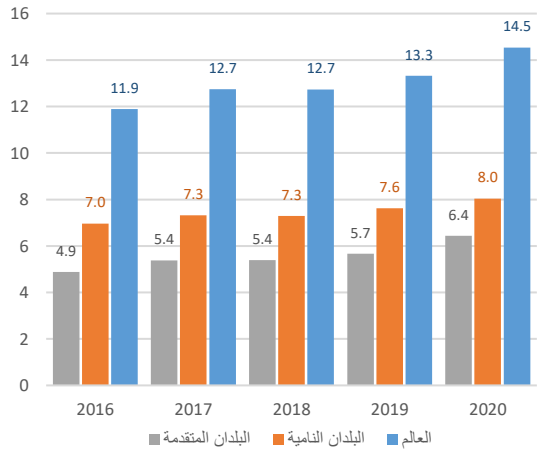

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

الشكل 39.2: إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد

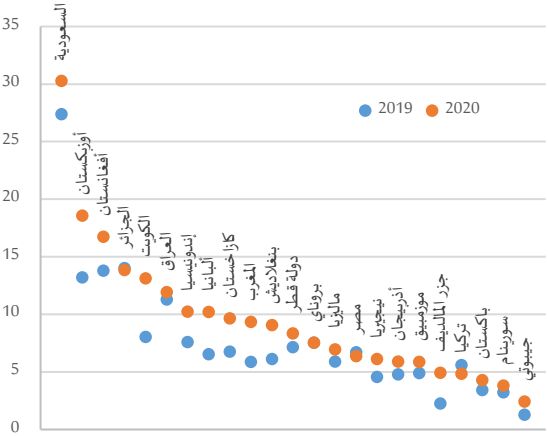

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشير بيانات عام 2020 المتاحة بخصوص 35 دولة عضو إلى انخفاض الاحتياطيات بنسبة 3.2%، أو 47 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع عام 2019. ومن بين 12 دولة سجلت انخفاضا في احتياطياتها عام 2020، احتلت المملكة العربية السعودية الصدارة بانخفاض قدره 45.9 مليار دولار. تلتها الجزائر (14.4 مليار دولار أمريكي)، والعراق (13.6 مليار دولار أمريكي)، وتركيا (12.4 مليار دولار أمريكي)، ثم لبنان (9.8 مليار دولار أمريكي). ومن بين البلدان الـ23 الأخرى التي زادت من الاحتياطيات عام 2020، سجلت بنغلاديش أكبر زيادة، 10.5 مليار دولار أمريكي، تلتها المغرب (9.6 مليار دولار أمريكي)، والكويت (8.3 مليار دولار أمريكي)، وإندونيسيا (6.7 مليار دولار أمريكي)، ثم كازاخستان (6.7 مليار دولار أمريكي). وبشكل عام، اعتبارا من عام 2020، استأثرت المملكة العربية السعودية بأكبر احتياطيات دولية بلغت 453.6 مليار دولار أمريكي، تلتها إندونيسيا (135.9 مليار دولار أمريكي)، وماليزيا (107.6 مليار دولار أمريكي)، والإمارات العربية المتحدة (106.7 مليار دولار أمريكي)، ثم تركيا (93.2 مليار دولار أمريكي).

تحسنت الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد[7] عام 2020 في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات، باستثناء تركيا ومصر والجزائر، كما هو موضح في الشكل 39.2. ومن بين البلدان التي تتوفر عنها البيانات، سجلت تركيا فقط زيادة في الواردات عام 2020، مما يعني أن انخفاض الواردات ساهم بشكل كبير في تحسين كفاية الاحتياطيات لدول منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من انخفاض الاحتياطيات في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، حسنت المملكة العربية السعودية كفاية احتياطياتها فيما يتعلق بالواردات بنسبة 2.9 نقطة مئوية على الرغم من

[7] مؤشر تقليدي لكفاية الاحتياطيات يوضح عدد الأشهر التي يمكن أن يستمر فيها بلد ما في دعم مستواه الحالي من الواردات إذا توقفت جميع التدفقات الأخرى إلى الداخل وإلى الخارج.

انخفاض احتياطياتها بنسبة 9.2%، حيث انخفضت وارداتها بدرجة أكبر (17.9%). وسجلت الدولة، التي تمتلك احتياطيات تعادل 30.3 شهرا من الواردات، أعلى مستوى لكفاية الاحتياطيات في عام 2020. تلتها أوزبكستان باحتياطيات كافية لتغطية 18.6 شهرا من الواردات. وإلى جانب أفغانستان والجزائر والكويت،

تمتلك خمس بلدان أعضاء فقط في منظمة التعاون الإسلامي احتياطيات تعادل أكثر من عام من الواردات.

الشكل 40.2: مساهمة المخصص الجديد لحقوق السحب الخاصة في احتياطيات بلدان منظمة التعاون الإسلامي

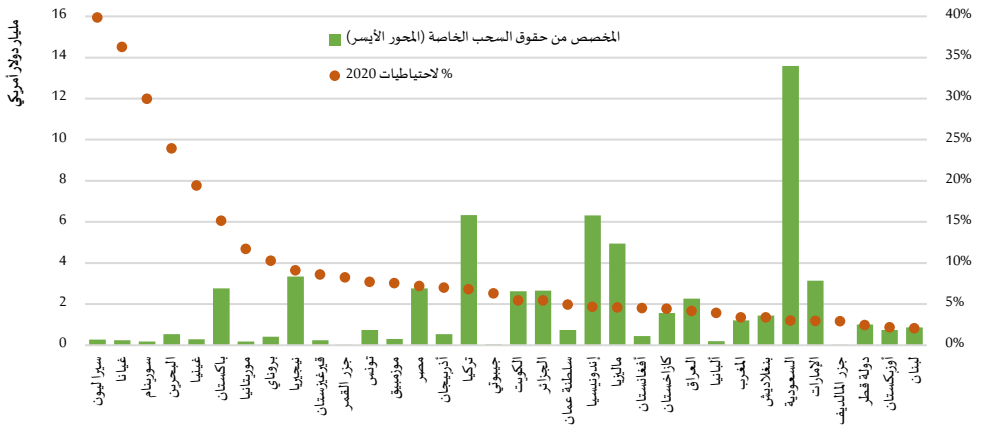

المصدر: صندوق النقد الدولي، المخصص العام لحقوق السحب الخاصة لعام 2020 (آخر تحديث: 23 أغسطس 2021).

ملاحظة: يستند معادل حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكي إلى سعر الصرف البالغ 0.700346 وحدة سحب خاصة لكل دولار أمريكي اعتبارا من 23 أغسطس 2021، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه حقوق السحب الخاصة الجديدة سارية المفعول. تم التعبير عن المساهمة في الاحتياطيات كنسبة مئوية من إجمالي الاحتياطيات لكل بلد في عام 2020، على النحو المنصوص عليه من قبل صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

أدى المخصص العام من حقوق السحب الخاصة (SDRs) بما يعادل 650 مليار دولار أمريكي[8] لتعزيز السيولة العالمية وتلبية الحاجة العالمية طويلة الأجل للاحتياطيات (التي وافق عليها مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في 2 أغسطس 2021) إلى تحسين احتياطيات 190 عضوا حاليا في صندوق النقد الدولي. وأصبح المخصص ساري المفعول في 23 أغسطس 2021، وتم إيداع حقوق السحب الخاصة التي تم إنشاؤها حديثا في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي بما يتناسب مع حصصها الحالية في الصندوق. وبناء على ذلك، واستنادا إلى حصتها من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، تلقت البلدان النامية حوالي 250 مليار دولار أمريكي من المخصصات الجديدة بينما ذهب ما يقرب من 400 مليار دولار أمريكي إلى البلدان المتقدمة[9]. وشهدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة بنحو 77 مليار دولار أمريكي في إجمالي احتياطياتها الدولية بفضل هذا المخصص الجديد من حقوق السحب الخاصة. وعرفت البلدان الأعضاء في المنظمة وصندوق النقد الدولي التي

[8] حوالي 456 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، بالنظر إلى سعر الصرف المرجعي البالغ 0.702283 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دولار أمريكي اعتبارا من 1 يوليو 2021.

[9] تشير البلدان المتقدمة إلى "الاقتصادات المتقدمة" والبلدان النامية إلى "الاقتصادات الناشئة والنامية" على النحو المصنف في قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي في أبريل 2021.

تمثل 82% (63 مليار دولار أمريكي) من هذا المبلغ، البالغ عددها 34 دولة والتي تتوفر عنها بيانات الاحتياطيات لعام 2020 زيادة في إجمالي احتياطياتها بمعدلات متفاوتة تتراوح بين 2 و 40% (الشكل 40.2).

المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

انخفضت تدفقات التحويلات الواردة بنسبة 1.7% بالغة 160 مليار دولار أمريكي

لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، التي تُمنح من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان والأقاليم المستفيدة، مصدرا مهما للتمويل بالنسبة لعدد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2019، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقاها العالم النامي 168.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1.9 مليار دولار أمريكي، أو 1.1%، عن العام السابق (الشكل 41.2). وزادت التدفقات التي تم الإبلاغ عنها على المستوى القطري بمقدار 2.1 مليار دولار أمريكي، أو 1.9%، وبلغت 113.4 مليار دولار أمريكي، أ] ما يمثل 67% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان مصدر أكثر من ثلث هذه الزيادة (36.7%) نتيجة نمو بنسبة 1.2% في التدفقات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والتي بلغت 64.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019 بالمقارنة مع 64.0 مليار دولار أمريكي المسجلة في عام 2018. وفي المقابل، نمت التدفقات إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل أكبر (2.8%) وبلغ مقدارها 48.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وبناء على ذلك، استمرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تلقي أكثر من نصف إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية على الصعيد الفردي في عام 2019، على الرغم من انخفاض هذه الحصة بشكل طفيف إلى 57.1% في ذلك العام بالمقارنة مع 57.5% المسجلة في العام السابق.[10]

الشكل 41.2: صافي المساعد الإنمائية الرسمية المتلقاة (US$، بالمليار)

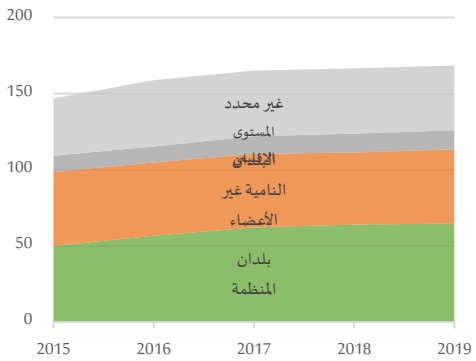

الشكل 42.2: بلدان المنظمة الأولى المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية، 2019 (US$، بالمليار)

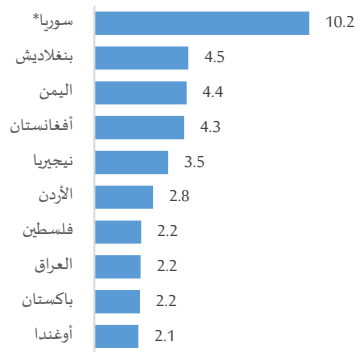

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ملاحظة: صافي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من الجهات المانحة الرسمية بالأسعار الجارية. تغطية البيانات: 50 بلدا من بلدان المنظمة و 97 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.بالنسبة للفترة قيد النظر، تم الإبلاغ عن 33% من القيمة الإجمالية السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية على أنها "غير محددة" أو "إقليمية"، وليس على المستوى القطري.

(*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

[10] ظلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية عند 38.4% في عام 2019، مثل حصة العام السابق.

فيما يتعلق بتوزيع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2019، فقد استحوذت أكبر خمسة جهات متلقية على 41.6% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة، بينما وصلت هذه النسبة إلى 59.4% بالنسبة لأكبر عشرة جهات متلقية. واحتلت سوريا المرتبة الأولى، ليس فقط بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولكن أيضا بين جميع البلدان النامية، حيث بلغ إجمالي التدفقات الواردة إليها 10.2 مليار دولار أمريكي والتي شكلت 15.7% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تلتها بنغلاديش (4.5 مليار دولار أمريكي، 6.9%)، واليمن (4.4 مليار دولار أمريكي، 6.8%)، وأفغانستان (4.3 مليار دولار أمريكي، 6.6%)، ثم نيجيريا (3.5 مليار دولار أمريكي، 5.4%) (الشكل 42.2). وفي المقابل، كانت إندونيسيا الدولة الوحيدة في منظمة التعاون الإسلامي التي عانت من تدفقات سلبية في عام 2019، إلى جانب الصين وتايلاند، حيث كانت مدفوعات ديون المساعدة الإنمائية الرسمية السابقة أعلى من المبالغ المتلقاة الجديدة.

على الرغم من جائحة كوفيد-19، حافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها في عام 2020 في جميع أنحاء العالم، مسجلة انخفاضا أقل مما كان متوقعا في السابق. وعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المسجلة رسميا 646 مليار دولار أمريكي في عام 2020، أي أقل بنسبة 1.2% فقط من إجمالي عام 2019 البالغ 654 مليار دولار أمريكي. ووفقا للبنك الدولي (2021b)، تضمنت الدوافع الرئيسية للتدفق الثابت التحفيز المالي الذي أدى إلى ظروف اقتصادية أفضل من المتوقع في البلدان المضيفة، وتحول التدفقات من النقد إلى القنوات الرقمية ومن القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، والتحركات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات.

الشكل 43.2: التحويلات الشخصية المتلقاة ($US، بالمليار)

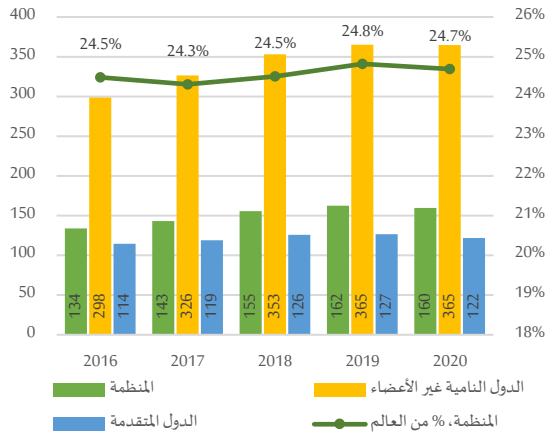

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
تغطية البيانات: 51 بلدا من بلدان المنظمة، و 106 بلدان نامية غير أعضاء في المنظمة، و 35 بلدا متقدما.

ويُعزى الانخفاض في تدفقات التحويلات العالمية في معظمه في عام 2020 إلى انخفاض التدفقات إلى البلدان المتقدمة (3.6-%). وانخفضت التدفقات الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 1.7% لتصل إلى 160 مليار دولار أمريكي، بينما ظلت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة عند حوالي 365 مليار دولار أمريكي مسجلة انخفاض طفيف بنسبة 0.1% (الشكل 43.2). وبناء عليه، انخفضت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات التحويلات العالمية بمقدار 0.1 نقطة مئوية مسجلة 24.7% في عام 2020.

في عام 2020، من أصل 51 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها بيانات، شهدت 35 دولة انخفاضا في تدفقات التحويلات الواردة، ولم تسجل 4 بلدان أي تغيير، وأبلغت 12 دولة فقط عن تسجيل زيادة

عن مجموع العام السابق. وشهدت نيجيريا (6.6 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (2.0 مليار دولار أمريكي) وأوزبكستان (1.6 مليار دولار أمريكي) ولبنان (1.1 مليار دولار أمريكي) والأردن (0.5 مليار دولار أمريكي) أكبر مستويات انخفاض بينما باكستان (3.9 مليار دولار أمريكي) وبنغلاديش (3.4 مليار دولار أمريكي) ومصر (2.8 مليار دولار أمريكي) والمغرب (0.5 مليار دولار أمريكي) والصومال (0.2 مليار دولار أمريكي) سجلت أكبر مستويات زيادة.

الشكل 44.2: واردات التحويلات الشخصية إلى بلدان المنظمة، 2020

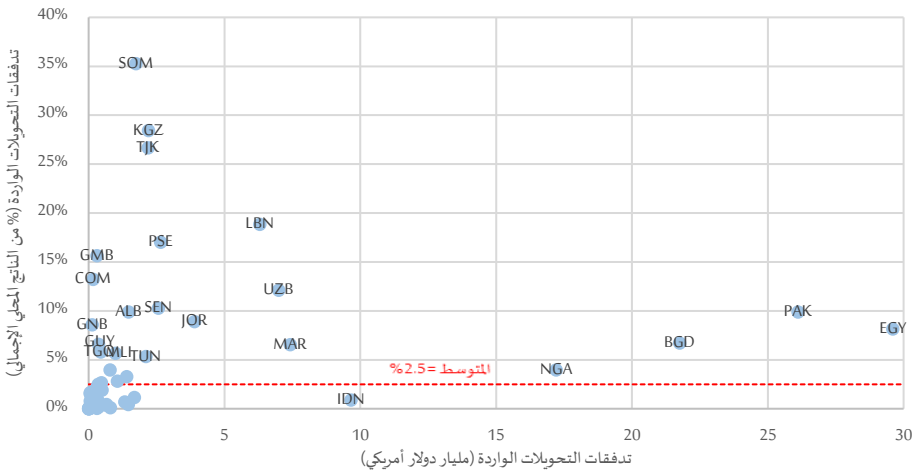

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 51 بلدا عضوا في المنظمة.

واعتبارا من عام 2020، ظل جزء كبير من تدفقات التحويلات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتركز في عدد قليل من الأعضاء. وقد زادت التدفقات إلى مصر بنسبة 10.5% لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 29.6 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها أكبر جهة متلقية من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.تلتها باكستان (26.1 مليار دولار أمريكي)، وبنغلاديش (21.7 مليار دولار أمريكي)، ونيجيريا (17.2 مليار دولار أمريكي)، ثم إندونيسيا (9.7 مليار دولار أمريكي). وشكلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة ثلثي (65.4%) إجمالي تدفقات التحويلات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020، بينما وصلت هذه النسبة إلى 82.5% فيما يتعلق بأكبر عشرة جهات متلقية. ومع ذلك، كانت حصة تدفقات التحويلات الواردة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الخمسة الأولى أقل من 10% وهي أقل بكثير مما هي عليه في العديد من البلدان الأعضاء الأخرى التي تتوفر على تدفقات أقل. وشملت الجهات المتلقية الأولى من حيث حصة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 كل من الصومال (35.3%) وجمهورية قيرغيزستان (28.4%) وطاجيكستان (26.7%) ولبنان (18.9%) وفلسطين (17.0%). وفي المتوسط، شكلت تدفقات التحويلات المالية 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 (الشكل 44.2).

الفصل 3 : التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19

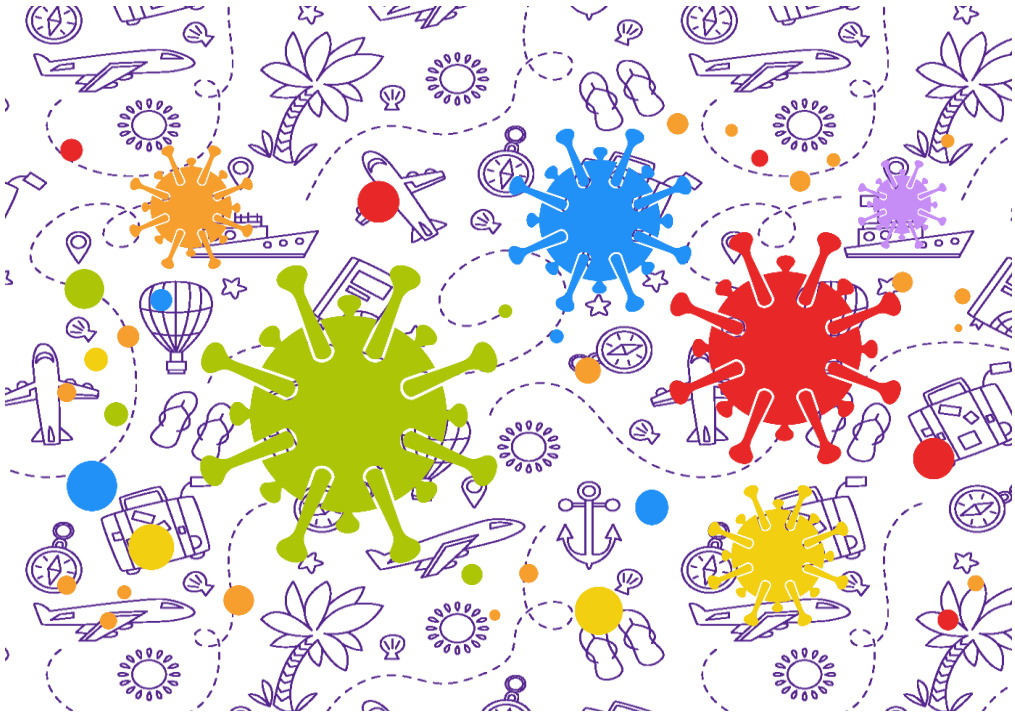

1.3. كوفيد-19 والتجارة الدولية

فرضت جائحة كوفيد-19 ضغطا نزوليا كبيرا على التدفقات التجارية، التي كانت تواجه أصلا تحديات متصاعدة قبل الوباء نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى. وأدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لحماية مواطنيها من الجائحة إلى تعطيل سلاسل التوريد وتسببت في صدمات خطيرة على مستوى جانبي الطلب والعرض. كما توقعت المنظمات الدولية الكبرى حدوث انخفاض كبير في التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الجائحة، توقعت منظمة التجارة العالمية (WTO, 2020) أن حجم صادرات البضائع العالمية قد ينخفض بنسبة 13 ليبلغ 32% في عام 2020.وفي الأشهر الأولى من الجائحة، تراجعت التجارة العالمية تماشيا مع التوقعات المبكرة، لكن الانتعاش الذي تبع الأزمة كان قويا نتيجة ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية.

ويقدم هذا الفصل تقييما للتطورات في التدفقات التجارية مع إشارة خاصة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهو يركز على التغيرات الشهرية والربع سنوية والسنوية في تجارة البضائع والخدمات، والتطورات في التجارة البينية وتدابير السياسة المتخذة استجابة للجائحة.

التجارة في السلع

يشير متوسط معدلات النمو لخمس سنوات في الصادرات السلعية إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي أظهرت أداء أفضل من المتوسط العالمي في العقد الأول من هذا القرن، عندما كانت الصادرات تزدهر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، في العقد الماضي، الذي شهد تباطؤا كبيرا في التجارة العالمية، سجلت بلدان المنظمة معدلات نمو سلبية في صادراتها (الشكل 1.3.أ). وبين عامي 2016 و 2020، انخفضت الصادرات الإجمالية من

الشكل 1.3: النمو في قيم الصادرات السلعية

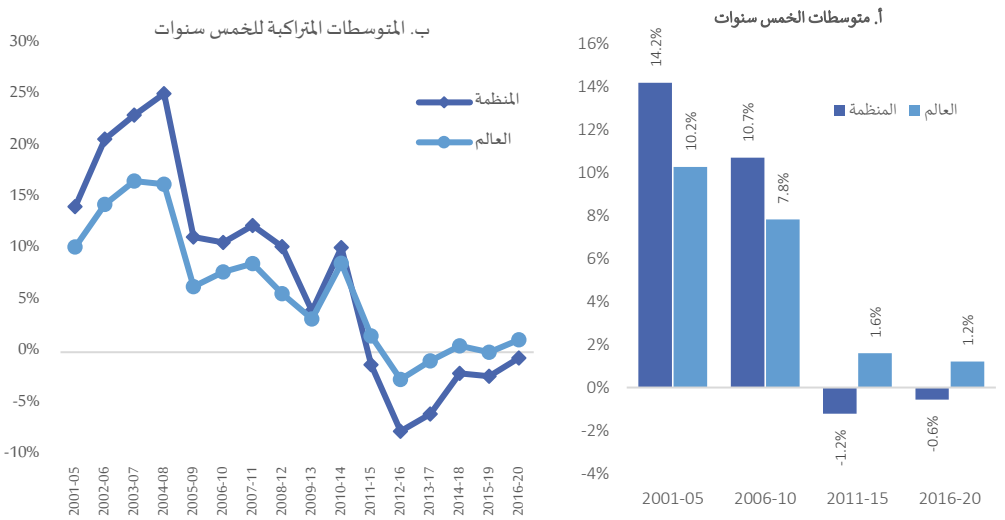

المصدر: بوابة بيانات منظمة التجارة العالمية، يوليو 2021.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 0.6% بالمقارنة مع متوسط زيادة بنسبة 1.2% في الصادرات العالمية. وكما ذكر أعلاه، أثرت الجائحة على الصادرات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشدة أكبر في عام 2020، مما تسبب في انخفاض حاد بنسبة 17% بالمقارنة مع الانخفاض العالمي البالغ نسبة 7.3%.

وتكشف المتوسطات المتراكبة المسجلة على مدى 5 سنوات أيضا أن بلدان المنظمة، بدءا من فترة 2011-2015، كانت تسجل معدلات نمو سلبية وضعيفة للصادرات بالمقارنة مع المتوسط العالمي (الشكل 1.3.ب).

الشكل 2.3: حجم الصادرات السلعية العالمية، فصليا (التغير السنوي، %)

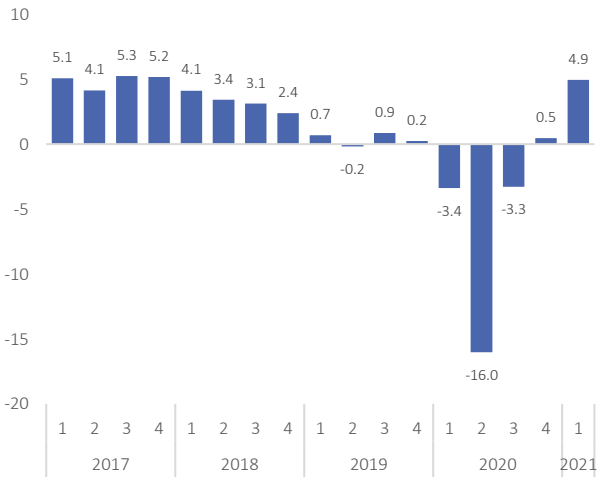

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

تشير معدلات النمو الربع سنوية في الصادرات السلعية إلى أن النمو في حجم التجارة العالمية كان بطيئا بالفعل عام 2019، والوباء أثر بشكل حاد على الصادرات خاصة في الربع الثاني من عام 2020 (16-%)، في وقت اتخذت فيه الإجراءات الأكثر تقييدا ضد انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم (الشكل 2.3). وخلال الربع الأخير من العام، تحول معدل النمو إلى إيجابي بمتوسط معدل نمو 0.5%، لكن الانتعاش الحقيقي جاء فقط في الربع الأول من عام 2021 بمتوسط معدل نمو 4.9%.

وأظهرت الصادرات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي اتجاها أكثر قوة خلال فترة 2017-2018 بالمقارنة مع الواردات، حيث كانت معدلات نمو الصادرات السنوية أعلى من معدلات نمو الواردات خلال تلك الفترة. وفي الوقت الذي تضاءلت فيه الروابط التجارية العالمية، بدأت الصادرات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الانخفاض بمعدل أعلى من وارداتها، خاصة بعد الربع الثالث من عام 2019. ومع تفشي وجائحة كوفيد-19، وصلت نسبة انخفاض الصادرات إلى 35.6% في الربع الثاني من عام 2020. وبعد انخفاضها لثمانية فصول متتالية، ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى خلال الربع الأول من عام (الشكل 3.3).

الشكل 3.3: إجمالي الصادرات والواردات من السلع حسب بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فصليا (التغير السنوي)

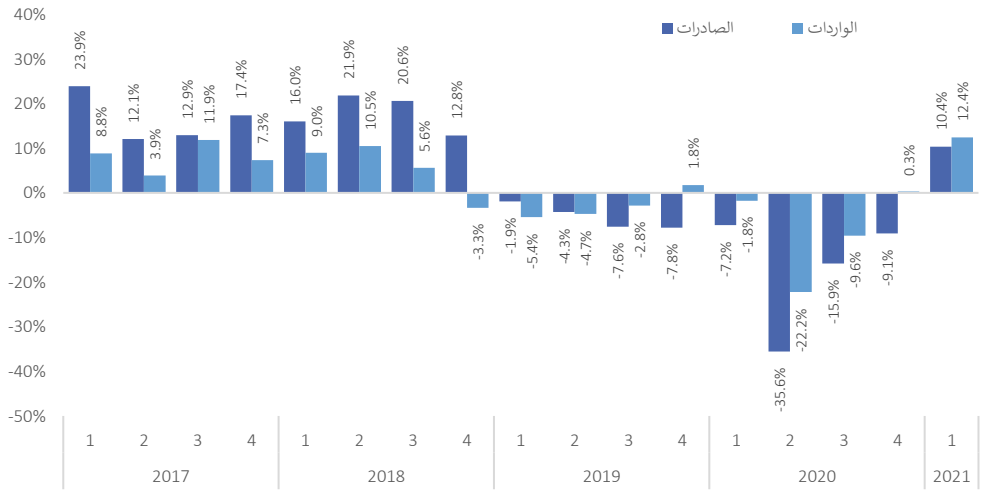

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، 30 يوليو 2021. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

ومع مراعاة توافر إحصاءات التجارة بتردد أعلى، تكشف بيانات الصادرات الشهرية (الشكل 4.3) أن معدل الانخفاض في الصادرات السلعية العالمية كان حادا بشكل خاص خلال شهري أبريل ومايو 2020، حيث تجاوز 25%. ومع ذلك، فإن النمو القوي في الصادرات العالمية في أبريل 2021 (54.9%) بالمقارنة مع قيمة العام السابق

الشكل 4.3: الصادرات السلعية، شهريا (التغير السنوي، %)

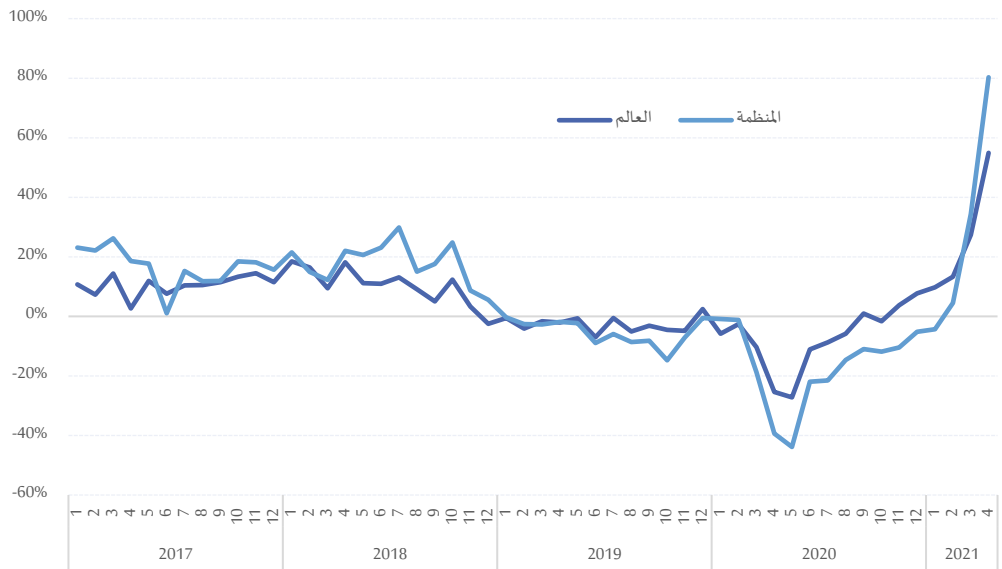

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، 30 يوليو 2021.

يعكس انتعاشا كبيرا في تدفق السلع عبر الحدود. وعندما يتعلق الأمر بدول منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من أن انتعاش الصادرات العالمية شرع في نوفمبر 2020، فإن الصادرات من بلدان المنظمة بدأت في الانتعاش فقط في فبراير 2021. ومع ذلك، كان نمو الصادرات مرتفعا بشكل ملحوظ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مارس (34.4%) وأبريل (80.3%)، متجاوزا معدلات النمو التي لوحظت في الصادرات العالمية في كلا الشهرين.

وتماشيا مع هذه الاتجاهات، انخفضت الصادرات البينية أيضا بشكل حاد بنسبة 25.7% في الربع الثاني من عام 2020 وتحول معدل النمو إلى الاتجاه الإيجابي فقط في الربع الأول من عام 2021 (الشكل 5.3). وعلى الرغم من التحديات والقيود المستمرة، تجاوزت القيمة الإجمالية للصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 87 مليار دولار أمريكي في تلك الفترة، وهو ما يمثل أعلى قيمة للصادرات الربع سنوية منذ عام 2015.

الشكل 5.3: الصادرات السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، فصليا

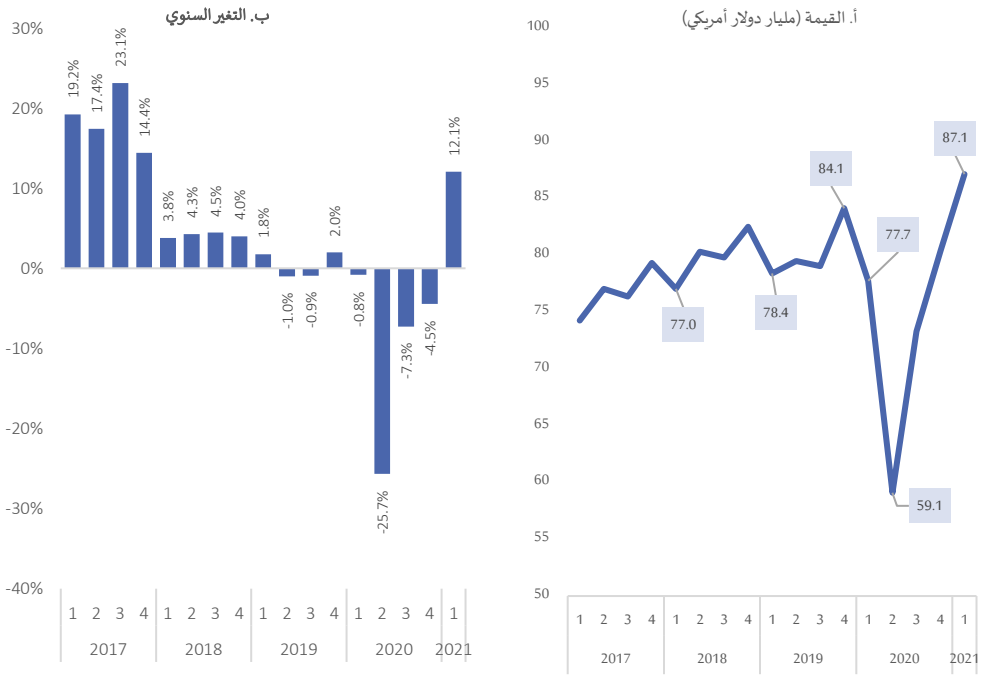

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، 30 يوليو 2021. تغطية البيانات: 56 بلدا عضوا في المنظمة.

على المستوى القطاعي، كان الوقود المعدني، بما في ذلك النفط والغاز، يشكل تقليديا حصة كبيرة من الصادرات التي تصدرها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إذ اقترب متوسط حصتها خلال فترة 2017-2019 من 44%، ولكن مع انخفاض الطلب على المصادر المعدنية أثناء الجائحة، انخفضت حصتها إلى أقل من 34% في عام 2020 (الشكل 6.3أ). وعليه، ارتفعت حصة جميع القطاعات الأخرى، حيث شهد قطاع الآلات ومعدات النقل أكبر زيادة لتصل إلى ما يقرب من 17%.

الشكل 6.3: بنية الصادرات في بلدان المنظمة (التصنيف الدولي الموحد للتجارة)

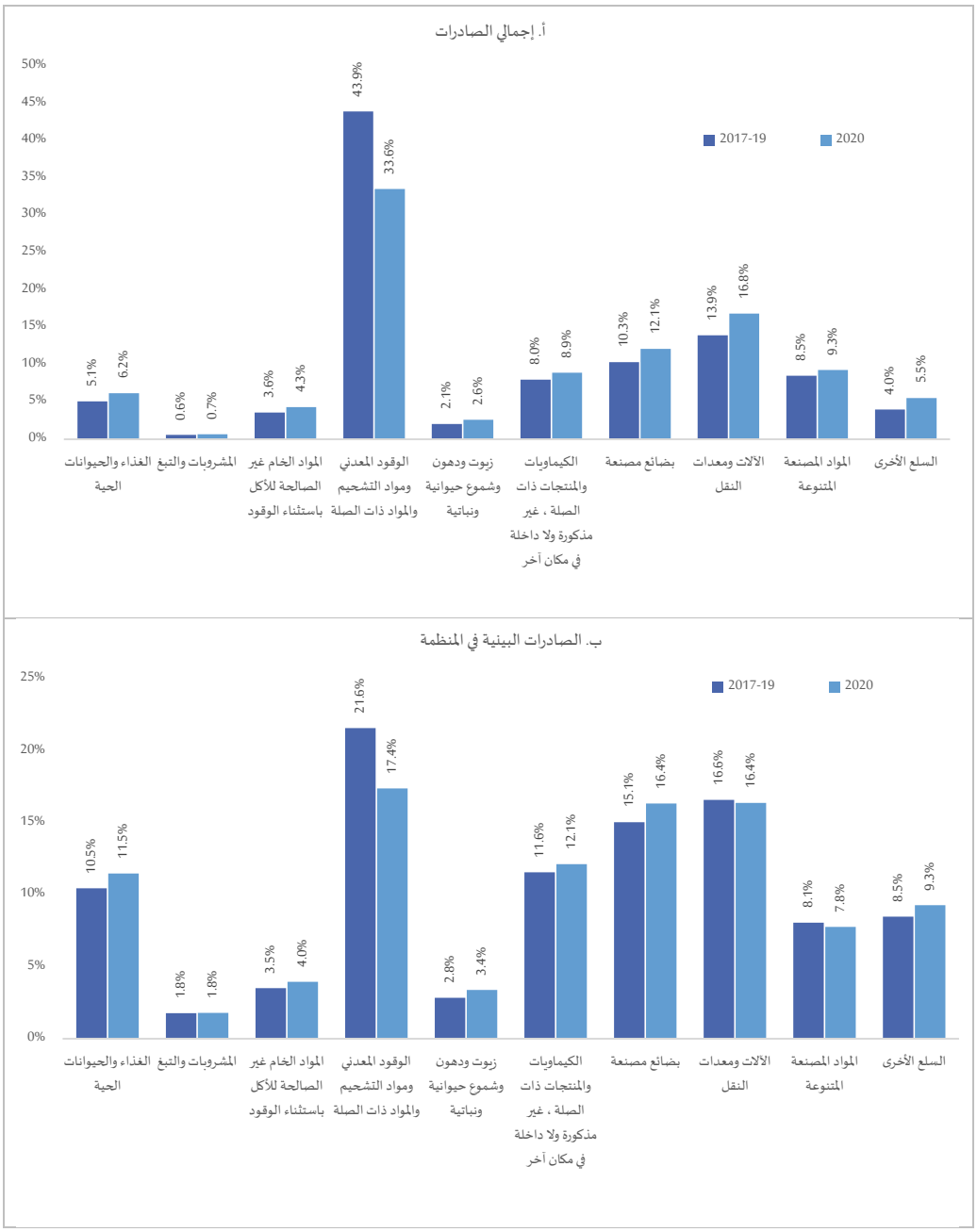

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

لوحظ نمط مماثل على المستوى البيني لمنظمة التعاون الإسلامي. فبينما انخفضت حصة الوقود المعدني بنحو أربع نقاط مئوية في عام 2020 بالمقارنة مع متوسط الثلاث سنوات السابقة، زادت حصة جميع القطاعات الأخرى تقريبا (الشكل 6.3.ب). والجدير بالذكر أن حصة السلع المصنعة والمنتجات الغذائية زادت أكثر من

غيرها. وفي حين زادت حصة صادرات الآلات مع بقية العالم، فقد انخفضت بشكل طفيف في إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 7.3: الميزان التجاري للسلعفي لدول منظمة التعاون الإسلامي حسب القطاعات (التصنيف الدولي الموحد للتجارة) ($US، بالمليون)

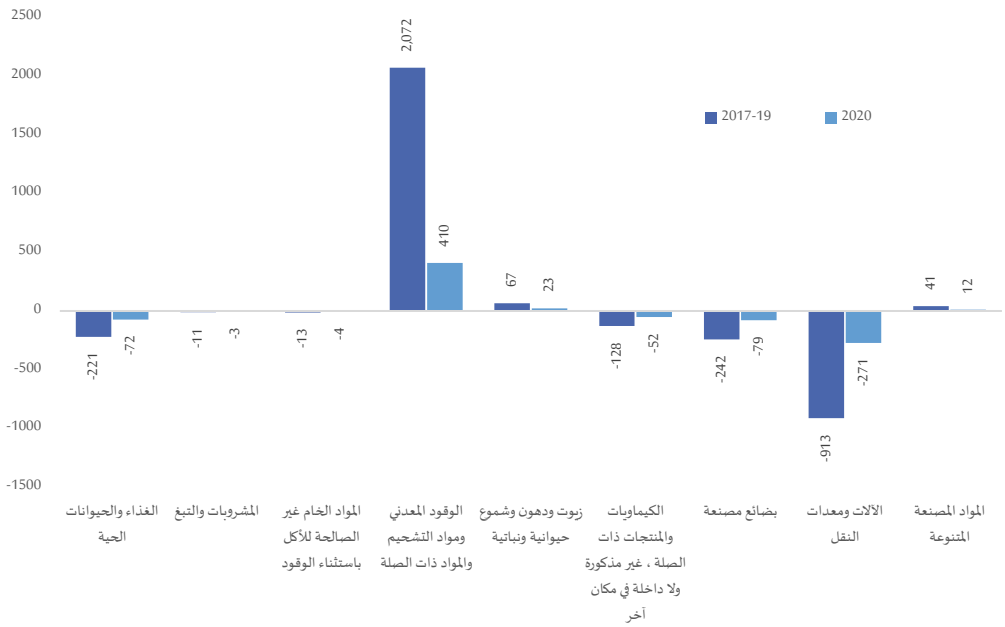

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

خلال الجائحة، لوحظ انعكاس في الميزان التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي على المستوى القطاعي، مما عرض صورة أكثر توازنا لقيم الصادرات والواردات بالمقارنة مع سنوات ما قبل الجائحة. وفي حين انخفض العجز في بعض القطاعات، تقلص الفائض أيضا في القطاعات الأقوى اعتياديا (الشكل 7.3). وعلى وجه الخصوص، انخفض الفائض التجاري في الوقود المعدني بشكل حاد من متوسط قيمته المسجل في فترة 2017-2019 والبالغ 2.1 مليار دولار أمريكي إلى 410 ملايين دولار أمريكي في عام 2020 نتيجة لانخفاض الأسعار وتراجع الطلب. ومن ناحية أخرى، انخفض العجز التجاري في الآلات ومعدات النقل وكذلك في المنتجات الغذائية بشكل كبير في عام 2020. ولكن الفائض الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في تجارة السلع تحول إلى الجانب السلبي في عام 2020، كما نوقش مسبقا في التقرير (راجع الشكل 26.2).

يمكن ملاحظة تأثير آخر للتغيرات في الأسعار وهياكل الطلب في أعقاب الجائحة في تركيز منتجات التصدير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويوضح مؤشر تركيز المنتجات الذي قدمه الأونكتاد إلى أي درجة تتركز صادرات وواردات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على عدد قليل من المنتجات بدلا من توزيعها بطريقة أكثر تجانسا بين العديد من المنتجات. وفي عام 2020، حققت بلدان المنظمة، في المتوسط، أدنى قيمة مؤشر للسلع المصدرة خلال العقد الماضي، مما يعكس أعلى مستوى تنوع حققته هذه البلدان على الإطلاق (الشكل 8.3). وقد ساهم الانخفاض في القيمة الإجمالية لصادرات المعادن في زيادة تنويع منتجات التصدير، لكن أنماط الطلب المتغيرة والتحديات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية ساعدت أيضا على زيادة تنويع منتجات الصادرات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أثناء الجائحة. وفي المقابل، لم يلاحظ أي تغيير كبير في مستوى تركيز المنتجات المستوردة، مما يعكس تنوع السلع التي تطلبها بلدان المنظمة من بقية العالم.

الشكل 8.3: مؤشر تركيز المنتجات لصادرات وواردات بلدان منظمة التعاون الإسلامي

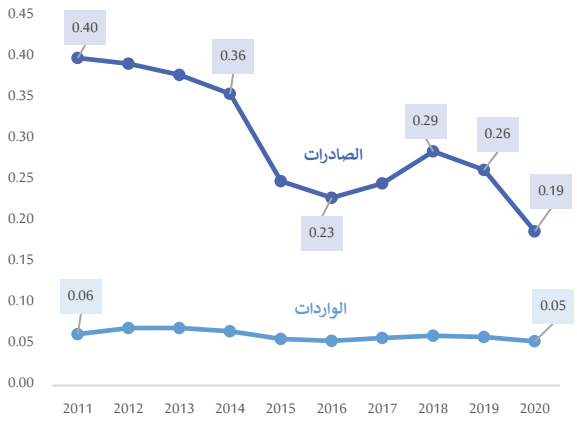

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

ملاحظة: كلما انخفضت قيمة المؤشر، زاد تنوع المنتجات.

الشكل 9.3: التغير في تركيبة الصادرات

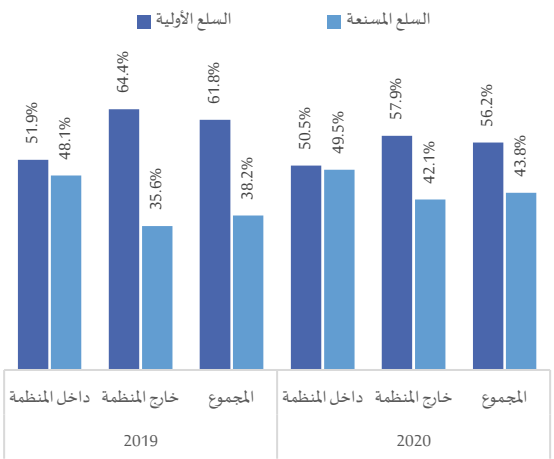

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

وعندما يتم تقسيم إجمالي الصادرات إلى مجموعتين رئيسيتين من المنتجات، وهما السلع الأولية والسلع المصنعة، لوحظ أن 61.8% من الصادرات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي صنفت كسلع أولية في عام 2019 (الشكل 9.3). وحصة السلع الأولية مرتفعة بشكل خاص في تجارتها مع البلدان غير الأعضاء في المنظمة (64.4%). وفي عام 2020، زادت حصة السلع المصنعة

الشكل 10.3: حصة الصادرات البينية في المنظمة من إجمالي الصادرات حسب درجة التصنيع والقطاعات

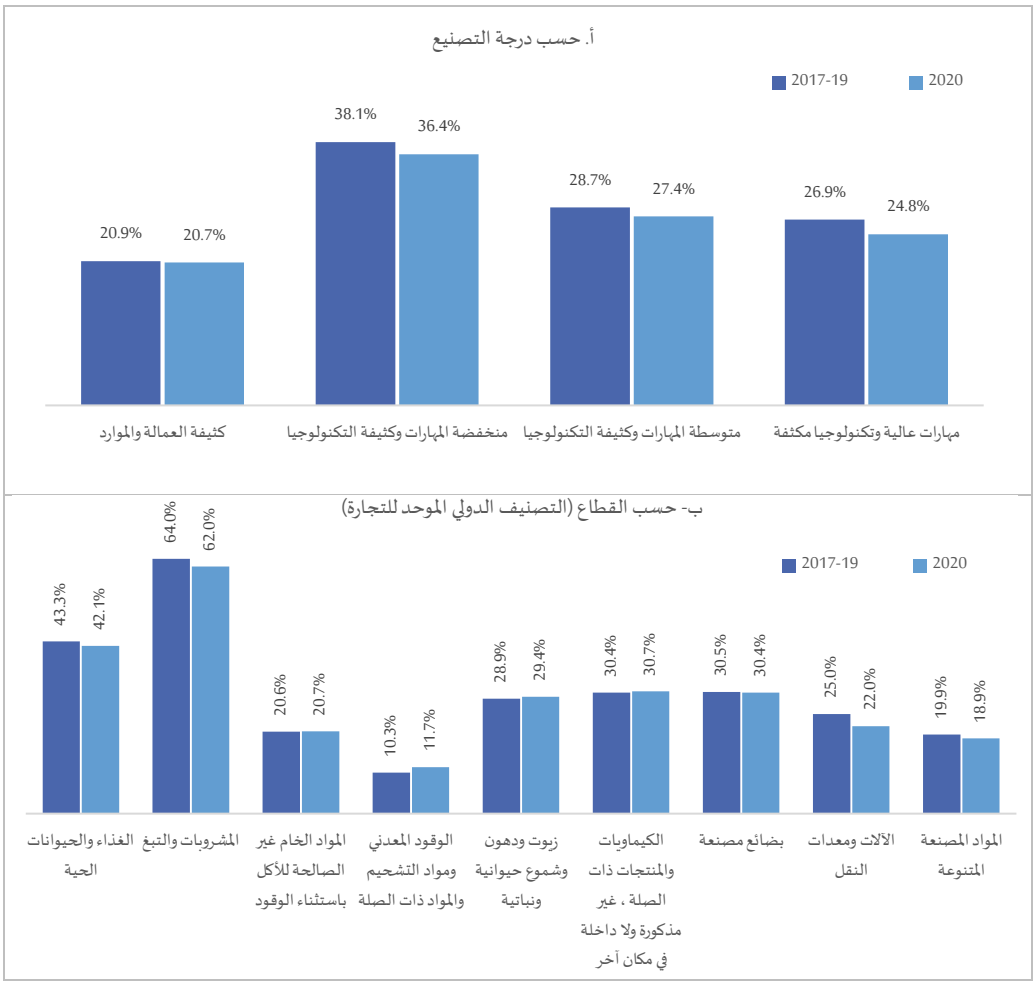

قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

في إجمالي الصادرات من 38.2% إلى 43.8%، مع زيادة أقوى بشكل خاص في الصادرات الصناعية إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة (من 35.6% إلى 42.1%). ومما يبعث على التفاؤل أن نلاحظ أن منتجات التصنيع تستحوذ على نصيب أكبر من الصادرات، لأن بلدان المنظمة تثبت قدرتها على إنتاج منتجات أكثر تنوعا وتطورا.

من الواضح أنه قد لوحظ انكماش كبير وإعادة توجيه في التدفقات التجارية من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى بقية العالم. كما استفادت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من أنماط التجارة المتغيرة أثناء الجائحة، وزادت حصتها في إجمالي الصادرات عام 2020 (راجع الشكل 27.2 أعلاه). وفيما يتعلق بالمهارات وكثافة التكنولوجيا، أدى النمو الأقوى نسبيا لصادرات المنتجات المصنعة إلى بقية العالم إلى انخفاض حصة

المنتجات منخفضة المهارات والتكنولوجيا المكثفة المُصدرة بين بلدان المنظمة (36.4%). وبالمثل، تم تصدير حصة أكبر من منتجات التصنيع ذات المهارات المتوسطة والعالية ومكثفة التكنولوجيا إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019 (الشكل 10.3.أ). وإن تصدير حصة أكبر من المنتجات إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة مع ارتفاع كثافة تكنولوجياتها قد يفضي إلى زيادة القدرة التنافسية لدول منظمة التعاون الإسلامي في الأسواق العالمية. يُظهر الشكل 10.3.ب حصة الصادرات البينية في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات بلدان المنظمة في مختلف القطاعات.وتأكيدا لما ورد أعلاه، يتم تصدير حصة كبيرة من المواد الغذائية والمشروبات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، في حين يتم تصدير حصة أكبر من الآلات ومعدات النقل إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي ارتفعت إلى 78% في عام 2020. ومن ناحية أخرى، يذهب حوالي 12% فقط من إجمالي صادرات الوقود المعدني من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى بلدان أخرى فيها.

الشكل 11.3: صادرات الخدمات العالمية، فصليا، التغير السنوي (%)

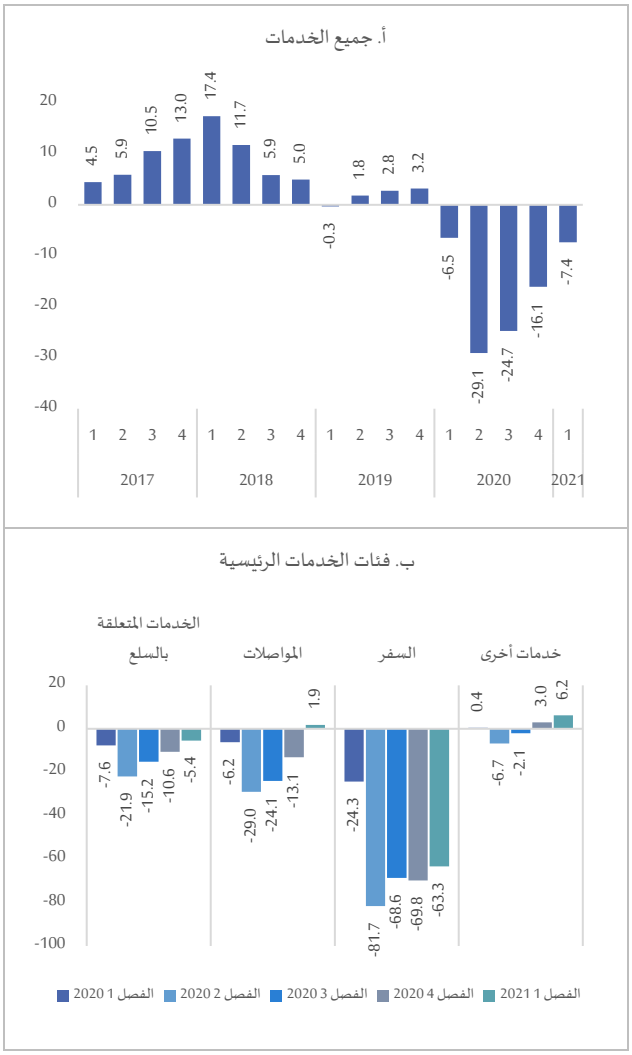

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

التجارة في الخدمات

تأثرت التجارة في الخدمات أكثر من التجارة في السلع. فقد انكمشت قيمة صادرات الخدمات العالمية بنسبة 6.5% في الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. كما تدهورت بنسبة 29.1% في الربع الثاني من عام 2020 (الشكل 11.3.أ). ومع انتشار التدابير التقييدية للحد من انتشار الوباء طوال عام 2020، استمر الانكماش في صادرات الخدمات في الفصلين التاليين. وشهد الربع الأول من عام 2021 أيضا انكماشا بنسبة

7.4% بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020، مما يدل على الآثار الحادة طويلة الأمد لكوفيد-19 على التجارة في الخدمات.

وعلى المستوى القطاعي، لوحظ التأثير الأشد في خدمات السفر، التي ظلت تتراجع لخمسة فصول متتالية، مع عدم وجود بوادر لأي تحسن كبير في الأفق. واعتبارا من الربع الأول من عام 2021، صارت خدمات النقل إيجابية. فيما بدأت صادرات الخدمات بخلاف السفر والنقل والسلع في الانتعاش في وقت مبكر من الربع الأخير من عام 2020 (الشكل 11.3.ب).

الشكل 12.3: صادرات الخدمات، التعير السنوي حسب القطاعات، 2020

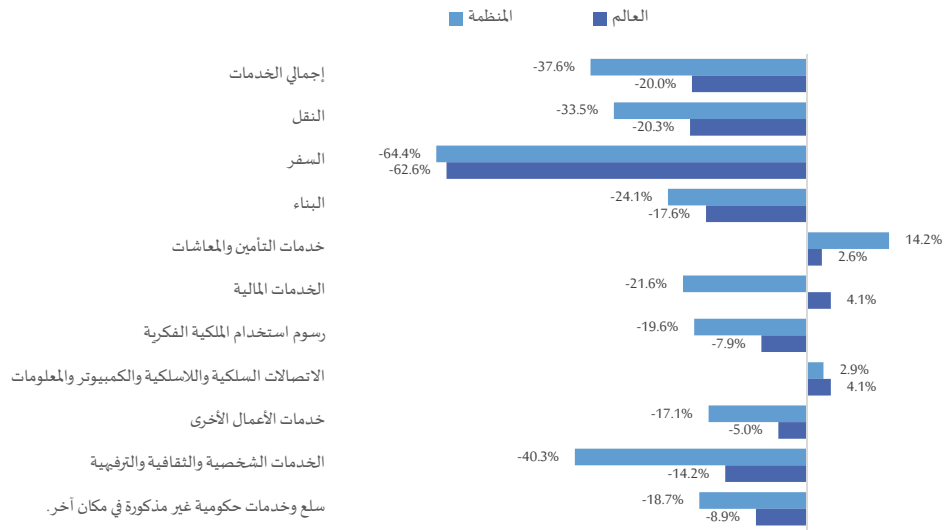

المصدر: قاعدتي بيانات منظمة التجارة العالمية وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

وبشكل عام، بلغ الانكماش الإجمالي في صادرات الخدمات العالمية 20% في عام 2020. ولكن تأثير الجائحة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي كان أكثر حدة، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 37.6% في صادرات الخدمات (الشكل 12.3). وتضررت خدمات السفر بشكل خاص نتيجة للقيود المفروضة على حركة الأشخاص عبر الحدود. وتراجعت صادرات خدمات السفر، التي تقلصت بنسبة 64.4% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بنسبة 62.6% على المستوى العالمي. كما شهد قطاع النقل، الذي يعتبر أكبر قطاع في مجال التجارة في الخدمات في بلدان المنظمة، انخفاضا بأكثر من 33%، في حين بلغ متوسط الانكماش العالمي 20.3%. وقد أدى الانكماش الشديد في هذين القطاعين الخدميين الأكثر أهمية إلى انخفاض حاد في صادرات الخدمات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. يوفر الجدول 1.3 إحصاءات أكثر تفصيلا عن قيمة صادرات الخدمات المسجلة عام 2020، والتغير في النسبة المئوية عن العام السابق، وحصة القطاعات في إجمالي الصادرات، مع مقارنة بين منظمة التعاون الإسلامي والعالم.

الجدول 1.3: التغير في صادرات الخدمات حسب القطاعات

	منظمة التعاون الإسلامي			العالم		
	الصادرات في 2020 (مليون دولار أمريكي)	التغير بالمقارنة مع 2019	الحصة من الإجمالي	الصادرات في 2020 (مليون دولار أمريكي)	التغير بالمقارنة مع 2019	الحصة من الإجمالي
إجمالي الخدمات	**279,336**	**%37.6-**	**%100.0**	**4,985,329**	**%20.0-**	**%100.0**
النقل	75,095	%33.5-	%26.9	829,860	%20.3-	%16.6
السفر	67,804	%64.4-	%24.3	548,930	%62.6-	%11.0
البناء	6,192	%24.1-	%2.2	91,394	%17.6-	%1.8
خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية	6,197	%14.2	%2.2	143,539	%2.6	%2.9
الخدمات المالية	4,156	%21.6-	%1.5	539,568	%4.1	%10.8
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	27,855	%2.9	%10.0	710,513	%4.1	%14.3
خدمات الأعمال الأخرى	26,332	%17.1-	%9.4	1,338,169	%5.0-	%26.8
خدمات شخصية وثقافية وترفيهية	1,603	%40.3-	%0.6	77,107	%14.2-	%1.5
السلع والخدمات الحكومية غير المذكورة في مكان آخر	11,076	%18.7-	%4.0	71,523	%8.9-	%1.4

المصدر: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، استفاد قطاعان من سلوك المستهلك المتغير أثناء الجائحة. ففي الوقت الذي أدى فيه تزايد حالة عدم اليقين والسعي إلى الأمن المالي إلى زيادة الطلب على خدمات التأمين، أدت الحاجة المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات الرقمية. وبناء على ذلك، نمت صادرات خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية بنسبة 14.2% في عام 2020، وزادت صادرات خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات بنسبة 2.9% (الشكل 12.3 و الجدول 1.3).

وعلى المستوى القطري، الإحصاءات ربع سنوية حول صادرات الخدمات متوفرة لما مجموعه 19 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. و الشكل 13.3 يعرض قيمة الصادرات من إجمالي الخدمات فضلا عن خدمات النقل والسفر للربع الأول لكل من 2019 و 2020 و2021 للمقارنة. وعند مقارنة الربع الأول من عام 2021 بالفترة نفسها في السنوات السابقة، يبدو أن ماليزيا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية قد شهدت أكبر انخفاض في إجمالي صادرات الخدمات (الشكل 13.3، العلوي). ويبدو أن اثنين من الوجهات السياحية الرئيسية، تركيا ومصر، قد تأثرتا بشكل أقل حدة على الرغم من إجراءات السفر الصارمة. ويرتبط هذا في الغالب بحقيقة أن الفصول الأولى لا تعتبر مواسم ذروة للخدمات السياحية. كما تشير القوة النسبية لصادرات الخدمات في هذه البلدان وعدد قليل من بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى إلى وجود قطاعات خدمات أكثر مرونة بخلاف السياحة.

وكما هو موضح في الشكل 13.3 (الوسط)، ظلت خدمات النقل أكثر قوة خلال الفترة قيد المقارنة. ومع ذلك، فقد تأثرت خدمات السفر بشدة في جل البلدان التي تتوفر عنها البيانات (الشكل 13.3، السفلي). وتشمل البلدان الأكثر تضررا كل من إندونيسيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية.

الشكل 13.3: صادرات الخدمات في بلدان مختارة من بلدان المنظمة ($US، بالمليار)

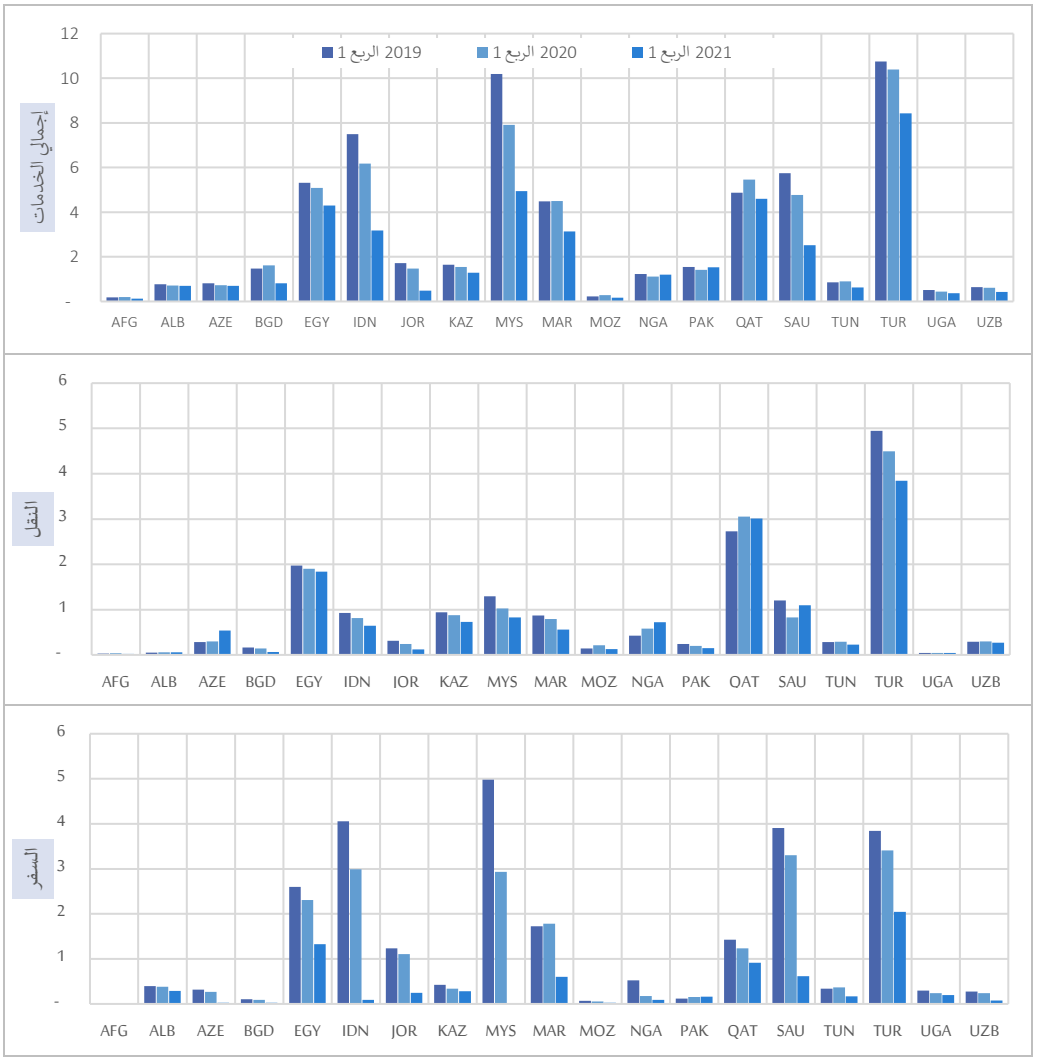

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يوليو 2021

الإجراءات على مستوى السياسات التجارية

اعتمدت العديد من الحكومات أدوات متنوعة على مستوى السياسة التجارية للاستجابة للتحديات والضغوط المختلفة التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وشمل ذلك كلا من الإجراءات الجمركية وغير الجمركية، إما من أجل تسهيل التجارة أو تقييدها. وقد تم استخدام التدابير غير الجمركية (NTMs) مثل القيود على

التصدير بشكل أكثر أثناء الجائحة لمنع حدوث النقص في إمدادات المنتجات الطبية في البلدان المصدرة كرد فعل على زيادة الطلب المحلي. كما يتم تنفيذها لتسهيل استيراد السلع والمنتجات الهامة.

ووفقا لقاعدة بيانات الأونكتاد حول التدابير المتخذة على مستوى التجارة بشأن كوفيد-19، التي نُشرت اعتبارا من 15 مارس 2021، تم تطبيق ما يقرب من 300 إجراء في جميع أنحاء العالم. وتم تنفيذ حوالي 30% من هذه الإجراءات من قبل بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين التدابير غير الجمركية البالغ عددها 89 التي نفذتها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان 29 منها لتسهيل التجارة و 60 لتقييد تدفق بعض السلع الأساسية (الشكل 14.3).ومن بين هذه التدابير، لا تزال 19 من التدابير التيسيرية و 35 من التقييدية فعالة. وبالمثل، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال 28 من أصل 82 تدبيرا لتيسير التجارة و 79 من أصل 131 تدبيرا لتقييدها نشطة، كما أفاد الأونكتاد في آخر تحديث له في مارس 2021.

وتضمنت التدابير غير الجمركية التقييدية للتجارة قيودا على الصادرات بمختلف أشكالها لمنع حدوث النقص في السلع الأساسية، واشتراطات أكثر صرامة في مجال الصحة والصحة النباتية (SPS) لضمان جودة المنتجات وسلامتها. وتشمل التدابير الرامية إلى تيسير التجارة تخفيف شروط الإذن

الشكل 14.3: التدابير غير الجمركية المتخذة استجابة لكوفيد-19 (العدد)

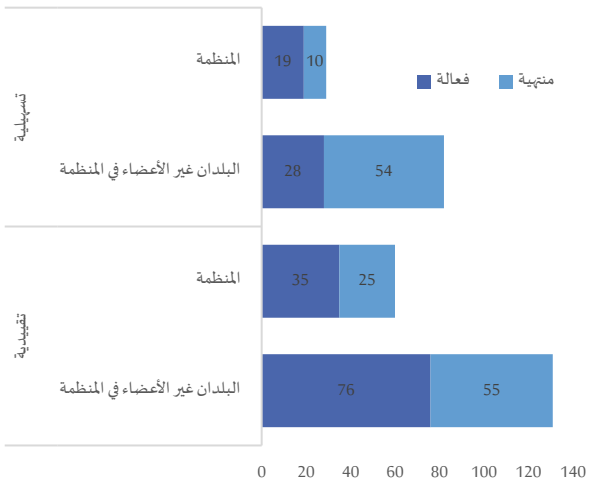

المصدر: الاونكتاد، قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية بشأن كوفيد-19، يوليو 2021.

الشكل 15.3: التدابير غير الجمركية المتخذة استجابة لكوفيد-19: الأهداف الرئيسية (عدد)

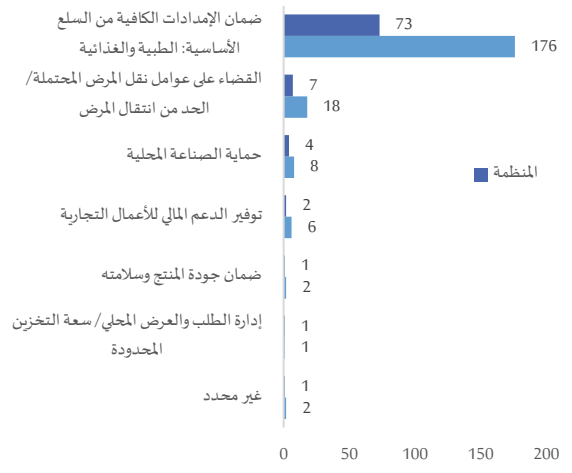

المصدر: الاونكتاد، قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية بشأن كوفيد-19، يوليو 2021.

والترخيص وكذلك الإعفاء من مختلف الضرائب المفروضة على المنتجات المستوردة أو إرجائها إلى ما بعد. بحيث ساهمت هذه التدابير في تعجيل التجارة في هذه السلع، مما ساهم بدوره ضمان توفير الإمدادات الكافية للبلد.

وأثناء هذه الجائحة، تمثل الهدف الرئيسي من التدابير غير الجمركية في ضمان الإمدادات الكافية من السلع الأساسية بما في ذلك المنتجات الطبية والغذاء (الشكل 15.3). وعلى الرغم من أن هذه التدابير حسنت من مستوى استفادة البلدان التي تفرض قيودا على الصادرات، فإنها أثرت سلبا على توافر السلع الأساسية في البلدان المعتمدة على الاستيراد، ولا سيما البلدان الأكثر هشاشة. وقد كان الحد من ناقلي الأمراض المحتملين أو انتقال المرض وحماية الصناعة المحلية من بين الأهداف الأخرى للتدابير غير الجمركية التي وضعتها كل من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولكن نظرا لأن هذه التدابير كثيرا ما تُفرض دون تنسيق مع الشركاء التجاريين، فقد تعطلت سلاسل القيمة العالمية وعُرقل التدفق السلس للتجارة في السلع الأساسية.

واستثمرت العديد من الحكومات أيضا في قدرات سلطات جماركها لتسهيل التجارة من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية. كما سعوا إلى إمكانية إدخال أو توسيع نظام النافذة الواحدة لتقليل التفاعل بين الناس. وفيما يتعلق بالممارسات المتعلقة بالسلطات الجمركية، توفر منظمة الجمارك العالمية (2020) معلومات حول الممارسات المتعلقة بالجمارك، بما في ذلك أكثر من 30 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لهذه المعلومات، فإن معظم بلدان المنظمة التي تتوافر عنها البيانات تقدم إعفاءا كليا أو جزئيا من الرسوم والضرائب على السلع المتعلقة في الغالب بالإمدادات والمواد والمعدات المستخدمة عادة لمكافحة فيروس كورونا. كما نفذت بلدان المنظمة إجراءات جمركية خاصة، بما في ذلك التخليص السريع والتسريح الفوري والتسليم المباشر (مع الدفع المؤجل) من أجل تسهيل التجارة. وقد لوحظ أيضا أن بعض بلدان المنظمة سهلت التجارة من خلال تيسير المتطلبات المستندية، لا سيما من خلال تقليل عدد الوثائق المطلوب تقديمها أو قبول نسخ الوثائق الأصلية.

الشكل 16.3: التدابير الجمركية المتخذة استجابة لكوفيد-19 (عدد)

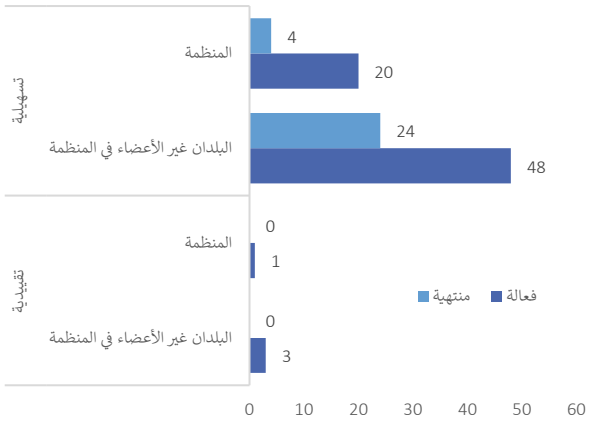

المصدر: الاونكتاد، قاعدة بيانات التدابير الجمركية بشأن كوفيد-19، يوليو 2021.

وبالإضافة إلى التدابير غير الجمركية، اتخذت العديد من البلدان أيضا تدابير جمركية، ولكنها كانت موجهة في الغالب نحو تسهيل التجارة. ويوجد تدبير جمركي تقييدي واحد فقط داخل منظمة التعاون الإسلامي ولا يزال نشطا. وقد أدخلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي 24 تدبير جمركي لتسهيل

التجارة، 20 منها لا تزال نشطة. أما البلدان غير الأعضاء في المنظمة، فلا تزال 48 من التدابير الجمركية الـ72 التي اتخذتها لتسهيل التجارة سارية. (الشكل 16.3).

بشكل عام، يمكن أن تكون التدابير غير الجمركية أدوات مفيدة لتحقيق أهداف مشروعة وفعالة للغاية في ضمان الجودة العالية للسلع وحماية سلامة المستهلكين. ولكن العديد من البلدان لجأت إلى استخدام تدابير تقييدية للتجارة ربما دون النظر في آثارها السلبية المحتملة.فهناك درجة عالية من الترابط الاقتصادي العالمي، والإجراءات التي تعتمد من جانب واحد تهدد سلاسل التوريد والقيمة العالمية وتشكل تهديدات للصحة العامة أو الأمن الغذائي أو سبل العيش. وهذا يتطلب تنسيقا فعالا بين البلدان لتقليل الآثار السلبية للتدابير غير الجمركية.

توصيات متعلقة بالسياسات

أدى التنويع المحدود للمنتجات والأسواق إلى انخفاض أكبر في الصادرات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع البلدان غير الأعضاء في المنظمة.ورغم أن مؤشرات تنويع المنتجات تشير إلى تحسن في تنويع السلع المصدرة، فقد يكون هذا مجرد وهم ناتج عن انخفاض أسعار الوقود خلال عام 2020. وإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتطلب استراتيجيات طويلة الأجل لتوسيع تنوع منتجات التصدير وكثافتها التكنولوجية من أجل الحد من التعرض لتقلبات الأسعار والطلب الخارجي لتصبح أكثر مرونة في الأسواق العالمية.

وبالإضافة إلى النقص على مستوى تنويع المنتجات، تشكل الحواجز الجمركية وغير الجمركية الكبيرة عقبة رئيسية أمام تحسين التدفقات التجارية. فمعدلات التعريفات والضرائب المتعلقة بالتجارة المرتفعة نسبيا تأثر سلبا على القدرة التنافسية لدول منظمة التعاون الإسلامي من حيث التجارة الدولية. وأثناء الجائحة، أعاد عدد من بلدان المنظمة والدول غير الأعضاء فيها تفعيل الحواجز التجارية للتخفيف من الآثار السلبية المباشرة للجائحة على الاقتصادات المحلية. ومع ذلك، فمن الضروري الحفاظ على التدفق العادي للتجارة لضمان توفير المنتجات الأساسية ولإرسال إشارة تبعث على الثقة على مستوى الاقتصاد العالمي.

وحينما ينبغي بذل الجهود للحد من هذه الحواجز في فترة ما بعد الجائحة، يجب التركيز بشكل خاص على تيسير التجارة. ففي العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تعتبر مسائل مثل عدد المعاملات المطلوبة لإتمام الإجراءات الجمركية، والتكلفة العالية للنقل، وأوقات الانتظار الطويلة في الجمارك، والافتقار إلى معايير الجودة المنسقة أو الموحدة على مستوى المنظمة للسلع والخدمات من بين العقبات التي تحد من الكفاءة في تجارة السلع. وإذا كان الهدف هو الرقي بمستوى التعاون التجاري بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى المستويات المرغوبة، فهناك حاجة إلى التشغيل السريع لمخططات تيسير التجارة مثل نظام الأفضليات التجارية للمنظمة، وائتمانات التصدير وتأمين الاستثمارات فضلا عن الاعتراف بالمعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة. كما أن إقامة مناطق لمعالجة الصادرات والتجارة الحرة من شأنه أن يساهم في تنمية التجارة البينية في المنظمة.

ورغم أن قطاع الخدمات قد تأثر بشدة أكثر من قطاع التصنيع خلال الجائحة، فقد كان القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي، والتجارة في الخدمات نمت بشكل أسرع من التجارة في السلع خلال العقد الماضي. وإن هناك

تحول كبير في قطاع الخدمات. ففي حين أن نصيب صادرات الخدمات التقليدية، بما في ذلك السياحة والنقل، آخذ في التراجع، تسير صادرات الخدمات الحديثة والأكثر كثافة من حيث التكنولوجيا، لا سيما تلك المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منحى تصاعدي.وقد تسارع هذا الاتجاه مع تفشي جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تنويع قاعدة صادراتها في الخدمات لتستأثر بحصة أكبر من التجارة العالمية في الخدمات. وقد أدى الاعتماد الشديد على قطاعات الخدمات التقليدية إلى تقلص أكبر في صادرات الخدمات من بلدان المنظمة أثناء الجائحة بالمقارنة مع المتوسط العالمي. وإن من شأن تطوير اقتصاد مبني على الخدمات يتسم بالكفاءة والتنافسية والتجارة في الخدمات في القطاعات الناشئة أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء التجاري لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

تلعب التجارة في الخدمات أيضا دورا مهما في التحول الاقتصادي وخلق فرص العمل، مما يمكّن البلدان من تنويع اقتصاداتها والارتقاء بها من خلال الاندماج بشكل أساسي في سلاسل القيمة العالمية. وقد تركز البلدان غير الساحلية أو المهمشة جغرافيا على القطاعات التي تكون فيها المسافة والظروف المادية أقل أهمية والتي لديها القدرة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق فرص العمل. وهذا يتطلب بناء القدرة الإنتاجية والتنافسية في القطاعات المستهدفة من خلال سياسات وبرامج وطنية جيدة التصميم.

إن مختلف العقبات القائمة في ممارسة الأعمال (مثل ارتفاع مستوى البيروقراطية في الجمارك، والإجراءات التي تستغرق وقتا طويلا، وترتيبات النقل المكلفة) لا تحد فقط من نمو التجارة الدولية، بل تجعل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، أقل جاذبية نسبيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وهذا يتطلب من بلدان المنظمة بذل المزيد من الجهود لخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة حيث يمكن للشركات إتمام معاملاتها عبر الحدود بسهولة. ومن أجل جذب الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من إعادة التشكيل المحتمل لسلاسل القيمة العالمية بدافع الجائحة، يجب على بلدان منظمة التعاون الإسلامي تطوير بناها التحتية المادية والرقمية، وتحسين مناخ الاستثمار العام وتقليل الحواجز غير الجمركية والإدارية.

كما تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية للنقل والاتصالات ضرورية لتوفير بيئة مواتية للشركات التي تبحث عن شبكات سلاسل قيمة بديلة. ومن أجل تحسين القدرات التكنولوجية، ثمة حاجة للاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة نفقات البحث والتطوير وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأخيرا، ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة الجاهزية لمخاطر سلاسل التوريد وتحسين المرونة في مواجهة هذه المخاطر، مثل فشل شبكات النقل والاتصالات، ومخاطر السوق المالية، ومخاطر الأوبئة والجوائح، ومخاطر الأمن السيبراني.

وهناك أيضا فرص للتكامل الاقتصادي الإقليمي. فعلى الرغم من أن بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتنافس بسلة منتجات مماثلة في الأسواق الدولية، إلا أن هناك أوجه تكامل مهمة بين مختلف بلدان المنظمة، والتي يمكن استغلالها بشكل أفضل في الوضع الاقتصادي الراهن. وفي ظل وجود إرادة سياسية قوية، يمكن أن يؤدي تطوير سلاسل القيمة الأقاليمية في بعض الصناعات إلى تحقيق منافع اقتصادية مهمة على شكل إنتاجية ووفورات الحجم والقدرة التنافسية، مما من شأنه أن يعزز الفرص الناشئة عن عودة سلاسل القيمة العالمية إلى موطنها وتنويعها.

2.3. كوفيد-19 وقطاع النقل

تسببت إجراءات الاحتواء المتخذة للحد من جائحة كوفيد-19 في حدوث اضطرابات شديدة على مستوى كل جانب من جوانب النقل المحلي والدولي تقريبا.كما تأثر نقل الركاب داخل الحدود وعبرها بشدة بسبب إجراءات الحجر الصحي الصارمة، حيث واجهت شركات الطيران تحديات غير مسبوقة لتظل قادرة على الاستمرار من الناحية المالية بسبب الانخفاض الحاد في الطلب والأرباح. وفي المقابل، ظل نقل البضائع والخدمات اللوجستية أكثر قوة خلال هذه الفترة، على الرغم من تعرضه لانقطاعات وعقبات عرضية مع مرور الوقت. وكانت مرونة النقل البحري ذات أهمية بالغة بشكل خاص في تجنب انقطاعات سلاسل التوريد عبر المناطق.

ومع انخفاض الطلب على السفر إلى أدنى مستوى على الإطلاق في عصرنا الحديث، حثت أزمة كوفيد-19 الحكومات على تطوير استجابة سياسية قوية على مستوى قطاع النقل.وأدت متطلبات التباعد الاجتماعي ومتطلبات الحجر الصحي إلى انخفاض كبير في قدرة النقل المتاحة للسفر المحلي والدولي. وقدمت العديد من الحكومات برامج دعم متنوعة لمساعدة قطاع النقل على البقاء فعالا خلال الجائحة.وتمثل التركيز الرئيسي في مجال النقل المحلي في الحفاظ على تشغيل نظام النقل الأساسي لتلبية متطلبات النقل العام الأساسية وسلاسل التوريد المحلية. ومع تعافي البلدان من الجائحة، فإنها ستحتاج أيضا إلى سياسات لإعادة تشكيل قطاع النقل لتمكين تنقل الأشخاص والسلع بطريقة آمنة ومستدامة ومرنة.

وفي هذا الصدد، يقدم هذا القسم تقييما لتأثيرات جائحة كوفيد-19 على قطاع النقل مع إشارة خاصة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. كما يقدم تحليلات للتأثيرات على وسائل النقل المختلفة، وبالتحديد على النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية وعبر الطرق.

التأثير على النقل الجوي

يلعب قطاع النقل الجوي دورا اقتصاديا مهما بوجود روابط قوية بين مختلف القطاعات. فانخفاض الطلب على السفر الجوي لا يؤثر على إيرادات شركات الطيران فحسب، بل يقلل أيضا من الطلب على اقتناء الطائرات الجديدة ويؤدي إلى تدهور القدرات التشغيلية في المطارات، مما يؤثر على التوظيف في جميع القطاعات ذات الصلة. وإن قطاع النقل الجوي الذي يعمل بشكل جيد من شأنه إقامة روابط تجارية موثوقة مع البلدان الشريكة، حيث يتيح الشحن الجوي العمليات السلسة لسلاسل التوريد العالمية.كما أن السفر بغرض العمل عامل آخر يتسم بالأهمية في تمكين الترابط العالمي كقناة لنقل المعرفة الدولية. وعلاوة على ذلك، يعتبر توافر رحلات دولية وعابرة للقارات بدون توقف عاملا مهما يسهم في ترسيخ جاذبية الوجهات السياحية الدولية فضلا عن تحفيز الشركات متعددة الجنسيات لاتخاذ قرار فيما يتعلق بتحديد موقع عملها.

وللنقل الجوي محورين رئيسيين: الطيران المدني ونقل السلع.وبسبب إغلاق الحدود والقيود المفروضة على السفر أثناء الجائحة، كان مجال الطيران المدني من بين القطاعات الأكثر تضررا على مستوى العالم. كما أدت التدابير المتخذة خلال الجائحة وتراجع الرغبة في السفر إلى انخفاض كبير في الطلب على خدمات الخطوط الجوية وأضعفت الجدوى المالية لمشغلي النقل وأنظمة النقل، بما في ذلك المطارات.

الطيران المدني

وفقا لمنظمة الطيران المدني الدولية (ICAO, 2021)، انخفض العدد الإجمالي للمسافرين المجدولين بنسبة 60% في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019 (الجدول 2.3). وعلى الرغم من بعض التحسينات المسجلة عام 2021، من المتوقع أن يظل العدد الإجمالي للمسافرين أقل بنسبة 42-48% عن العدد الذي تم تحقيقه في عام 2019.ويعتبر الانخفاض في العدد الإجمالي للمسافرين الدوليين أكثر بقليل من الانخفاض في الركاب المحليين، ولكن من حيث النسبة المئوية، يصل الانخفاض في عدد الركاب الدوليين حتى 74% ما بين 2019 و 2020 بسبب إغلاق الحدود أو قوانين السفر الصارمة للحد من انتشار الفيروس. وفي حين أنه من المنتظر حدوث انتعاش معتدل في السفر المحلي، من المتوقع أن ينتعش السفر الدولي بشكل طفيف نتيجة للقيود المستمرة على السفر عبر الحدود في عام 2021.

الجدول 2.3: الآثار التقديرية لكوفيد-19 على قطاع الطيران

	المحلي	الدولي	المجموع
2020 مقابل 2019 (النتائج التقديرية الحالية)			
المقاعد	-38%	-66%	-50%
الركاب	انخفاض في عدد المسافرين بلغ **1.323 مليون** شخص (-50%)	انخفاض في عدد المسافرين بلغ **1.376 مليون** شخص (-74%)	انخفاض في عدد المسافرين بلغ **2.699 مليون** شخص (-60%)
الإيرادات	خسارة ما يقرب من **120 مليار دولار أمريكي** من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران	خسارة ما يقرب من **250 مليار دولار أمريكي** من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران	خسارة ما يقرب من **371 مليار دولار أمريكي** من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران
2021 مقابل 2019 (التقديرات الأولية)			
المقاعد	-18% حتى -21%	-56% حتى -63%	-34% حتى -38%
الركاب	انخفاض في عدد المسافرين تراوح بين **674 و 776 مليون** شخص (-26% حتى -29%)	انخفاض في عدد المسافرين تراوح بين **1,207 و 1,369 مليون** شخص (-65% حتى -74%)	انخفاض في عدد المسافرين تراوح بين **1,881 و 2,146 مليون** شخص (-42% حتى -48%)
الإيرادات	خسارة ما يقرب من **59 حتى 69 مليار دولار أمريكي** من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران	خسارة ما يقرب من **217 حتى 246 مليار دولار أمريكي** من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران	خسارة ما يقرب من **276 حتى 315 مليار دولار أمريكي** من إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران

المصدر: منظمة الطيران المدني الدولي (2021)

ونتيجة لذلك، شهد قطاع الطيران العالمي انخفاضا كبيرا في الإيرادات، مدفوعا بشكل أساسي بانقطاع على مستوى العمليات الدولية. وفي عام 2020، تم الإبلاغ عن خسارة تبلغ حوالي 371 مليار دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات التشغيلية ومن المتوقع أن تظل هذه الخسارة عند حوالي 300 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بالمقارنة مع 2019.

انخفض حجم حركة المرور، الذي يتم قياسه بالعائد على الراكب لكل كيلومتر (RPKs، على الصعيدين الدولي والمحلي) بنسبة 90% في أبريل 2020، وبلغ الانخفاض التراكمي المسجل في عام 2020 نسبة 65.9% بالمقارنة مع

2019، وفقا لإحصاءات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA). وهذا أسرع بثماني مرات مما كان عليه خلال الـ12 شهرا التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر - والتي كانت تعتبر أشد أزمة طيران حصلت قبل عام 2020 (IATA, 2020). وفي ديسمبر 2020، كان العائد على الراكب لكل كيلومتر الدولي لا يزال منخفضا بنسبة سنوية تبلغ 85.3% - تحسن بمقدار 13 نقطة مئوية فقط عن أدنى نقطة للأزمة في أبريل، مما يعكس تأجيل الانتعاش في السفر الجوي (OECD, 2021b).

الشكل 17.3: البلدان ذات أكبر حركة للركاب، 2019 (عدد الركاب ومعدل النمو المسجلين على مدى العام السابق)

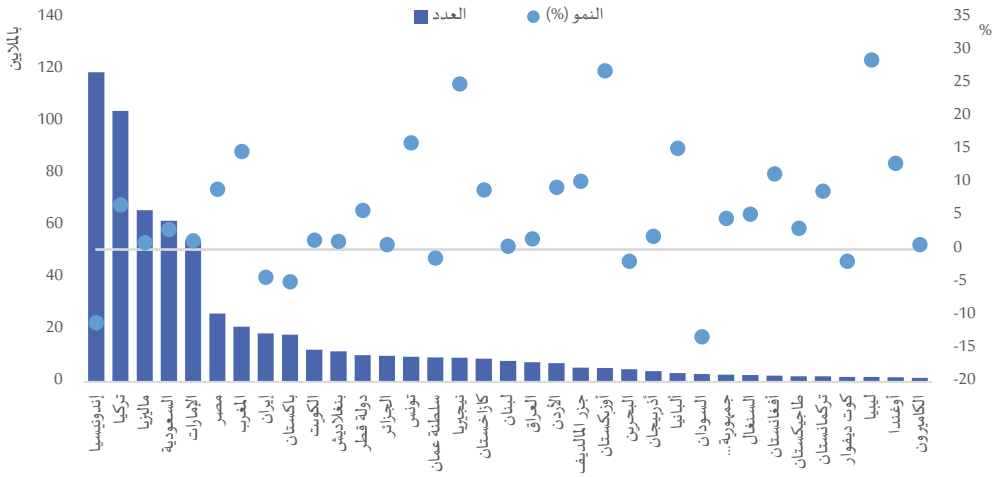

المصدر: الاتحاد الدولي للنقل الجوي، الإحصاءات العالمية للنقل الجوي لعام 2020.

تغطي تصنيفات بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر حركة للركاب الواردة في الشكل 17.3 حركة المرور المجدولة بأكملها، لدى جميع شركات الطيران في جميع أنحاء العالم. وتعكس البيانات جميع أعداد الركاب المسجلة من أو إلى أو داخل البلد المعني. وتمثل إندونيسيا وتركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي سجلت أكثر من 50 مليون مسافر مجدول في عام 2019.

وفي أبريل 2020، شهدت سعة الركاب الدولية انخفاضا غير مسبوق بنسبة 94%، حسب ما أبلغت عنه منظمة الطيران المدني الدولية (2021). ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، المسجلة لنسبة الانخفاض هذه، كانت تركيا إحدى أكثر البلدان تضررا من حيث النسبة المئوية للتغير في سعة الركاب. كما شهد النقل الجوي في بلدان المنظمة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وماليزيا وقطر، صدمة أولية تجاوزت في الغالب 80% (ICAO, 2021).وقد تأثرت كل منطقة من مناطق العالم بشدة، ولو بدرجات متفاوتة تعكس مدى اعتماد قطاع خطوط طيرانها على السفر عبر الحدود. ولهذا السبب، كانت شركات الطيران في الشرق الأوسط هي الأكثر تضررا (بتسجيل انخفاض في السوق الإجمالي بنسبة 72% عام 2020)، وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأقل تضررا نسبيا (بتسجيل انخفاض بنسبة 62%) (OECD, 2021b).

يعرض الشكل 18.3 الإحصائيات العالمية عن عدد الرحلات التجارية. فقد كانت الصدمة الأولية شديدة في جميع أنحاء العالم، ولم يتم تحقيق انتعاش جزئي إلى قرابة أغسطس 2020 ولم تتحسن الرحلات الجوية بشكل كبير منذ ذلك الحين، بحيث ظلت أقل من مستويات 2019.

الشكل 18.3: عدد الرحلات التجارية في اليوم (متوسط الحركة لمدة 7 أيام)

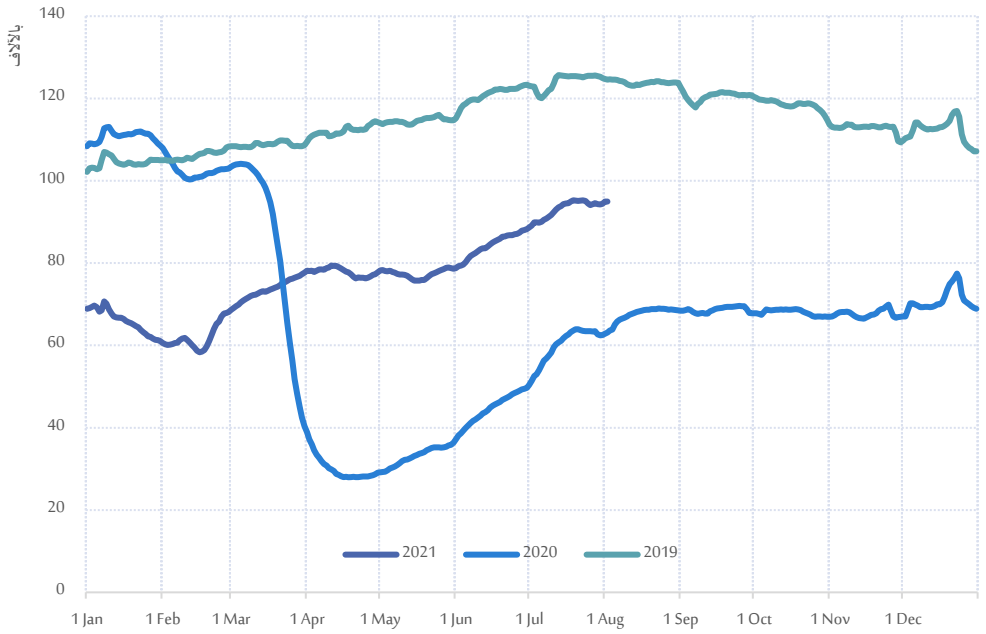

المصدر: فلايت رادار 24: https://www.flightradar24.com/data/statistics

استمر التأثير على قطاع الطيران طوال العام وربما سجلت جميع شركات الطيران خسائر في إيراداتها.وإن البيانات القطرية ليست متاحة للعموم بشأن الآثار الاقتصادية للجائحة على قطاع الطيران، لكن البيانات المجمعة إقليميا لعام 2020 تكشف أن معظم الخسائر التي تكبدتها شركات النقل قد سجلتها شركات في أوروبا وآسيا/ المحيط الهادئ وأمريكا الشمالية. وشكلت الخسائر المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث توجد غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 10% من إجمالي الخسائر (الشكل 19.3.أ). وبالمثل، من حيث الخسائر في الإيرادات حسب المطارات، شكلت هاتان المنطقتان % من الخسائر العالمية (الشكل 19.3.ب). ووفقا للإحصاءات العالمية، هناك محورين رئيسيين في منطقة منظمة التعاون الإسلامي يتمتعان بقدرة نقل جوي دولية كبيرة، وهما الإمارات العربية المتحدة وتركيا. وعلى الرغم من تعرضهما لخسائر كبيرة في الإيرادات، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات المختصة في الوقت المناسب حالت دون وقوع خسائر محتملة أكبر.

الشكل 19.3: الخسائر في الإيرادات المسجلة في قطاع الطيران المدني، 2020 (US$، مليار)

أ. الخسائر في الإيرادات حسب منطقة شركة النقل

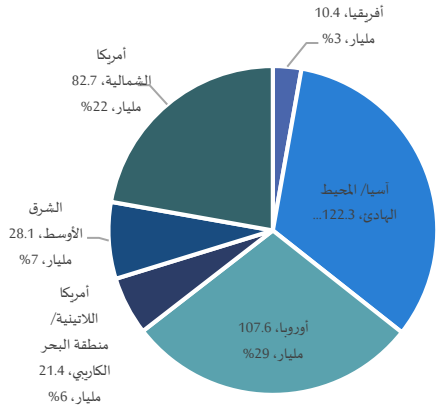

ب. الخسائر في الإيرادات حسب منطقة المطار

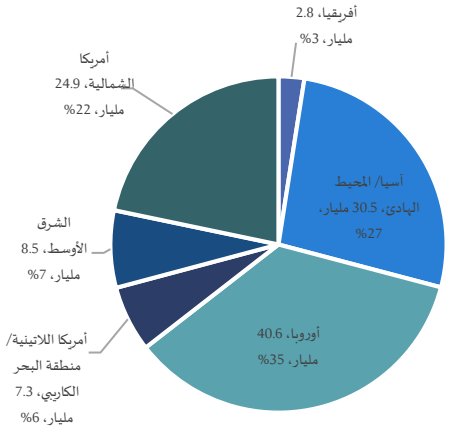

المصدر: منظمة الطيران المدني الدولية.

أدى الانخفاض في الحركة الجوية إلى ظهور تحديات على مستوى السياسة العامة التي تتجاوز الآثار المعزولة بشأن الحفاظ على شركات النقل الجوي الوطنية والمحاور الجوية ذات الأولوية. وعلى سبيل المثال، فإنه يهدد أيضا بإحداث أزمة في سوق العمل. فعلى الصعيد العالمي، تعتمد حوالي 65 مليون وظيفة على قطاع الطيران، بما في ذلك 2.7 مليون وظيفة في شركات الطيران (OECD, 2021b). وتُظهر مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اللائحة التشريعية لسوق المنتجات أنه في عام 2018، كان القطاع العام مساهما في أكبر مطار محلي في ثلاثة من كل أربعة بلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأكبر شركة طيران في واحد من كل ثلاثة بلدان (OECD, 2020c). وتمتلك الدولة غالبية الأسهم في شركات الطيران الكبرى داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك طيران الإمارات والخطوط الجوية التركية والخطوط الجوية القطرية والخطوط الجوية السعودية والخطوط الملكية المغربية. لذلك، كانت الحكومات استباقية في حماية شركات النقل من آثار الجائحة من خلال الاستفادة من مختلف خطط الدعم وتقديم حوافز متنوعة.

الشحن الجوي

على عكس خدمات المسافرين الجويين، أظهر مجال النقل عبر الشحن الجوي انتعاشا قويا في النصف الثاني من عام 2020، مما يعكس في الغالب استئناف التجارة الدولية بعد رفع القيود الأولية التي كانت سارية في معظم الربع الثاني من السنة. وقد تفاعلت العديد من شركات الطيران في العالم مع هذا الوضع من خلال تحويل نشاط طائرات الركاب إلى عمليات شحن كاملة. إذ سمح لها ذلك بتعويض بعض الخسائر التي تكبدتها من نقل الركاب.

وباعتباره مؤشرا على أداء الشحن الجوي، انخفضت معدلات الحمولة بالطن كيلومتر على مستوى القطاع بنسبة 10.6% في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019. ووفقا لمنظمة الطيران المدني الدولية، يعد هذا أسرع معدل انخفاض سنوي منذ بدء جمع البيانات في عام 1990، وأسوأ قليلا مما شوهد في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2009. وقد بدأت حركة الشحن العالمية تسجل معدلات نمو إيجابية في عام 2021 (الشكل 20.3). بحيث أشارت أحدث البيانات لشهر أبريل 2021 عن نمو قوي بنسبة 12% في معدلات الحمولة بالطن كيلومتر بالمقارنة مع فترة ما قبل الجائحة (2019).وهذا النمو أعلى بنسبة 7.6 نقطة مئوية من النمو المسجل في الشهر السابق (مارس 2021). وبشكل عام، يبدو أن الطلب على الشحن الجوي قوي، مدعوما بالانتعاش التدريجي في النشاط الاقتصادي العالمي وزيادة الصادرات.

الشكل 20.3: حركة الشحن، FTK (التغير على مدى 2019)

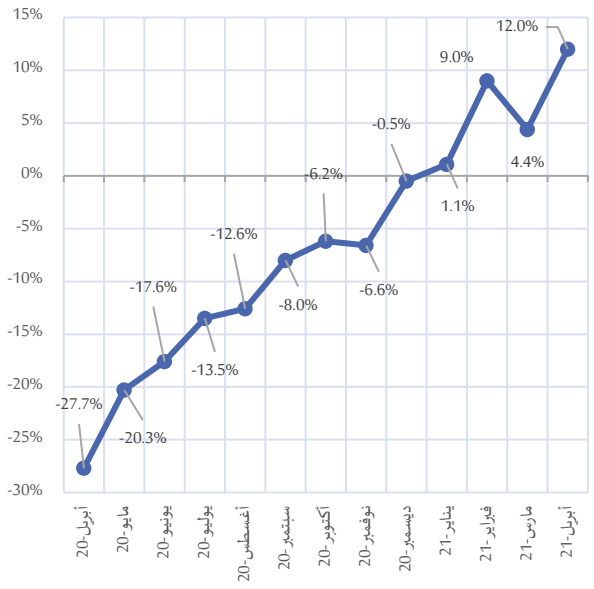

المصدر: منظمة الطيران المدني الدولية، المرصد الشهري للنقل الجوي، يونيو 2021. FTK: الشحن بالطن كيلومتر

ووفقا لإحصائيات النقل الجوي العالمية (WATS) لعام 2020 الصادرة عن اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA)، هناك ثلاث شركات شحن جوية من منطقة منظمة التعاون الإسلامي مصنفة ضمن أفضل 10 شركات طيران في العالم. وكانت فيديكس شركة الشحن الأكثر ازدحاما في العالم عام 2019، بينما احتلت القطرية المرتبة الثانية وجاءت الإماراتية في المرتبة الرابعة (الجدول 3.3). وأصبحت الخطوط الجوية القطرية أكبر شركة شحن جوية محضة وانتقلت إلى المركز الثاني بشكل عام حيث شهدت زيادة في حركة نقلها بنسبة سنوية بلغت 2.6% لتصل إلى 13 مليار حمولة بالطن كيلومتر. وعندما يتم استبعاد الشحن الداخلي، تصبح الخطوط الجوية القطرية أكبر شركة شحن دولية في العالم، تليها الإماراتية. وقد عرفت شركة الشحن التركية توسعا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية من خلال إضافة طائرات شحن وركاب إضافية تماشيا مع افتتاح مطار إسطنبول الجديد. وتطمح شركة الطيران لأن تصبح واحدة من أكبر خمس شركات طيران للشحن بحلول عام 2023. وقد كان مطاري دبي (DBX) والدوحة (DOH) أيضا من بين أفضل 10 مطارات في العالم من حيث حجم تحميل/ تفريغ الشحن الجوية في عام 2019.

الجدول 3.3: أكبر ناقلات شحن - الحمولة المجدولة بالطن كيلومتر (مليون طن)

التصنيف	الخطوط الجوية	2019		% سنة بعد سنة	2018	% سنة بعد سنة	2017	% سنة بعد سنة
		المجموع	الدولي					
1 (4)	فيدرال إكسبريس	17,503	8,851	0.0	17,499	3.8	16,851	7.2
2 (1)	الخطوط الجوية القطرية	13,024	13,024	2.6	12,695	15.4	10,999	19.3
3 (9)	خدمة الطرود المتحدة	12,842	6,228	3.1	12,459	4.3	11,940	6.0
4 (2)	الإماراتية	12,052	12,052	5.2-	12,713	0.0	12,715	3.6
.	...	...	...	...	...	...	...	...
9 (8)	الخطوط التركية	7,029	7,000	19.3	5,890	24.6	4,728	29.9

المصدر: الاتحاد الدولي للنقل الجوي، الإحصاءات العالمية للنقل الجوي لعام 2020. CTK: الحمولة بالطن كيلومتر. تستند التصنيفات الموجودة بين قوسين إلى النقل الدولي فقط. https://www.aircargonews.net/airlines/top-25-cargo-airlines-fedex-retains-the-top-spot-as-qatar-climbs/

وعلى الرغم من أن إحصائيات عام 2020 لم تكن متاحة للعموم أثناء إعداد هذا التقرير، فقد ورد أن الخطوط الجوية القطرية، التي كانت واحدة من أوائل الشركات التي لجأت إلى تحويل نشاط طائرات الركاب إلى عمليات شحن كاملة والبحث عن أسواق جديدة، قد ارتقت بمستواها لتصبح شركة الطيران الرائدة في العالم فيما يتعلق بحمولة السلع، بما يقرب من 10% من إجمالي الحجم المسجل في عام 2020 (CAPA, 2021). سجلت الإماراتية، التي كشفت عن أول خسارة لها منذ أكثر من 30 عاما، خسارة سنوية قدرها 22.1 مليار درهم (6.0 مليار دولار أمريكي) بسبب تأثير الجائحة الذي أدى إلى إبطال الرحلات الجوية بالكامل وإغلاق الحدود في جميع أنحاء العالم. مع العلم أن الإماراتية للشحن الجوي تساهم بنسبة 60% من إجمالي إيرادات النقل لشركة الطيران. وفي المقابل، زادت شركة الشحن التركية من حصتها السوقية من 3.7% المسجلة عام 2019 إلى 4.7% في عام 2020، حيث استخدمت الشركة 50 من طائرات الركاب و 25 طائرة شحن في عمليات الشحن، وفقا لأخبار الشحن الجوي.

الشكل 21.3: نسبة معدلات الوزن الخاضعة للرسوم لكل كيلوغرام الخاص بالشحن الجوي والحاويات

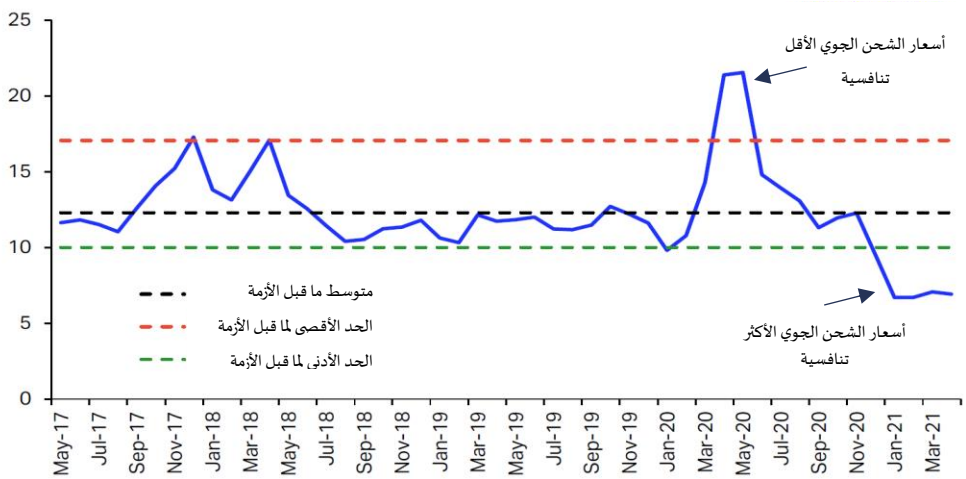

المصدر: مخطط الأسبوع لمجلة علوم الاقتصاد الصادرة عن اتحاد النقل الجوي الدولي، 28 مايو 2021.

تتمثل إحدى أهم الآثار الاقتصادية للجائحة في الاضطرابات التي لحقت سلاسل التوريد. وقد أدى الازدحام وعدم كفاية القدرة الاستيعابية إلى زيادات كبيرة في أسعار الشحن. فالشحن الجوي يسمح بالشحن السريع ولكنه كان أغلى بنحو 12 مرة من الشحن البحري في السنتين أو الثلاث سنوات السابقة للأزمة. وعند مقارنة أسعار الشحن الجوي والشحن البحري لكل كيلوغرام من الوزن الخاضع للرسوم، كانت نسبة الأسعار تتراوح بين 10 و 17 (الشكل 21.3). وبينما ظلت أسعار الشحن الجوي مرتفعة، ارتفعت أسعار الحاويات بشكل كبير منذ ذلك الحين، وكانت أعلى بثلاث مرات من مستويات ما قبل الأزمة في أبريل 2021. ونتيجة لذلك، انخفض السعر النسبي للشحن الجوي مقابل الشحن البحري، مما يدعم طريقة النقل الجوي. وفي الربع الأول من عام 2021، نما الشحن الجوي بنسبة 5.6% بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2019، بينما ازدادت إنتاجية الحاويات بنسبة 6.1% (IATA, 2021). ومع الطلب القوي من المستهلكين وعدم كفاية سعة الحاويات المتوقع استمراره حتى أواخر عام 2021 على أقرب تقدير، من المرجح أن يظل الشحن الجوي بديلا قابلا للتطبيق لشحن حاويات بعض الشركات، ومن المتوقع أن تستفيد الشركات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد على الشحن الجوي من هذا الاتجاه (راجع أيضا الشكل 22.3).

التأثير على النقل البحري

وفقا لمصادر مختلفة، يتم نقل حوالي 80-90% من التجارة العالمية عن طريق النقل البحري ويتم تداولها عن طريق الموانئ في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة الأولى للجائحة، كان من المتوقع أن تشهد التجارة العالمية انكماشا قويا، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على قطاع النقل البحري. لكن بعد حدوث الصدمة الأولى، أدت التغييرات في أنماط الاستهلاك والتسوق إلى طلب قوي على السلع المستوردة، والتي كان من المقرر نقل جزء كبير منها في حاويات الشحن. وتمكنت الغالبية العظمى من الموانئ من البقاء مفتوحة أمام عمليات الشحن، مما سهل حركة البضائع والإمدادات الأساسية عبر الحدود.

وخلال النصف الثاني من عام 2020، شهد حجمي التجارة والشحن انتعاشا ملحوظا، ولكن مع تغير أنماط الاستهلاك والتدابير المستمرة لمنع انتشار الفيروس، ظهر تحد جديد للنقل البحري، ألا وهو أزمة الحاويات. وقد ساهمت عوامل مختلفة في هذه الأزمة، ولكن يعود ذلك أساسا إلى فشل نقل الحاويات الفارغة بالإضافة إلى نقص العمالة في الموانئ وازدحام هذه الأخيرة والقيود الاستيعابية لدى الشاحنات وأنظمة النقل البري الأخرى (UNCTAD, 2020). وتفاقم الوضع بسبب حصار قناة السويس من قبل سفينة حاويات.

وعلى غرار الكثيرين، فوجئ كل من شركات النقل والموانئ وشركات الشحن بالجائحة. وأدت الاضطرابات الناتجة عنها والاختلالات التجارية إلى تحولات في جغرافية تجارة الحاويات. وتُركت الحاويات الفارغة في أماكن لم تكن بحاجة إليها، ولم يتم التخطيط لنقلها (UNCTAD, 2021b). وكانت الزيادة في الطلب أقوى من المتوقع ولم تُلبى بإمدادات كافية من طاقة النقل البحري.

وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الشحن لتصل إلى مستويات تاريخية عالية بحلول نهاية عام 2020 وأوائل عام 2021. فقد زادت معدلات الشحن من الصين إلى أمريكا الجنوبية بأكثر من أربعة أضعاف متوسط ذلك الطريق، في حين تم تسجيل أدنى زيادة على طريق آسيا - الساحل الشرقي بأمريكا الشمالية بزيادة قدرها 63% (UNCTAD, 2021b). ووفقا لأحدث مؤشر مركب نشرته بورصة شنغهاي للملاحة، تضاعف مؤشر الشحنات المعبأة في الحاويات في الصين (CCFI) بأكثر من ثلاثة أضعاف بين يناير 2020 ويوليو 2021. وكان الارتفاع في مؤشرالشحنات المعبأة في الحاويات في شنغهاي (SCFI) حتى أعلى من ذلك، حيث زاد أربع مرات تقريبا خلال نفس الفترة (الشكل 22.3).

الشكل 22.3: مؤشر الشحنات المعبأة في الحاويات في الصين وشنغهاي

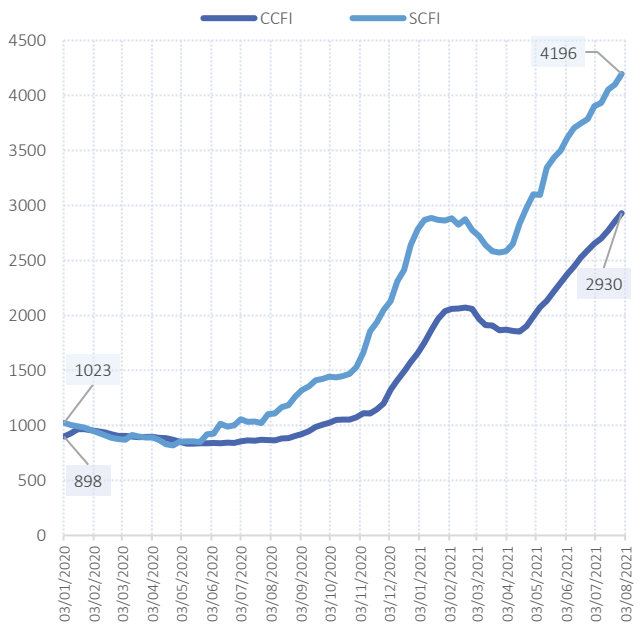

المصدر: بورصة شنغهاي للملاحة وماكروميكرو. CCFI: مؤشر الشحنات المعبأة في الحاويات في الصين؛ SCFI: مؤشر الشحنات المعبأة في الحاويات في شنغهاي

أثر ارتفاع التكاليف وتدابير احتواء المرض السائد ونقص العمال في الموانئ وتغير أنماط الطلب على قدرة الموانئ ومشغلي المحطات على إتمام العمليات المتعلقة بالسفن في الوقت المناسب، مصحوبة بمزيد من الآثار على عدد موانئ التوقف، التي تعتبر موانئا حيث تقوم السفن بتحميل/ تفريغ البضائع أو إركاب/ إنزال الركاب.

الشكل 23.3: الدول الرئيسية في المنظمة حسب موانئ التوقف، النصف الثاني من عام 2020

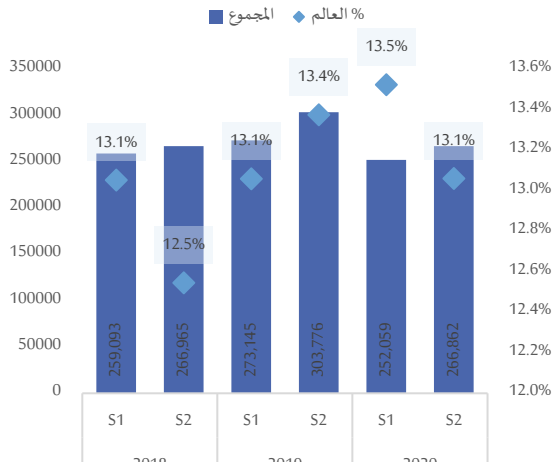

المصدر: إحصاءات الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

حصتها العالمية، ولكن لوحظ تحسن طفيف من 13.2% المسجلة في عام 2019 إلى 13.3% في عام 2020.

ومع ذلك، استأثرت دولتان فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أي تركيا وإندونيسيا، بأكثر من 65% من إجمالي موانئ التوقف في منطقة المنظمة في النصف الثاني من عام 2020، مما يعكس تركيزا كبيرا للشحنات البحرية في عدد قليل من البلدان، وفقا لإحصاءات الأونكتاد (الشكل 23.3). ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر على عدد أكبر من موانئ التوقف، تمكنت المملكة العربية السعودية فقط من زيادة العدد الإجمالي لموانئ التوقف خلال النصف الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق.

وقد أدى انخفاض عدد موانئ التوقف إلى عرقلة حركة البضائع داخل وخارج الموانئ، مما تسبب في ازدحام هذه الاخيرة، وتسبب بالتالي في تكاليف إضافية تكبدتها شركات الشحن ونقص في عدد الحاويات. يوضح الشكل 24.3 عدد موانئ التوقف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لفترات نصف سنوية. شهد النصف الأول من عام 2020 انخفاضا بنسبة 7.7% في عدد هذه الموانئ بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2019. وبلغ الانخفاض الملحوظ في النصف الثاني من عام 2020 12.2% بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وعلى الرغم من الانخفاض في عدد موانئ التوقف، لم تشهد بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا في

الشكل 24.3: عدد موانئ التوقف في بلدان المنظمة، النصف سنوي

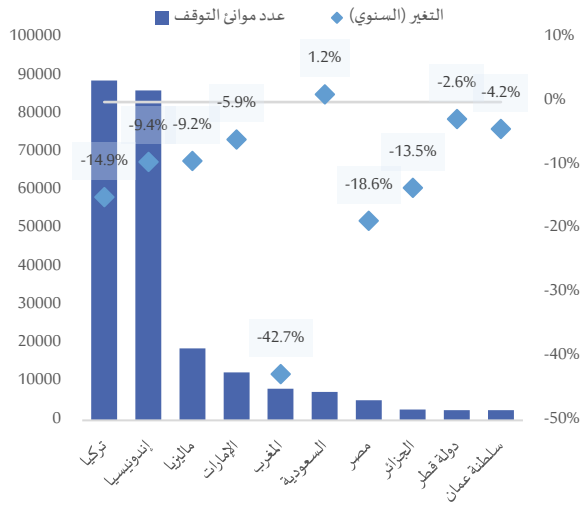

المصدر: إحصاءات الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وفي عام 2019، كانت حوالي 55% من موانئ التوقف المسجلة في جميع أنحاء العالم عبارة عن سفن ركاب، تلتها الناقلات وشركات نقل البضائع السائبة الأخرى (12%)، وسفن الحاويات (11%) ثم سفن السلع العامة (10%) (UNCTAD, 2020). وأفادت الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ (IAPH, 2021) أن سوق الرحلات البحرية/ نقل الركاب كان الأكثر تضررا من تفشي كوفيد-19. وفي الأسبوع السادس من عام 2021، أشار 57% من المشاركين في الاستطلاع الذي أجري في الميناء إلى أن توقفات سفن الركاب انخفضت بنسبة تزيد عن 50%، بل وتجاوزت في كثير من الحالات 90%. تعرض الخريطة 1.3 حركة سفن الركاب وتعرض الخريطة 2.3 حركة سفن وناقلات الشحن اعتبارا من 22 يونيو 2021. وبينما تظل حركة سفن الركاب مركزة على النقل المحلي والإقليمي، فإن حركة سفن وناقلات الشحن ديناميكية للغاية.

الخريطة 1.3: حركة سفن الركاب اعتبارا من 22 يونيو 2021

المصدر: MarineTraffic.com.

الخريطة 2.3: سفن وناقلات الشحن اعتبارا من 22 يونيو 2021

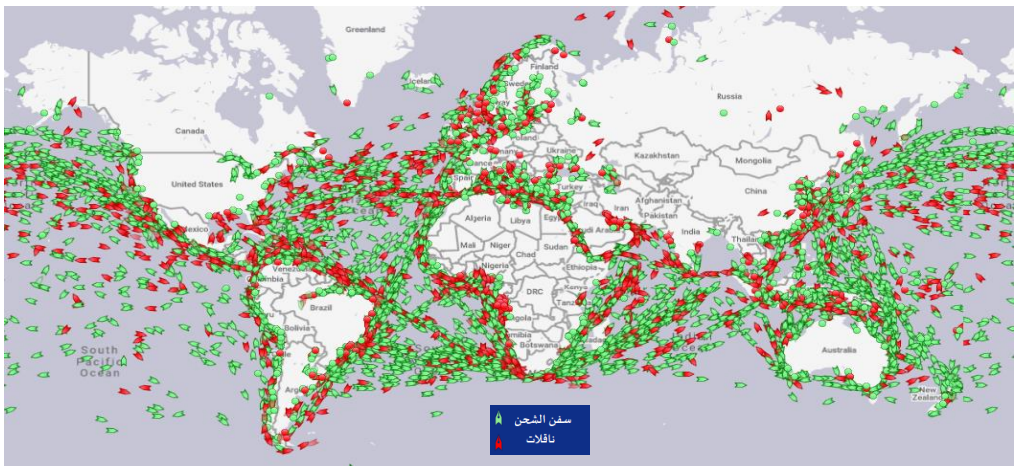

المصدر: MarineTraffic.com.

يوضح الشكل 25.3 حجم الأسطول التجاري الذي تملكه بلدان منظمة التعاون الإسلامي. بحيث يظهر أن هناك اتجاه تصاعدي في أعداد الأساطيل، حتى خلال فترة تفشي الجائحة. ويبدو أن بلدان المنظمة تحول أزمة الجائحة إلى فرصة تستفيد منها، بحيث ارتفعت حصتها على مستوى الأسطول العالمي بشكل طفيف من 7.9% المسجلة في 2019 إلى 8.1% في 2021، وذلك وفقا للبيانات التي قدمتها الأونكتاد. كما ارتفع العدد الإجمالي لأساطيلها التجارية بنسبة 9.8% منذ عام 2019. وتعد تركيا (16.3%) وإندونيسيا (15.6%) والإمارات العربية المتحدة (14.5%) وإيران (11.2%) والمملكة العربية السعودية (9.8%) بلدان المنظمة ذات أكبر عدد من ملكية الأساطيل التجارية.

الشكل 25.3: الأسطول التجاري حسب الملكية النفعية

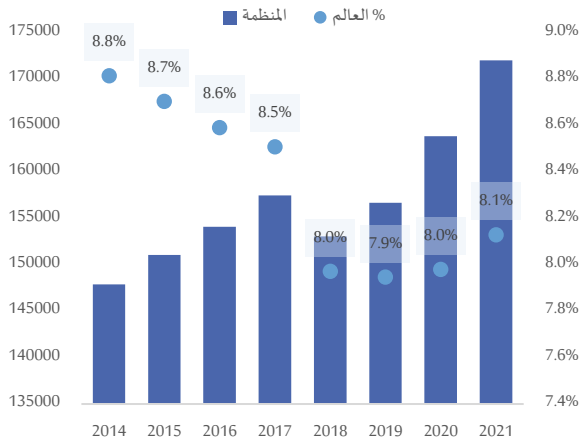

المصدر: إحصاءات الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ونتيجة لذلك، ارتفع مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة (LSCI) في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من تدابير الاحتواء المعتمدة خلال فترة تفشي الجائحة (الشكل 26.3). وكان الارتفاع واضحا بشكل خاص في البلدان ذات قيم مرتفعة أصلا على هذا المؤشر. وفي المقابل، شهدت بلدان المنظمة ذات قيم منخفضة على مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة

الشكل 26.3: مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة (LSCI)

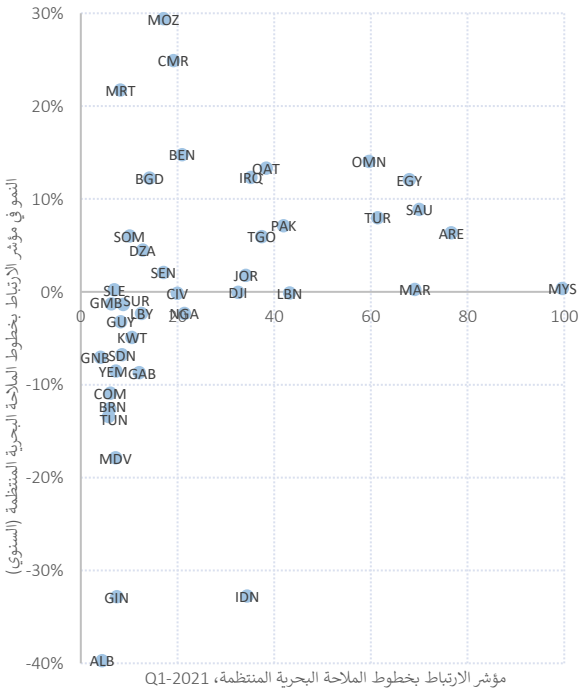

المصدر: إحصاءات الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ملاحظة:تعذر عرض البحرين وإيران على الرسم البياني بسبب قيمتي معدل نموهما الكبيرتين. وتبلغ بيانات مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة ومعدل النمو، على التوالي، 28.1 و 203% للبحرين و 31.3 و 81% لإيران. راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان.

البحرية المنتظمة في الغالب تدهورا في قيم مؤشرها خلال الربع الأول من 2021 بالمقارنة مع الربع الأول من 2020.

التأثير على النقل البري والنقل بالسكك الحديدية

استجابة للجائحة، فرضت الحكومات قيودا على عمليات العبور المحلية و/أو أغلقت المعابر الحدودية أمام خدمات نقل البضائع على الطرق، مما أثر بشكل كبير ليس فقط على حركة الركاب ولكن أيضا على خدمات نقل البضائع داخل الحدود وعبرها. وأدت القيود المفروضة على الخدمات وحركة الأفراد، إلى جانب توصية السلطات بعدم السفر، إلى انخفاض حجم الركاب بنحو 80% لجميع خدمات السكك الحديدية الوطنية أثناء عمليات الإغلاق. وبشكل عام، بالمقارنة مع النقل البحري، كان النقل البري والنقل بالسكك الحديدية، لا سيما النقل البري، أكثر عرضة لتداعيات التدابير التقييدية التي اتخذتها السلطات وبالتالي شهدا آثارا أكبر.

ويعد النقل البري وبالسكك الحديدية أيضا مكملا هاما للنقل في المناطق الداخلية انطلاقا من الموانئ.وأدت التغييرات المفاجئة في أحجام الشحن على العديد من طرق التجارة الكبيرة والاضطرابات في الربط بشبكات النقل الداخلي في بعض الموانئ إلى اختبار حدود قدرة بعض الموانئ/ المحطات وأنظمة النقل الداخلي فيها خلال فترة تفشي الجائحة. ووفقا للرابطة الدولية للموانئ والمرافئ (2021)، بعد تسجيل تأخيرات بأكثر من 40% في أبريل 2020، لم يبلغ أي من الموانئ التي تم استطلاعها عن تأخيرات (6-24 ساعة) أو تأخيرات كبيرة (< 24 ساعة) في النقل البري عبر الحدود في أكتوبر. وتحسن هذا الرقم بنسبة تصل إلى 16.3% في نوفمبر (الأسبوع 45) وارتفع إلى 20% في فبراير 2021. وفي حين أن هذه النسبة أقل بكثير من الأرقام الأولية، إلا أنها تُظهر أن عددا أقل من الموانئ يشهد عمليات نقل بالشاحنات عبر الحدود.

علاوة على ذلك، حتى وإن لم يتأثر جانب توافر النقل بالشاحنات، فإن حوالي 18.6% من الموانئ تواجه اضطرابات في خدمات السكك الحديدية في فبراير 2021، بتسجيل ارتفاع من الرقم القياسي المنخفض البالغ 4.9% في أكتوبر و 11.1% في ديسمبر 2020.وقد زادت هذه النسبة بشكل أكبر لتصل إلى 25% في أبريل 2021، ويرجع ذلك في الغالب إلى بعض الصعوبات المبلغ عنها في أمريكا الشمالية. وهذا قريب من مستوى الاضطرابات التي تم الإبلاغ عنها في الأيام الأولى للجائحة، حيث أبلغ ما يقرب من 30% من الموانئ عن انخفاض حركة السكك الحديدية. أما الوضع في أجزاء أخرى من العالم، فقد تدهور بشكل طفيف فقط، كما ذكرت الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ.

يعتبر توافر قطاع نقل بري يتسم بالكفاءة ويعمل بشكل جيد أمرا ضروريا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وخلال فترة الجائحة، لعب هذا القطاع دورا حاسما في نقل السلع والمنتجات الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية داخل الحدود وعبرها. ومن ناحية أخرى، شكل إغلاق الحدود تحديات خطيرة للبلدان غير الساحلية فيما يتعلق بالحصول على السلع الأساسية من الخارج.

تمثل بوابة "عالمنا في بيانات" المعطيات والأبحاث حول كيفية تغيير الجائحة لحركة الناس في جميع أنحاء العالم. وتوضح الخريطة 3.3 نطاق القيود التي تفرضها الحكومات على السفر الدولي. ففي أبريل 2020، تم إغلاق جميع الحدود تقريبا حول العالم. وبعد أكثر من سنة، على الرغم من التخفيفات المعتمدة، لا تزال هناك قيود كبيرة في

عدد من البلدان على التنقل عبر الحدود. وإن استمرار هذه القيود له تأثير خاص على قطاع السياحة وعلى البلدان التي تعتمد بشكل كبير على السياحة الدولية.

الخريطة 3.3: ضوابط السفر الدولية خلال فترة تفشي الجائحة

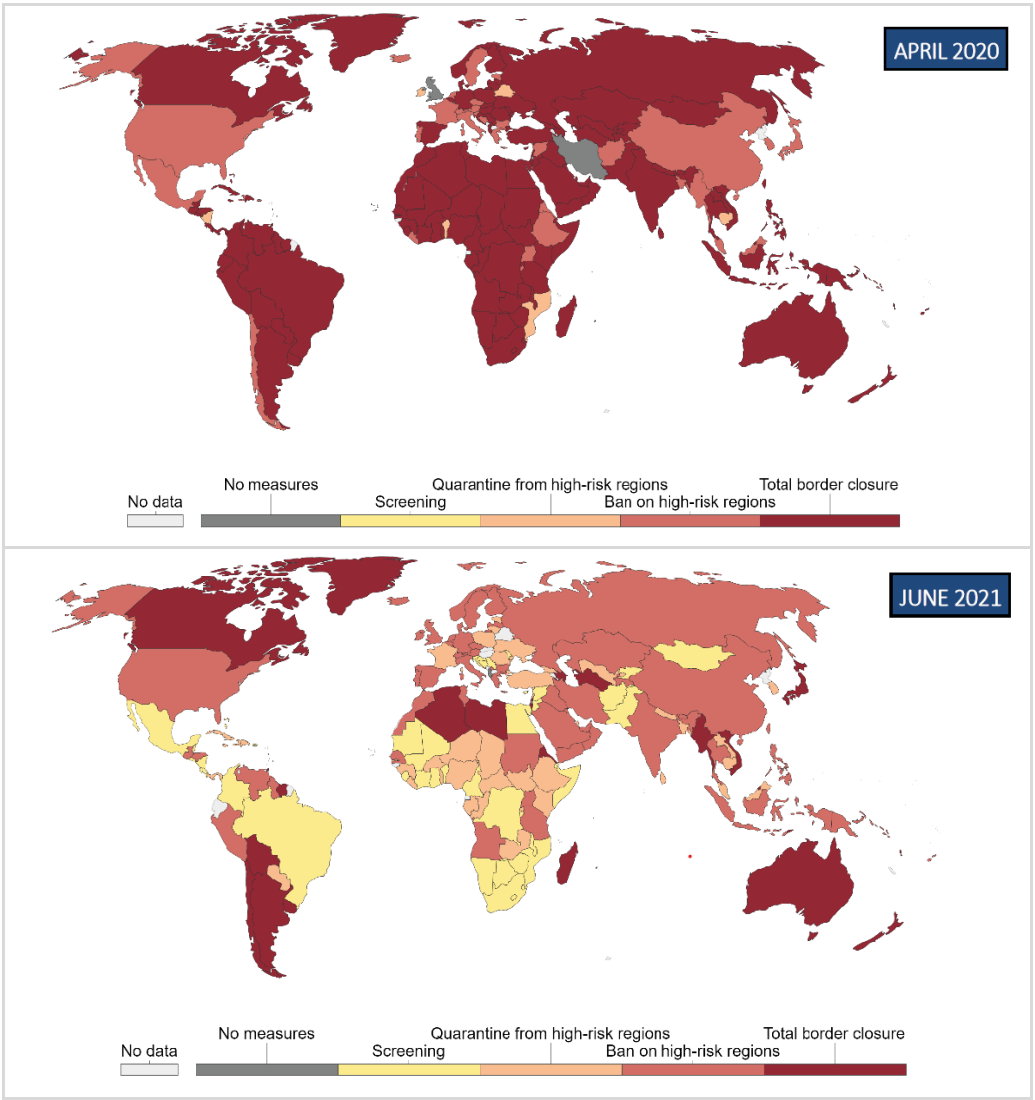

المصدر: "عالمنا في بيانات" استنادا إلى هيل وآخرون (2021).

وقد تأثر النقل الداخلي أيضا بشدة خلال فترة تفشي الجائحة. وتكشف البيانات التي قدمتها بوابة "عالمنا في بيانات" أن عدد زوار محطات العبور قد انخفض بشكل كبير بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الجائحة (الخريطة 4.3). وتشمل محطات العبور محاور النقل العام مثل محطات مترو الأنفاق والحافلات والقطارات.ووفقا للاتحاد

الخريطة 4.3: التغير على مستوى عدد الزوار في محطات التوقف (أبريل 2020)

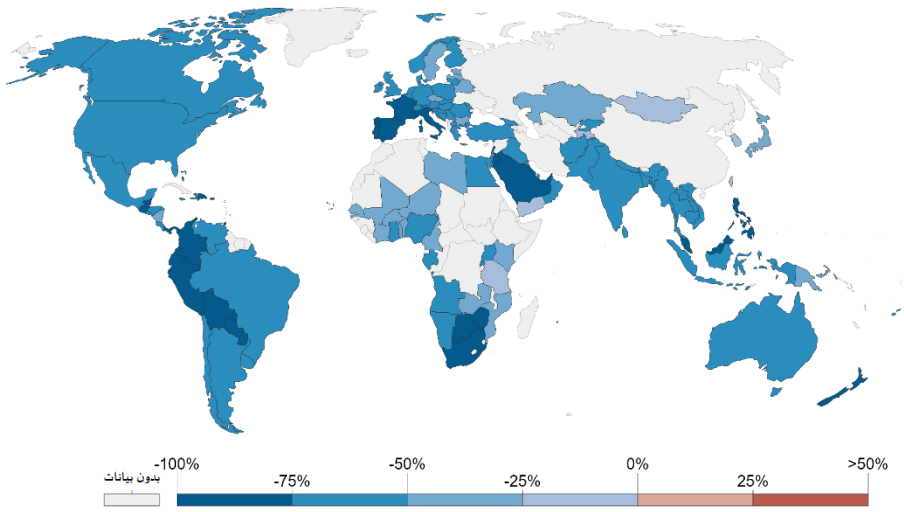

المصدر: "عالمنا في بيانات" استنادا إلى اتجاهات تنقل المجتمعات أثناء كوفيد-19 الخاصة بغوغل.

الخريطة 5.3: التغير على مستوى عدد الزوار في محطات التوقف (يونيو 2021)

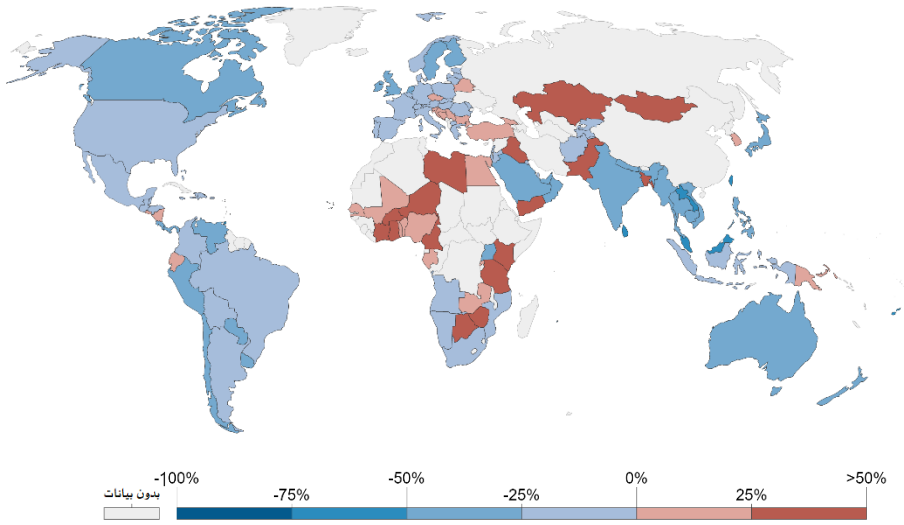

المصدر: "عالمنا في بيانات" استنادا إلى اتجاهات تنقل المجتمعات أثناء كوفيد-19 الخاصة بغوغل.

الدولي للسكك الحديدية (UIC)، أدت القيود المفروضة على السفر والإجراءات الاحترازية إلى انخفاض بنسبة 80% تقريبا في حجم الركاب لجميع خدمات السكك الحديدية الوطنية أثناء عمليات الإغلاق (UIC, 2020).

وبالنسبة للخدمات الدولية لنقل المسافرين بالسكك الحديدية، انخفض حجم الركاب بنسبة 100% تقريبا لجميع مشغلي هذا النوع من النقل، تماشيا مع إغلاق الحدود الدولية لمرور المسافرين.واستنادا إلى افتراضات نموذجية مختلفة، قدّر الاتحاد الدولي للسكك الحديدية أن العائدات من حركة الركاب والشحن قد تتكبد خسارة تتراوح ما بين 78 دولارا أمريكيا و 125 مليار دولار أمريكي في عامي 2020 و 2021 نتيجة لتفشي الجائحة. وفي يونيو 2021، تحسن الوضع إلى حد ما، حيث زادت حركة الركاب في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين ظلت أقل من فترة ما قبل الجائحة في العديد من البلدان الأخرى (الخريطة 5.3).

القضايا المتعلقة بالسياسات لتعزيز المرونة في قطاع النقل

لدى الأحداث المعطلة لسير الأعمال، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، تأثيرات واسعة النطاق على الحياة الطبيعية. وقد أبرزت الجائحة أهمية سلاسل التوريد والشبكات اللوجستية المرنة أو القابلة للتكيف مع الظروف. وكان قطاع النقل من أكثر القطاعات تضررا بسبب الإجراءات التقييدية المتخذة للحد من انتشار الجائحة.فقد أخذت الجائحة جميع أصحاب المصلحة في القطاع على حين غرة. وكانت الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الفيروس ضرورية، لكن تقليص عدد الموظفين والقيود المفروضة على التواصل الجسدي والسفر تركت أثرا غير مسبوق على القطاع. وتمكنت البلدان، التي تتمتع بمستوى أكبر من البنية التحتية الرقمية في إدارة الخدمات اللوجستية فضلا عن مرونة أكبر في استخدام خيارات النقل المتعدد الوسائط البديلة، من تجنب بعض الأضرار المحتملة.

إن العواقب المترتبة عن تعطل شبكة النقل قد تكون واسعة النطاق، بما يشمل وقف الإنتاج والتوزيع، وزيادة تكلفة السلع، ومنع الناس من الوصول إلى الخدمات الحيوية. فالقطاع يلعب دورا حاسما بشكل خاص في تسهيل التجارة عبر الحدود ودعم السياحة الدولية. وحيث أن التجارب المتعلقة بالاختلالات قد تختلف اعتمادا على الظروف الموجودة مسبقا ومستويات الجاهزية للتعامل معها، فإن الاضطرابات في خطوط النقل لفترة طويلة من الوقت تؤثر على المجتمعات والصحة الاقتصادية للبلد. ولهذا السبب، فإن الحد من قابلية التأثر وتحقيق قدر أكبر من المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية أمر بالغ الأهمية ليس فقط لاستدامة الأنشطة القطاعية ولكن أيضا الأنشطة الاقتصادية الشاملة. وعلى الرغم من أن الحكومات تتخذ تدابير لحماية القطاعات الاقتصادية من الصعوبات الاقتصادية والمالية المتنوعة، فإن الإجراءات طويلة المدى تتطلب اعتماد منظور أوسع.

ومن المهم إدراك الأهمية الحاسمة للرقمنة والأتمتة في خدمات النقل لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والاستدامة. فلديهما القدرة على تقليل الاتصالات البشرية في مختلف خدمات النقل من عمليات التخليص إلى إصدار التذاكر. وفيما يتعلق بأنظمة النقل الداخلي، يمكن وضع تدابير محددة للاستجابة الفورية للأوبئة المستقبلية، مثل خطط الطوارئ التي توضح شبكات النقل والمعابر الحدودية التي يجب أن تظل قيد العمل. فقد شكلت عمليات إغلاق الحدود والقيود المفروضة غير المنسقة تحديات خطيرة في جميع أنحاء العالم.على سبيل المثال، فرضت 38 من أصل 54 دولة أفريقية، أنواعا مختلفة من عمليات إغلاق الحدود، مما أدى إلى تباطؤ التجارة عبر الحدود بشكل كبير، في حين أدى الفهم المحدود والتطبيق غير المتسق لتدابير كوفيد-19 إلى حدوث ارتباك

بين سائقي الشاحنات والسلطات الحدودية (UNECE, 2021). وهذا يتطلب من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تكثيف جهود التنسيق في زيادة إمكانية التنبؤ والتوزيع الفعال للتدابير على مستوى الحدود في حالات الطوارئ.

فيما يتعلق بالنقل البري، يتم تشجيعها على تطوير أنظمة السفر الذكية (ITS) لتعزيز السلامة والمرونة فيه. وتشمل حلول أنظمة النقل الذكية خدمات معلومات السفر في الوقت الفعلي وأنظمة الجيل الجديد لتحميل البنية التحتية ونماذج الإدارة المتطورة عبر جميع وسائل النقل.فأنظمة النقل الذكية والآلية تميل إلى تقليل تواتر ومدة التواصل بين البشر (التباعد الاجتماعي) أثناء النقل، وبالتالي تقليل احتمالية انتقال الأمراض المعدية. كما تستخدم حلول أنظمة النقل الذكية تقنيات المعلومات المتقدمة المتعلقة بمساعدة السائق وإدارة المرور والتحكم في المركبات، والتي تعمل باستمرار على تحسين جودة التفاعل بين أنظمة الطرق السريعة والمركبات (UNECE, 2012).

استجابت الحكومات للأزمة بتحديد خدمات الموانئ والشحن والنقل بالشاحنات على أنها ضرورية، وجعلتها خارج دائرة القيود المفروضة ذات الصلة. وعلى الرغم من إغلاق العديد من المطارات في وجه رحلات الركاب، إلا أن معظمها ظل مفتوحا أمام الشحن، مما يعكس الأهمية الخاصة للشحن الجوي ومرونته وقوته. ومن الضروري تطوير نظام شحن جوي متقدم وقدرة على الاستجابة السريعة للصدمات المستقبلية.ويمكن أيضا إعطاء الأولوية للاستثمارات في قطاع السكك الحديدية كطريقة نقل حيوية في استدامة حركة البضائع والأشخاص داخل الحدود وعبرها. ومن شأن الشحن بالسكك الحديدية أن يكون أساسيا في دعم سلسلة القيمة اللوجستية المستدامة، وأيضا لدعم نشاط نقل الركاب في وقت تتغير فيه ظروف السفر والتوقعات بشكل كبير.

ومن الجيد كذلك تطوير آليات استراتيجية إقليمية ودولية بغرض تنظيم أنظمة النقل لضمان مرونة سلاسل التوريد والنقل والتجارة لتجنب أي آثار مدمرة قد تتسبب فيها الأوبئة أو ما شابهها من صدمات مستقبلا. يعتبر النقل البحري أمرا مهما بشكل خاص لاستدامة التجارة العالمية وسلاسل القيمة. وقد أثار النقص الذي شوهد مؤخرا على مستوى الحاويات والمعدات البحرية مخاوف وشواغل بشأن كفاءة الآليات القائمة. وتعد عملية رصد موانئ التوقف وجداول الخطوط الملاحية المنتظمة، إلى جانب تحسين عملية التتبع والاستخدام الأمثل لموانئ التوقف، من بين التحديات التي يجب معالجتها في المستقبل القريب. ومن المهم أيضا ضمان قدرة سلطات المنافسة الوطنية على رصد أسعار الشحن لمنع السلوكيات التعسفية.

3.3. كوفيد-19 وقطاع السياحة

تعتبر السياحة الدولية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية ومصدرا هاما لإيرادات العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في العديد من البلدان المتقدمة والنامية بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي.وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، أنتج قطاع السياحة حوالي 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (9.2 تريليون دولار أمريكي) و 10.6% من جميع الوظائف (334 مليون) في عام 2019 (WTTC, 2021a). وساهم القطاع في خلق وظيفة واحدة من كل أربع وظائف جديدة في جميع أنحاء العالم قبل انتشار الجائحة. ونظرا لأن قطاع السياحة يتوفر على روابط مباشرة وغير مباشرة مع 185 نشاطا على جانب العرض في الاقتصاد، فإن

صدمة مثل تفشي الجائحة من شأنها أن تؤثر على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية بدءا بالنقل وحتى أصحاب الفنادق (OECD, 2020d). وعلى سبيل المثال، قدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021c) أنه بسبب الروابط مع قطاعات المنبع مثل الزراعة، يؤدي انخفاض مبيعات السياح إلى خسارة مضاعفة بـ2.5 في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في المتوسط، في غياب أي حزم تحفيزية.

ووفقا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO, 2020a)، فإن حوالي 80% من جميع شركات السياحة على مستوى العالم عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تتوفر على مصادر محدودة للبقاء في حالة حدوث صدمة اقتصادية مثل الصدمة الحالية جراء تفشي كوفيد-19. كما أن قطاع السياحة لا يخلق الملايين من الوظائف فقط، بل هو يوفر أيضا فرص عمل لبعض الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمجتمعات الريفية في العديد من البلدان النامية والمتقدمة (UNWTO, 2020b; UN, 2020). وفي هذا السياق، يمكن أن يُترجم الركود أو الأزمة في القطاع إلى خسارة ملايين الوظائف جراء هذه الجائحة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤثر تعطيل أنشطة القطاع على جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة على نطاق واسع، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر (UN, 2020).

وعلى هذا الأساس، يقدم هذا القسم الفرعي، في الأول، تقييما فيما يتعلق بتأثيرات جائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ثانيا، يستعرض عددا مختارا من سياسات وتدابير بلدان المنظمة التي تهدف إلى التخفيف من آثار الجائحة. وأخيرا، يخلص القسم الفرعي بعدد من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

أدى الإعلان عن جائحة كوفيد-19 يوم 11 مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى موجة من القيود المفروضة على السفر بأشكال وكثافة مختلفة وضعت قطاع السياحة في موقف صعب. ووفقا لمنظمة السياحة العالمية ((2020c، في 28 أبريل 2020، ومن بين 217 وجهة حول العالم:

- أغلقت 45% حدودها كليا أو جزئيا في وجه السياح - "لا يُسمح للمسافرين بالدخول"؛
- علقت 30% الرحلات الدولية كليا أو جزئيا - "تم تعليق جميع الرحلات الجوية"؛
- منعت 18% دخول مسافرين من دول محددة أو المسافرين الذين عبروا من خلال وجهات معينة؛
- طبقت 7% إجراءات مختلفة، مثل الحجر الصحي أو العزل الذاتي لمدة 14 يوما وإجراءات متعلقة بالتأشيرة.

واستمرت تلك القيود والتدابير في عامي 2020 و 2021 بدرجات متفاوتة من حيث الشدة والنطاق، بحيث لم يتم وقف انتشار الفيروس بشكل كامل حتى الآن. ونتيجة لذلك، بدأت أكبر أزمة في تاريخ قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية في عام 2020. إذ انخفض عدد السياح الوافدين إلى جميع أنحاء العالم بنسبة 72.8% عام 2020 بالمقارنة مع 2019، مما أدى إلى خسارة تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار أمريكي في عائدات الصادرات.

وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 64% في 2020 (UNWTO, 2021a). وأشارت منظمة السياحة العالمية (2020a) إلى أنه بسبب جائحة كوفيد-19، خسر قطاع السياحة العالمي ما يعادل خمس حتى سبع سنوات من النمو وسيتطلبه عدة سنوات للوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة.

تحديد حجم آثار الجائحة

تأثر قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا بشكل كبير جراء تداعيات الجائحة. فقد أدت الآثار المدمرة للجائحة، التي قوضت الثقة في السفر الدولي، وتدابير الاحتواء الصارمة التي تم وضعها (مثل حظر التجول، والإغلاق، وإغلاق الحدود، وإلغاء الرحلات الجوية الدولية) إلى خسائر كبيرة من حيث عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة.

الشكل 27.3: السياح الوافدون الدوليون وعائدات السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

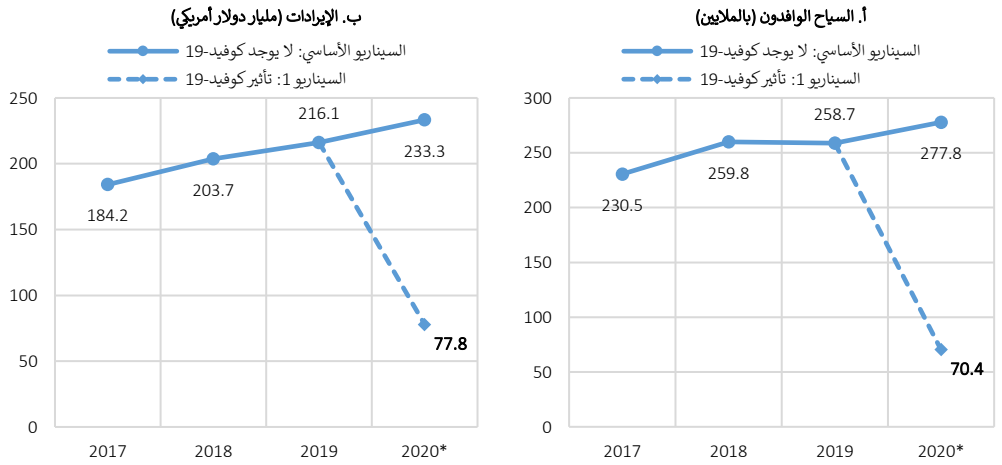

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية (بارومتر مايو 2021) التي تغطي 45 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي.
ملاحظة: يستخدم السيناريو الأساسي قيم الاتجاه خلال فترة 2017-2019 لتقدير 2020. ويستخدم التقدير الوارد في السيناريو 1 المتوسطات العالمية لمنظمة السياحة العالمية والتي تبلغ 72.8% كنسبة انخفاض في عدد الوافدين و 64% كنسبة انخفاض في العائدات.

ولوضعها في منظورها الصحيح، يعرض الشكل 27.3 توقعات بشأن عدد الوافدين من السياح الدوليين وعائدات السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على أساس سيناريوهين. يفترض السيناريو الأساسي عدم وجود جائحة كوفيد-19، بحيث اتبعت بلدان المنظمة في 2020 النمط الإيجابي الذي شوهد خلال فترة 2017-2019 من حيث عدد الوافدين من السياح وإيرادات السياحة. والسيناريو الآخر، السيناريو 1، يفترض أن كوفيد-19 ضرب قطاع السياحة في بلدان المنظمة بنفس القدر على غرار باقي العالم. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تستضيف دول منظمة التعاون الإسلامي 70.4 مليون سائح دولي بدلا من 277.8 مليون المتوقعة كأساس في 2020. وهذا يترجم إلى خسارة محتملة بقيمة 155.5 مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة في مجموعة المنظمة.

وبعبارة أخرى، منعت الجائحة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من توليد 233.3 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة، والظروف السائدة سمحت لها فقط بجمع 77.8 مليار دولار أمريكي كإيرادات من السياحة في 2020.

الشكل 28.3: مستوى الانخفاض في أعداد السياح الوافدين وإيرادات السياحة في بلدان مختارة من منظمة التعاون الإسلامي (2020 مقابل 2019)

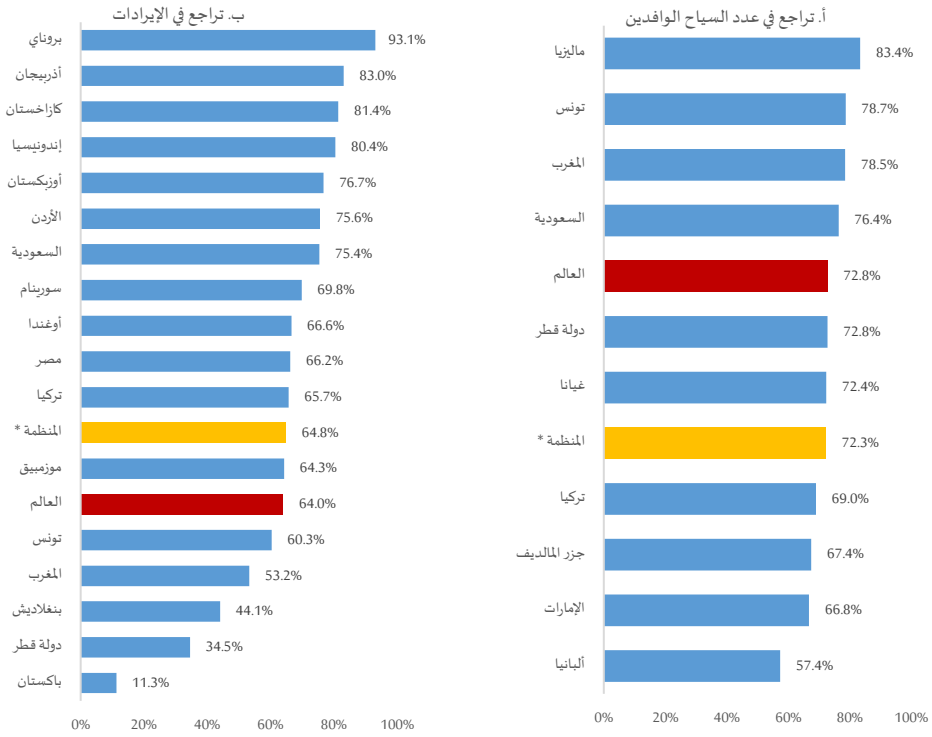

المصدر: منظمة السياحة العالمية، البيانات المؤقتة الواردة في مقياس السياحة العالمي، مايو 2021

(*) يمثل متوسط منظمة التعاون الإسلامي فقط الدول الأعضاء المدرجة في الرسم البياني.

بالمقارنة مع عام 2019، قُدر أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، تستضيف 72.8% أقل من السياح الدوليين وتكسب 64% أقل من عائدات السياحة، وفقا للسيناريو 1 (الشكل 27.3). وهذه الأرقام تبدو واقعية. كما كشفت البيانات المؤقتة التي أبلغت عنها منظمة السياحة العالمية (a2021) لعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن عدد السياح الوافدين، في المتوسط، قد انخفض بنسبة 72.3% وانخفضت الإيرادات، في المتوسط ، بنسبة 64.8% في 2020 بالمقارنة مع 2019 (الشكل 28.3). ومع ذلك، توجد فوارق واسعة على مستوى كل دولة على حدة. فمن حيث السياح الوافدين، تجاوز حجم الانخفاض 75% في كل من ماليزيا وتونس والمغرب والمملكة العربية السعودية. وكان الانخفاض في عائدات السياحة أكثر من 80% في كل من بروناي دار السلام وأذربيجان وكازاخستان وإندونيسيا.

وتوجد صورة قاتمة مماثلة في الأنشطة السياحية البينية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2020 بسبب تفشي الجائحة. ويقدم الشكل 29.3 توقعات حول عدد السياح الوافدين وإيرادات السياحة على المستوى البيني في المنظمة لعام 2020. ويعكس السيناريو الأساسي مسار النمو المعتاد لقطاع السياحة في الدول الأعضاء بناءً على

أدائها خلال الفترة 2017-2019 مع افتراض عدم وجود تفشي كوفيد-19 في عام 2020. أما السيناريو 1 فهو يأخذ في الاعتبار تأثير الجائحة. وعليه، يتوقع أن يصل عدد السياح الوافدين على المستوى البيني في المنظمة إلى 117.3 مليون في السيناريو الأساسي و 28.3 مليون في السيناريو 1 (الشكل 29.3.أ). وعلى نفس المنوال، كان من المتوقع أن ترتفع إيرادات السياحة البينية في المنظمة من 75.6 مليار دولار عام 2019 إلى 83.8 مليار دولار عام 2020 في السيناريو الأساسي. ولكن في السيناريو 1، أنتجت أنشطة السياحة البينية في المنظمة إيرادات بلغت فقط 27.2 مليار دولار أمريكي، التي تشير إلى خسارة محتملة قدرها 56.6 مليار دولار أمريكي في 2020 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي (الشكل 29.3.ب).

الشكل 29.3: السياح الوافدون وعائدات السياحة على المستوى البيني في المنظمة

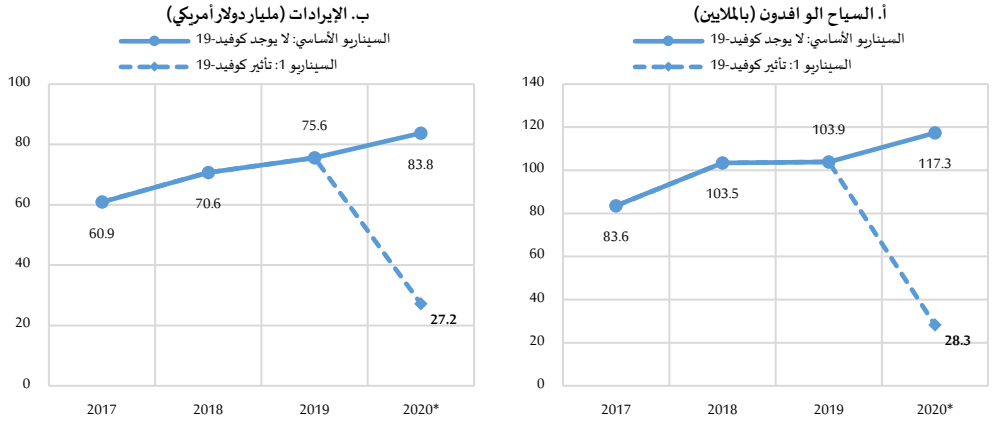

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية (باروميتر مايو 2021) التي تغطي 39 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي.

ملاحظة: يستخدم السيناريو الأساسي قيم الاتجاه خلال فترة 2017-2019 لتقدير 2020. ويستخدم التقدير الوارد في السيناريو 1 المتوسطات العالمية لمنظمة السياحة العالمية والتي تبلغ 72.8% كنسبة انخفاض في عدد الوافدين و 64% كنسبة انخفاض في العائدات.

تقدم البيانات التي أبلغ عنها المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC, 2021b) رؤى إضافية في القياس الكمي لتأثيرات الجائحة على العمالة والناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع كل من الروابط المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة بالاقتصاد العام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد ارتفع إجمالي مساهمة السياحة الدولية في مجال العمالة في بلدان المنظمة، في المتوسط، من 6.4% في 2017 إلى 7.5% في 2019 (الشكل 30.3.أ). وعلى الصعيد العالمي، ارتفع أيضا من 9.7% إلى 10.0 % خلال نفس الفترة. وارتفع متوسط إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة، من 8.6% في 2017 إلى 8.8% في 2018. وفي 2019، شهد متوسط بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا طفيفا وسجل بنسبة 8.1%. وشهد المتوسط العالمي زيادة من نسبة 10.2% المسجلة عام 2017 إلى 10.4% عام 2019. وبعبارة أخرى، ظلت مساهمات قطاع السياحة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي دون الإمكانات في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع المتوسط العالمي حتى قبل تفشي الجائحة.

في عام 2020، مع تفشي الجائحة وبسبب الانخفاض الكبير في عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة، انخفض متوسط مساهمة السياحة في العمالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 7.5% المسجلة في 2019 إلى 6.2% في 2020، وهو ما يقابل خسارة تقدر بـ8.6 مليون وظيفة. وفي سياق مماثل، انخفضت مساهمة أنشطة

الشكل 30.3: مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد

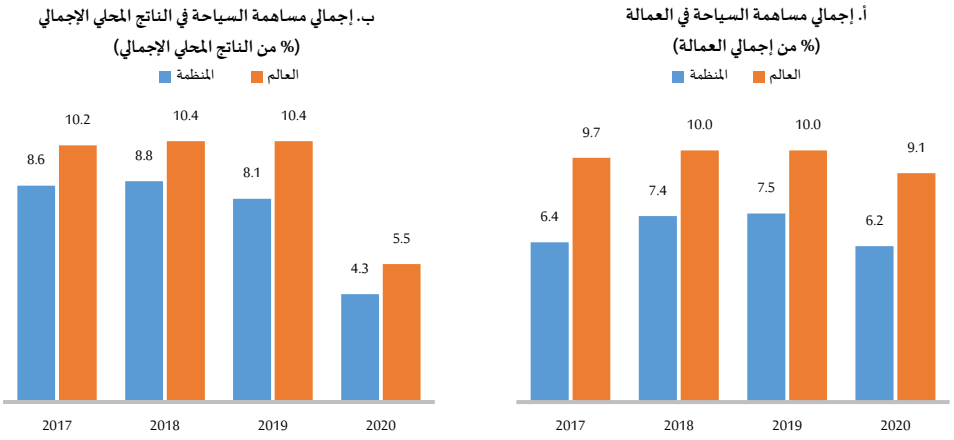

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)

السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة المنظمة من 8.1% المسجلة في 2019 إلى 4.3% في 2020 (الشكل 30.3.ب). وتم قياس الحجم التقديري للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي الناتج عن قطاع السفر والسياحة بمبلغ 292.6 مليار دولار أمريكي في 2020، ويرجع ذلك أساسا إلى مجموعة متنوعة من التدابير المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس.

الشكل 31.3: إنفاق الزوار الدوليين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

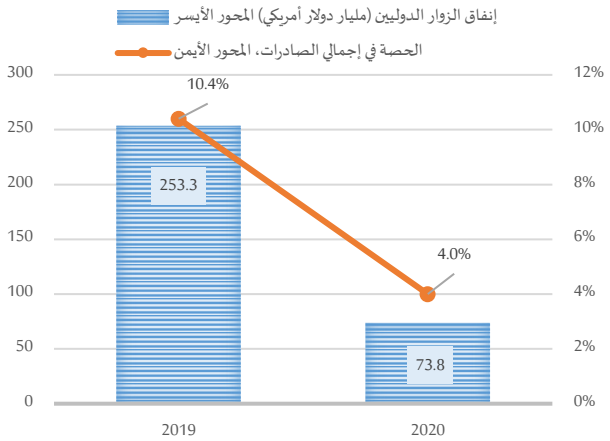

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)

يرتبط الانخفاض في عدد السياح الوافدين الدوليين بانخفاض كبير في الإنفاق السياحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فالإنفاق التقديري للزوار الدوليين في بلدان المنظمة تراجع من 253.3 مليار دولار أمريكي في 2019 إلى 73.8 مليار دولار أمريكي في 2020 (الشكل 31.3). ونتيجة لذلك، تآكلت أرباح العملات الأجنبية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من هؤلاء الزوار ولم تشكل سوى 4% فقط من إجمالي صادرات مجموعة المنظمة في عام 2020، بتسجيل تراجع من 10.4% التي شهدها عام 2019.

التوقعات لعام 2021 وما بعده

على الرغم من إطلاق عملية التلقيح المستمرة في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، واعتبارا من أغسطس 2021، فقد تعذر إيقاف انتشار الجائحة بشكل تام، وأدت المتغيرات الجديدة من الفيروس مثل دلتا أو دلتا بلاس إلى تلاشي توقعات التعافي السريع في عام 2021. وفي ظل هذه الظروف، أصدرت منظمة السياحة العالمية (a2021) سيناريوهين لعام 2021 من حيث عدد السياح الوافدين وإيرادات السياحة. ويتوقع كلا السيناريوهين بعض التعافي في عام 2021 ولكن بسرعات متفاوتة (40% مقابل 10%). وباستخدام هذين السيناريوهين لمنظمة السياحة العالمية، يعرض الشكل 32.3 توقعات بخصوص بلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2021. ووفقا لذلك، من المتوقع أن يشهد عدد الوافدين من السياح الدوليين في دول المنظمة، زيادة في عام 2021 بالمقارنة مع 2020 ومن المتوقع أن يتراوح بين 77.4 مليون و 98.5 مليون. وسيترجم هذا إلى عائدات من السياحة الدولية تتراوح ين 85.6 مليار دولار أمريكي و 108.9 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من تقديم توقعات أفضل لعام 2021، فإن هذه الأرقام بعيدة جدا عن مستوياتها المسجلة في عام 2019، مما يعني أن التعافي الكامل والوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة سيستغرق بضع سنوات.

الشكل 32.3: توقعات السياحة الدولية لعام 2021 في بلدان المنظمة

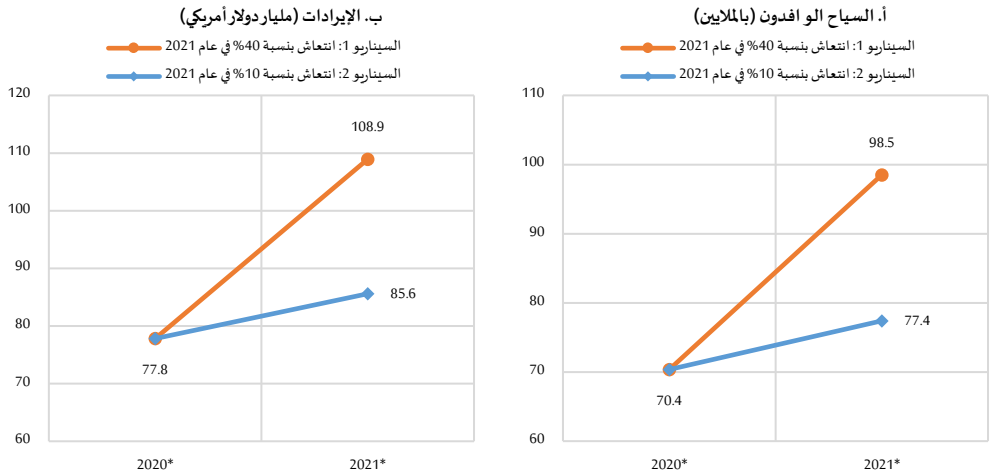

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات بارومتر منظمة السياحة العالمية مايو 2021 التي تغطي 45 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي. * أرقام متوقعة.

تدعم الأدلة المستمدة من دراسة استقصائية تم الإبلاغ عنها في منظمة السياحة العالمية (a2021) أن غالبية الخبراء الدوليين (48% من الجهات المجيبة) يتوقعون أن تصل السياحة الدولية في بلدانهم إلى مستويات ما قبل الجائحة لعام 2019 بحلول عام 2024 أو في وقت لاحق. ويتوقع حوالي 37% من الخبراء إمكانية تحقيق ذلك بحلول عام 2023 (الشكل 33.3). وفي الواقع، من المتوقع أن يؤثر عدد من العوامل على وتيرة الانتعاش في قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم. ومسح منظمة السياحة العالمية (a2021) يوفر معلومات مفصلة

الشكل 33.3: السنة المتوقعة للعودة إلى مستويات 2019 ما قبل الجائحة في السياحة (% من الجهات المجيبة)

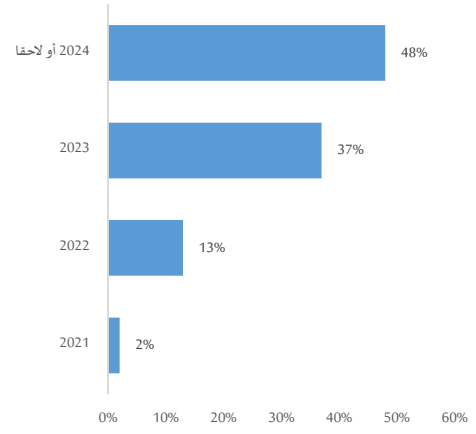

الشكل 34.3: العوامل التي تؤثر على إنعاش السياحة الدولية (% من الجهات المجيبة)

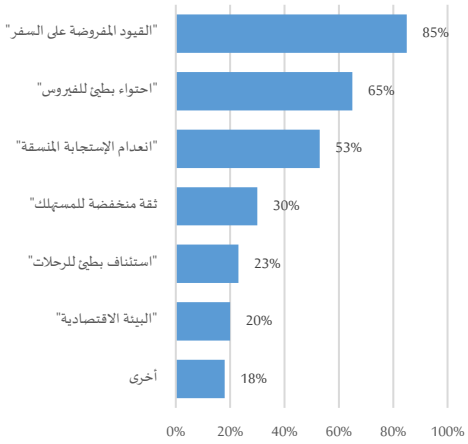

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مقياس السياحة العالمية، مايو 2021 بناء على فريق خبراء السياحة التابع لمنظمة السياحة العالمية.

الشكل 35.3: الإنفاق السياحي المحلي مقابل الإنفاق السياحي الدولي في بلدان المنظمة (الحصة في إجمالي الإنفاق السياحي)

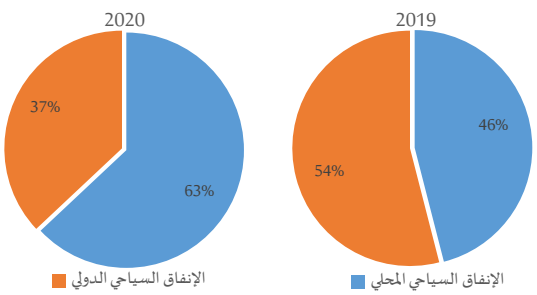

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC).

عن دور تلك العوامل. وبناء على ذلك، أشار 85% من الخبراء الدوليين المجيبين على المسح إلى أن القيود السائدة المفروضة على السفر هي العامل الرئيسي الذي يعيق انتعاش قطاع السياحة (الشكل 34.3). وتعد الوتيرة البطيئة لاحتواء الفيروس العامل الثاني المهم الذي ذكره 65% من الخبراء المجيبين. وكان الافتقار إلى الاستجابة المنسقة (53%) وانخفاض ثقة المستهلك (30%) من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على الانتعاش. وفي ظل هذه الصورة، توصى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بإيلاء المزيد من الاهتمام لتلك العوامل للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة خلال مرحلة التعافي.

خلال فترة الجائحة، وفي ظل القيود الدولية المفروضة على السفر، أولت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم اهتماما خاصا لأنشطة السياحة المحلية كطريقة بديلة للحفاظ على نشاط قطاع السياحة وإنعاشه (UNCTAD, 2021c). وقد حذت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي مثل أوغندا وماليزيا والأردن حذوها ونظمت عدة حملات لتعزيز السياحة الداخلية لدعم قطاع السياحة والنمو الاقتصادي بشكل عام. ونتيجة

لذلك، قفز متوسط حصة السياحة المحلية من إجمالي الإنفاق السياحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 46% المسجلة عام 2019 إلى 63% في 2020، بينما تراجعت حصة السياحة الدولية من 54% إلى 37% (الشكل 35.3). وفي هذا الصدد، في إطار جهود التعافي التي تبذلها بلدان المنظمة، لا ينبغي الاستهانة بالدور الإيجابي والمساهمة المحتملة لأنشطة السياحة المحلية، كما يجب تطوير تدابير إضافية لإطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة.

استجابات مختارة على مستوى السياسات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على السياحة

قام عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتطوير وتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة على قطاع السياحة، ودعم أصحاب المصلحة فيها، واستئناف الأنشطة السياحية. ويمكن تجميع هذه السياسات تحت سبعة عناوين عريضة: إنشاء آلية داخلية لإدارة الأزمات، وإجراءات احتواء الفيروس والبروتوكولات الصحية، وتدابير السياسة المالية والنقدية، ودعم العمالة، وإعادة تنشيط السياحة، وإنعاش السياحة الداخلية، وتطوير فقاعات السفر. ومن شأن هذه التدابير المعتمدة من البلدان المختارة في منظمة التعاون الإسلامي أن تضيء وتوفر فكرة عن توافر مجموعة واسعة من الخبرات والممارسات في مجال السياسة السياحية التي يمكن أن تساعد في تعزيز التعاون داخل المنظمة من خلال تبادل الخبرات ونقل المعرفة حول بناء القدرات في صنع السياسات.[11]

- **وضع آلية لإدارة الأزمات الداخلية**: بما أن تفشي الجائحة يعتبر من أكبر الأزمات في قطاع السياحة، أنشأت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية وبنغلاديش آلية/ فريقا داخليا معنيا بالأزمات على مستوى وزارة السياحة بهدف إدارة الآثار السلبية لكوفيد-19 على القطاع. كما بدأت هيئة البحرين للسياحة والمعارض في تطوير "خطة عمل لإدارة الأزمات" بهدف تطوير استراتيجية تواصل ومشاركة إعلامية فعالة. وبهذا، تهدف الهيئة إلى إدارة التواصل بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة بقطاع السياحة. وعملت بعض بلدان المنظمة أيضا على تشكيل فرق إدارة الأزمات المسؤولة عن إحياء قطاع السياحة في بلدانهم. وعلى سبيل المثال، أنشأت وزارة السياحة والآثار في فلسطين "فرقة عمل إنعاش السياحة الفلسطينية" التي تضم أعضاء من الوزارة وجمعيات القطاع الخاص والتي تتبنى عددا من الأهداف لمعالجة الأزمة.
- **إجراءات احتواء الفيروس والبروتوكولات الصحية**: نظرا لأن جائحة كوفيد-19 تعتبر أزمة متعلقة بالصحة في جوهرها، فإن الإجراءات المتعلقة باحتواء الفيروس والبروتوكولات الصحية تتميز بدور حيوي في التخفيف من الآثار السلبية واستعادة الثقة في السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وغيرها. وفي هذا السياق، قام عدد من بلدان المنظمة مثل تركيا والجزائر وبنغلاديش بتطوير وتطبيق بعض الإجراءات المحددة التي تستهدف قطاع السياحة. وعلى سبيل المثال، قامت وزارة السياحة

[11] تم جمع المعلومات الملخصة في هذا القسم الفرعي من مصادر دولية ووطنية مختلفة بما في ذلك البوابات والمواقع الإلكترونية لوزارات السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة (2020) ومنظمة السياحة العالمية (a2021) وصندوق النقد الدولي (f2021).

والحرف اليدوية والعمل الأسري في الجزائر بتطوير وإصدار "بروتوكولات صحية بشأن كوفيد-19" لتوجيه عملية إعادة فتح القطاع بشكل آمن. ويتطلب البروتوكول الصحي من أصحاب الفنادق إنشاء خلايا للمراقبة وتتبع الأزمة من أجل احتواء الحالات العاجلة وتعبئة الطاقم الطبي للرعاية اليومية للسياح والموظفين. كما يحدد البروتوكول الإجراءات المتعلقة بتشغيل حمامات السباحة والشواطئ، واستقبال الضيوف وتسجيلهم. وفي اتجاه مماثل، في أغسطس 2020، أعدت وزارة السياحة في المملكة العربية السعودية وثيقة حول "البروتوكولات الوقائية لمنشآت الإيواء السياحي" للحد من انتشار الفيروس وضمان بيئة صحية للزوار والعاملين. وبدأت تركيا "برنامج شهادة السياحة الآمنة" الذي يحدد وينصح بسلسلة واسعة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل المؤسسات السياحية. طما قامت فلسطين بتطوير وإطلاق "دليل العمليات السياحية لفلسطين بشأن كوفيد-19"، الذي يعتبر الأول من نوعه في فلسطين والأكثر شمولا على مستوى العالم. وتمت الموافقة على الدليل من قبل الحكومة باعتباره دليلا رسميا لجميع المؤسسات ومقدمي الخدمات السياحية في فلسطين. وبدأت قطر "برنامج قطر النظيفة" لاعتماد الفنادق والمطاعم وغيرها من الشركات ذات الصلة بالسياحة فيما يتعلق بالالتزام ببروتوكولات الصحة والسلامة.

- **تدابير السياسة المالية والنقدية:** من أجل التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الجهات الفاعلة في قطاع السياحة، طور عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل ماليزيا وتركيا وفلسطين والأردن وأوزبكستان ومصر والبحرين حزم دعم وتحفيز شاملة، والتي تضمنت كلا من تدابير السياسة المالية والنقدية مثل الإعفاءات أو التأجيلات الضريبية، والإعانات، وتغطية مساهمات الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع، وتوفير خطوط الإقراض بدون فوائد أو بفائدة منخفضة لدعم المؤسسات (SESRIC, 2020b). وعلى سبيل المثال، قررت فلسطين تقديم إعفاء للمنشآت السياحية من رسوم الترخيص لعام 2020 وإعادة 50% من مستحقات ضريبة القيمة المضافة (VAT) لجميع المؤسسات السياحية لدى وزارة المالية. وعلى وجه الخصوص، في عدد من بلدان المنظمة مثل تركيا وماليزيا والكويت، استهدفت هذه الإجراءات بشكل خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 80% من المؤسسات ذات القدرات المحدودة لمواجهة مثل هذه الأزمة المدمرة.
- **دعم اعمالة:** يعد توفير الدعم للعمالة مكونا مهما لضمان استمرار الشركات في عملياتها كالمعتاد في قطاع السياحة وكذلك لحماية العمال الضعفاء. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي حزما تحفيزية لمساعدة كيانات الأعمال التي تخلق فرص عمل والتقليص من فقدان الوظائف في هذا القطاع. وعلى سبيل المثال، قررت المملكة العربية السعودية دفع 60% من رواتب عمال القطاع الخاص المتأثرين بفيروس كورونا. كما تم الإعلان عن حزمة لشبكات الأمان الاجتماعي بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي لدعم العمالة في البلاد. وفي ماليزيا، تم تقديم مساعدة مالية شهرية بقيمة 137 دولارا أمريكيا للعمال الذين أجبروا على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى 6 أشهر.

- **إعادة تنشيط السياحة**: تتمثل إحدى العناصر الرئيسية للتخفيف من الآثار السلبية لأزمة الجائحة في استئناف الأنشطة السياحية. فهو يساعد الحكومات والشركات والعمال على بدء العمليات وتحقيق الإيرادات وكذلك استعادة الثقة في القطاع. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي سياسات لإعادة تشغيل الأنشطة السياحية. وعلى وجه الخصوص، تم تصميم بعض الإعانات لتشجيع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة على جلب زوار دوليين جدد بموجب بروتوكولات صحية صارمة. على سبيل المثال، بدأت أوزبكستان في تقديم إعانات إضافية لمنظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر. وتتلقى الشركات 15 دولارا أمريكيا عن كل سائح أجنبي يتم إحضاره. كما طورت بعض بلدان المنظمة استراتيجيات بديلة تتعلق بالتلقيح من أجل استئناف الأنشطة السياحية مثل إعطاء التلقيح عند الوصول. وطورت جزر المالديف استراتيجية V3 (التي تعني "الزيارة والتلقيح والعطلة") لتمكين جزر المالديف من استئناف السياحة الدولية، وجذب المزيد من الزوار الدوليين، وإتاحة الفرصة للتلقيح أثناء إقامتهم في جزر المالديف. وأدرج عدد قليل من بلدان المنظمة مثل تركيا وجزر المالديف العاملين في قطاع السياحة في قوائم الأولويات الوطنية للحصول على التلقيح من أجل تسهيل استئناف الأنشطة السياحية. وفي العديد من بلدان المنظمة، تعاونت شركات الطيران مثل الاتحاد والإماراتية مع المؤسسات الدولية مثل الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) من أجل تخفيف القيود المفروضة على السفر (مثل إزالة تدابير الحجر الصحي عند الوصول) من البلدان المعنية ومتابعة التطورات الدولية مثل "تطبيق جواز سفر إياتا" الذي يعتبر جوازا رقميا للسفر بشأن كوفيد-19.

- **إنعاش السياحة الداخلية**: في ظل وجود تدابير صارمة أثناء الجائحة تقيد السفر الدولي، بدأ عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إيلاء المزيد من الاهتمام لأنشطة السياحة الداخلية من أجل التخفيف من الآثار السلبية ودعم أصحاب المصلحة في قطاع السياحة. وعلى سبيل المثال، بدأت ماليزيا في الترويج لحملة "Cuti-Cuti Malaysia" التي تهدف إلى تعزيز رغبة الماليزيين في السياحة الداخلية. وأطلق مجلس السياحة الأوغندي حملة سياحة داخلية أطلق عليها اسم "خذ اللؤلؤة" لتعزيز السياحة الداخلية في البلاد. وقدمت الأردن دعما ماليا لقطاع السياحة الداخلية بقيمة 6.5 مليون دينار أردني وخصصت ميزانية محددة لتسويق الوجهات السياحية المحلية.

- **تطوير فقاعات السفر**: تعني فقاعة السفر اتفاقية بين دولتين أو أكثر لفتح حدودهما للسفر دون إجراءات حجر صحي صارمة. وقد بدأت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ مثل هذه الاتفاقية لبدء أنشطة السياحة الدولية. وعلى سبيل المثال، توصلت ماليزيا وسنغافورة إلى اتفاق بشأن إعادة فتح حدودهما في أغسطس بموجب "الخط الأخضر المتبادل" وترتيبات التنقل الدوري. كما أبرمت بروناي دار السلام وسنغافورة اتفاقية مماثلة. وبدأت عدة بلدان أخرى في المنظمة محادثات بشأن اتفاقيات مماثلة، لا سيما في منطقة الخليج للتوصل إلى بعض فقاعات السفر الإقليمية.

ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات

أثر تفشي كوفيد-19 على السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشدة منذ مارس 2020 ومن المرجح أن يستمر في ضرب التوقعات في عام 2021 وما بعده. فآثاره الكمية على قطاع السياحة في بلدان المنظمة مدمرة (SESRIC, 2020a). وباعتبارها أكبر أزمة في تاريخ قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية، استعادت الجائحة المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من حيث الوافدين من السياح الدوليين وعائدات السياحة، وأنشطة السياحة البينية، وخلق فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، مع تفشي الجائحة عام 2020، تشير التقديرات إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، قد استضافت 207.4 مليون سائح دولي أقل مما أدى إلى خسارة محتملة بقيمة 155.5 مليار دولار من عائدات السياحة (عائدات النقد الأجنبي). ومع الروابط المباشرة وغير المباشرة للقطاع، أفضت الجائحة لتراجع كبير يقدر بقيمة 292.6 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 وخسارة 8.6 مليون وظيفة في بلدان المنظمة (الشكل 36.3). ومن حيث عائدات السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد قُدرت خسارة 56.6 مليار دولار أمريكي بسبب تراجع قدر بقيمة 89 مليون في عدد السياح الوافدين داخل منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 (مقارنة مع السيناريو الأساسي).

الشكل 36.3: ملخص: آثار الجائحة على السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2020

	207.4 مليون	أعداد قليلة وفدت من السياح الدوليين
	155.5 مليار دولار أمريكي	عائدات أقل اكتسبت من السياحة الدولية
	8.6 مليون	فقدان للوظائف في قطاع السياحة
	292.6 مليار دولار أمريكي	تم توليد حصة أقل من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع السياحة (بالنظر في الروابط مع القطاعات الأخرى)

المصدر: تحليل موظفي سيسرك بناء على مجموعات البيانات الخاصة بكل من منظمة السياحة العالمية والمجلس العالمي للسفر والسياحة.

لا تسمح لنا مجموعات البيانات المتاحة، اعتبارا من أغسطس 2021، بإجراء تحليل إقليمي/ قطري دقيق وموثوق بشأن بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإن المعلومات المتاحة وبعض مجموعات البيانات المؤقتة تكشف أن جميع المناطق الجغرافية للمنظمة والبلدان الأعضاء لم تتأثر بنفس القدر من تفشي الجائحة. وتوجد تباينات إقليمية ويختلف أداء كل دولة على حدة اعتمادا على عدد من العوامل مثل المستوى العام لتنمية قطاع السياحة، وكثافة تدابير الاحتواء ومدتها، ووجود حزم التحفيز والتعافي.

يبدو أن الوجهات السياحية الرئيسية في منظمة التعاون الإسلامي من مناطق جغرافية مختلفة مثل ماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا أكثر تأثرا من حيث الحجم الإجمالي للتأثير الاقتصادي للجائحة، مثل الخسائر المحتملة في عائدات السياحة. ومع ذلك، فإن تلك البلدان الأعضاء في المنظمة تتوفر على ما يكفي

من التنوع في اقتصاداتها وسبل بديلة لتوليد العملات الأجنبية بدلا من السياحة، مثل تصدير المنتجات المصنعة أو الزراعية. ولكن التنوع المحدود للصادرات والاعتماد الكبير على الأنشطة السياحية يحد من هامش المناورة في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل غامبيا وجزر المالديف وألبانيا، حيث تتجاوز حصة عائدات السياحة الدولية في إجمالي الصادرات 50% (SESRIC, 2020b). وليس من المستغرب أن تتأثر بلدان المنظمة هذه إلى حد أعلى بسبب انخفاض كبير في أرباحها من النقد الأجنبي (Oguz et al., 2020). لذلك، فإن الاستثمار في تنويع المنتجات السياحية من خلال التركيز على بعض الأسواق المتخصصة مثل السياحة الإسلامية، والسياحة البيئية، والسياحة العلاجية، وتسريع عملية التلقيح من شأنه أن يساعدهم في تعويض خسائرهم بسرعة بمجرد رفع إجراءات الاحتواء والقيود المفروضة بالكامل. وقد اتخذت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي خطوات في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، حددت الأردن مؤخرا السياحة العلاجية وسياحة التصوير باعتبارهما سوقين متخصصتين تستوجبان التطوير (UNWTO, 2021b).

في النهاية، فالأمر عبارة عن مزيج من العوامل مثل توفر آليات عامة فعالة، وموارد مالية والتأهب للاستجابة للأزمات، وهي عناصر تحدد كيف وإلى أي مدى يمكن لكل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي الاستجابة بنجاح والتعافي من الأزمة غير المسبوقة التي ألحقت أضرارا بليغة بالجهات الفاعلة في قطاع السياحة. وتظل استعادة الثقة في هذا القطاع أمرا بالغ الأهمية، وسيستغرق إقناع الأشخاص ببدء السفر دوليا بعض الوقت. وفي هذا السياق، يقوم عدد متزايد من الوجهات بوضع تدابير مختلفة بما في ذلك بروتوكولات السلامة والنظافة، والترويج للسياحة الداخلية وإنشاء ممرات أو فقاعات سفر لضمان استئناف آمن للسياحة. وعليه، توصى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمتابعة التطورات الدولية مثل مبادرة "ختم السفر الآمن" الصادرة عن المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC). وعلى سبيل المثال، شكلت المملكة العربية السعودية إحدى البلدان الأولى في منظمة التعاون الإسلامي التي اعتمدت بروتوكولات السلامة والصحة العالمية الخاصة بمركز التجارة العالمي وحصلت على ختم السفر الآمن.

ومع تزايد اللقاحات المتوفرة ضد كوفيد-19، بدأت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على غرار بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم، مؤخرا في استخدام الحل السحري لمكافحة الوباء واستئناف أنشطة السياحة الدولية. ووفقا لمنظمة السياحة العالمية (a2021)، يتوقع 68% من خبراء السياحة الدولية أن يسهم إطلاق عملية التلقيح في استئناف السياحة الدولية في عام 2021. ومع ذلك، فإن الوتيرة الحالية للتلقيح والقضايا المتعلقة بالاعتراف المتبادل ببطاقات أو شهادات اللقاح تظل تحديا في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولمعالجة هذه المشكلة، طورت بعض المنظمات الإقليمية حلولا في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، دخلت "لائحة شهادة كوفيد الرقمية للاتحاد الأوروبي" حيز التطبيق في 1 يوليو 2021 بحيث يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي ومقيميه الحصول على "شهادات كوفيد الرقمية" الخاصة بهم والتحقق منها عبر الاتحاد الأوروبي. وتمثل الهدف منها في تسهيل عملية استئناف الأنشطة السياحية في المنطقة والمساعدة في انتعاش قطاع السياحة. وعلى نفس المنوال، إذا تمكنت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تطوير خطة مماثلة وتسريع عملية التلقيح، فسيساعد ذلك على استئناف السياحة الدولية في بلدان المنظمة بطريقة منسقة فضلا عن تعزيز الأنشطة السياحية بينها.

هناك ارتباط وثيق بين التدابير الوقائية ذات الصلة بالصحة والسياسات السياحية في أعقاب الجائحة. فعلى سبيل المثال، بمجرد أن تتمكن بلدان منظمة التعاون الإسلامي من زيادة نسبة السكان الملقحين بسرعة، فمن المرجح أن تستأنف أنشطة السياحة الدولية وتتعافى في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يعد ضمان التنسيق الفعال من خلال الآليات القائمة بين مختلف السلطات مثل وزارتي الصحة والسياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أمرا ضروريا للتخفيف من التحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة في قطاع السياحة.

وستلعب جودة البنية التحتية والموارد البشرية ووجود إرادة سياسية قوية دورا جوهريا في الاستجابة لاحتياجات قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، الاستثمار في البنية التحتية المادية (مثل عُدة النظافة، والفحص، وعُدة اختبار كوفيد-19 السريعة) والرفع من مستوى قدرات الموظفين من خلال تقديم برامج تدريبية بهدف تزويدهم ببروتوكولات الصحة والنظافة الجديدة المتعلقة بكوفيد-19 من شأنهما مساعدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة في قطاع السياحة الدولية.

تعتبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي غنية جدا من حيث الاستجابات السياساتية للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة على قطاع السياحة. وإن تبادل الممارسات الفضلى أو الدروس المستفادة أثناء الجائحة في مجال السياحة من شأنه أن يساعد على زيادة قدرات المؤسسات الوطنية في بلدان المنظمة ويدعمها في عملية بناء القدرة على التكيف استعدادا للصدمات المستقبلية. ومن شأنها أن تشكل مصدر إلهام بالنسبة لصناع السياسات وبالتالي قد تحفز لديهم حس العمل على نقل المعارف والخبرات في إطار التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، فإن تعزيز الأنشطة السياحية داخل المنظمة من خلال، على سبيل المثال، تخفيف سياسات التأشيرات الثنائية، والنظر في الاعتراف المتبادل ببطاقات التلقيح، وتطوير فقاعات السفر الإقليمية، وتقديم الحوافز (مثل التخفيضات الضريبية المؤقتة، والإعانات) لشركات الطيران إلى جانب وكالات السفر من شأنه تقليل الخسائر المالية المحتملة في عام 2021 وما بعده، وكذلك إنقاذ عدد من الوظائف المتأثرة بجائحة كوفيد-19.

الملحق: تصنيفات البلدان

أ. المجموعات القطرية الرئيسية المستخدمة في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي (56+1):

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
AFG	أفغانستان	GUY	غيانا	PAK	باكستان
ALB	ألبانيا	IDN	إندونيسيا	PSE	فلسطين
DZA	الجزائر	IRN	إيران	QAT	قطر
AZE	أذربيجان	IRQ	العراق	SAU	المملكة العربية السعودية
BHR	البحرين	JOR	الأردن	SEN	السنغال
BGD	بنغلاديش	KAZ	كازاخستان	SLE	سيراليون
BEN	بنين	KWT	الكويت	SOM	الصومال
BRN	بروناي دار السلام	KGZ	جمهورية قرغيزستان	SDN	السودان
BFA	بوركينا فاسو	LBN	لبنان	SUR	سورينام
CMR	الكاميرون	LBY	ليبيا	SYR	سوريا*
TCD	تشاد	MYS	ماليزيا	TJK	طاجيكستان
COM	جزر القمر	MDV	المالديف	TGO	توغو
CIV	كوت ديفوار	MLI	مالي	TUN	تونس
DJI	جيبوتي	MRT	موريتانيا	TUR	تركيا
EGY	مصر	MAR	المغرب	TKM	تركمانستان
GAB	الغابون	MOZ	موزمبيق	UGA	أوغندا
GMB	غامبيا	NER	النيجر	ARE	الإمارات العربية المتحدة
GIN	غينيا	NGA	نيجيريا	UZB	أوزبكستان
GNB	غينيا بيساو	OMN	عمان	YEM	اليمن

* العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا

البلدان المتقدمة * (39)

أستراليا	ألمانيا	ليتوانيا	سنغافورة
النمسا	اليونان	لوكسمبورغ	جمهورية سلوفاكيا
بلجيكا	م.هونغ كونغ الإدارية الخاصة	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	سلوفينيا
كندا	أيسلندا	مالطا	إسبانيا
قبرص	إيرلندا	هولندا	السويد
جمهورية التشيك	إسرائيل	نيوزيلاندا	سويسرا
الدنمارك	إيطاليا	النرويج	محافظة تايوان الصينية
إستونيا	اليابان	البرتغال	المملكة المتحدة
فنلندا	كوريا	بويرتو ريكو	الولايات المتحدة
فرنسا	لاتفيا	سان مارينو	

* تشير إلى "الاقتصادات المتقدمة" حسب تصنيفها من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث أبريل 2021.

البلدان النامية

تشمل جميع البلدان الأخرى غير تلك المصنفة باعتبارها بلدانا متقدمة.

ب. بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل

البلدان المرتفعة الدخل* (7)

البحرين	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة
بروناي دار السلام	عمان	المملكة العربية السعودية	

البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا* (14)

ألبانيا	العراق	ليبيا	تركيا
أذربيجان	الأردن	ماليزيا	تركمانستان
الغابون	كازاخستان	جزر المالديف	
غيانا	لبنان	سورينام	

الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل* (20)

الجزائر	كوت ديفوار	جمهورية قرغيزستان	فلسطين
بنغلاديش	جيبوتي	موريتانيا	السنغال
بنين	مصر	المغرب	طاجيكستان
الكاميرون	إندونيسيا	نيجيريا	تونس
جزر القمر	إيران	باكستان	أوزبكستان

البلدان المنخفضة الدخل* (15+1)

أفغانستان	غينيا	النيجر	سوريا**
بوركينا فاسو	غينيا بيساو	سيراليون	توغو
تشاد	مالي	الصومال	أوغندا
غامبيا	موزمبيق	السودان	اليمن

* يستند تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل على التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2020. ووفقا لذلك؛

- البلدان منخفضة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 1,045 دولارا أمريكيا أو أقل،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 1,046 و 4,095 دولارا أمريكيا،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 4,096 و 12,695 دولارا أمريكيا،
- البلدان المرتفعة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 12,696 دولارا أمريكيا أو أكثر.

** العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

المراجع

CAPA. (2021). Cargo demand & supply: Qatar Airways reinforces global #1 position. CAPA: Centre for Aviation. https://centreforaviation.com/analysis/reports/cargo-demand--supply-qatar-airways-reinforces-global-1-position-548812

European Commission. (2021). European Economic Forecast. Spring 2021. Institutional Paper 149 | May 2021, Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Hale T., N. Angrist, R. Goldszmidt, B. Kira, A. Petherick, T. Phillips, et al. (2021). "A global panel database of pandemic policies (Oxford COVID-19 Government Response Tracker)." Nature Human Behaviour. https://doi.org/10.1038/s41562-021-01079-8

IAPH. (2021). IAPH-WPSP Port Economic Impact Barometer. 19 February 2021. International Association of Ports and Harbors.

IATA. (2020), "Passenger volumes did not improve in December", Air Passenger Market Analysis, December 2020.

IATA. (2021). Economics' Chart of the Week, 28 May 2021. https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/competitive-advantage-of-air-cargo-not-only-speed-but-also-price/

ICAO. (2021). Effects of Novel Coronavirus (COVID-19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis. 1 June 2021. Montreal: International Civil Aviation Organization.

ILO. (2021a). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition. Geneva: International Labour Organization. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_767028.pdf

ILO. (2021b). World Employment and Social Outlook: Trends 2021. Geneva: International Labour Organization. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_795453.pdf

IMF. (2020a). World Economic Outlook: The Great Lockdown. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2020b). Global Financial Stability Report: Markets in the Time of COVID-19. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2021a). World Economic Outlook Update, July 2021.

IMF. (2021b). World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2021c). Global Financial Stability Report: Preempting a Legacy of Vulnerabilities. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2021d). Fiscal Monitor: A Fair Shot. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2021e). Fiscal Monitor: Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic (July 2021). https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19

IMF. (2021f), Policy Tracker Portal, July 2021. Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

OECD. (2020a). Foreign Direct Investment Flows in the Time of COVID-19. OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). https://www.oecd.org/coronavirus/policy-

responses/foreign-direct-investment-flows-in-the-time-of-covid-19-a2fa20c4/

OECD. (2020b). COVID-19 and Global Capital Flows. OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-capital-flows-2dc69002/

OECD. (2020c). COVID-19 and the aviation industry: Impact and policy responses. 15 October 2020. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

OECD. (2020d). Evaluating the Initial Impact of COVID-19 Containment Measures on Economic Activity. Version 14 April 2020. Available at: http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/evaluating-the-initial-impact-of-covid-19-containment-measures-on-economic-activity-b1f6b68b

OECD. (2021a). OECD Economic Outlook, Volume 2021 Issue 1: Preliminary version. OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/edfbca02-en

OECD. (2021b). State Support to the Air Transport Sector: Monitoring developments related to the Covid-19 crisis. 22 April 2021. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Oguz, B., Gordon, G., and Cruz, H.H. (2020), Global Tourism and the COVID-19 Pandemic, Op-Ed, Daily Sabah, 20 April 2020. Available at: https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/global-tourism-and-the-covid-19-pandemic

Pearce, B. (2021). COVID-19: An almost full recovery of air travel in prospect. IATA. Available at https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/an-almost-full-recovery-of-air-travel-in-prospect/

SESRIC. (2020a). Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries: Prospects and Challenges. Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. https://www.sesric.org/files/article/724.pdf

SESRIC. (2020b), International Tourism in the OIC Countries: Prospects and Challenges 2020, Ankara.

SESRIC. (2021). OIC Women and Development Report 2021: Progress towards the Implementation of the OIC Plan of Action for the Advancement of Women (OPAAW). Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/769.pdf

UIC. (2020). First estimation of the global economic impact of Covid-19 on Rail Transport. July 2020. International Union of Railways. https://uic.org/IMG/pdf/economic_impact_v2.pdf

UN (2020), Policy Brief: COVID-19 and Transforming Tourism, August 2020.

UN. (2021). World Economic Situation and Prospects: July 2021. Briefing, No. 151.

UNCTAD. (2020), Review of Maritime Transport 2020. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD. (2021a). World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery. Geneva: United Nations.

UNCTAD. (2021b). Container Shipping in Times of Covid-19: Why Freight Rates Have Surged, and Implications for Policymakers. Policy Brief 84. April 2021. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD (2021c), COVID-19 and Tourism: An Update on Assessing the Economic Consequences, Geneva

UNECE. (2012). Intelligent Transport Systems (ITS) for sustainable mobility. United Nations Economic Commission for Europe. Geneva.

UNECE. (2021). Transport Ministers call for concerted action to address pandemic failures, capitalizing on UNECE Inland Transport

Committee. 23 February 2021. https://unece.org/general-unece/press/transport-ministers-call-concerted-action-address-pandemic-failures

UNWTO. (2020a), International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% in 2020. News Release, 27 March 2020.

UNWTO. (2020b), Supporting Jobs and Economies through Travel & Tourism: A Call for Action to Mitigate the Socio-Economic Impact of COVID-19 and Accelerate Recovery. Available at: https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-04/COVID19_Recommendations_English_1.pdf

UNWTO. (2020c), COVID - 19 Related Travel Restrictions A Global Review for Tourism, (second version) 28 April 2020, Available at: https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-04/TravelRestrictions%20-%2028%20April.pdf

UNWTO (2021a), The World Tourism Barometer, Volume 19, Issue 3, May 2021, Madrid

UNWTO (2021b), COVID-19: Measures to Support the Travel and Tourism Sector, Available at: https://webunwto.s3-eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-06/total.pdf

WCO. (2020). WCO Secretariat Note: What Customs Can Do to Mitigate the Effects of the COVID-19 Pandemic. 4th Edition. Geneva: World Customs Organization.

World Bank. (2020). Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2021a). Global Economic Prospects, June 2021. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2021b, May 12). Defying Predictions, Remittance Flows Remain Strong During COVID-19 Crisis. Press Release, No: 2021/147/SPJ.WTO. (2020). Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy. Press release 855 (20-2749). 08 April 2020.

WTO. (2021). World trade primed for strong but uneven recovery after COVID-19 pandemic shock. Press Release, Press/876, 31 March 2021. https://www.wto.org/english/news_e/pres21_e/pr876_e.pdf

WTTC. (2021a), Data Gateway, Travel and Tourism: Economic Impact 2021, World Travel & Tourism Council

WTTC. (2021b), Data Gateway, OIC Factsheet 2021, World Travel & Tourism Council

المصادر الرئيسية

ILO, ILOSTAT

IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS)

IMF, Fiscal Monitor: Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic, July 2021

IMF, International Financial Statistics (IFS)

IMF, World Economic Outlook (WEO) Database

OECD, OECD.Stat

SESRIC, OIC-STAT Database

UNCTAD, COVID-19 Non-Tariff Measures Database

UNCTAD, UNCTADSTAT

UNCTAD, World Investment Report 2021, Annex Tables

UNSD, National Accounts Main Aggregates Database

World Bank, World Development Indicators (WDI)

WTO, Data Portal

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Turkey
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 467 34 58
Email: oicankara@sesric.org • Web: www.sesric.org